



سلطنة عُمان  
وزارة التراث القومي والثقافة

كتاب  
مكسُونُ الخَزَائِنِ  
وعُيُونُ المَعَادِنِ

تصنيف  
العالم الفقيه موسى بن عيسى البشري

الجزء الثالث

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م



بسم الله الرحمن الرحيم



## الباب الخامس والعشرون

### في طهارة الأنواع الحيوانية وما تولد منها

ومن جوابه — أعنى أبا نبهان الخروصي — فالأنواع الحيوانية وما تولد منها ما القول شيها من جهة ما لها من طهارة أو نجاسة في أحكامها الشرعية ؟ •

قل : ففى الجملة لابد لها على اختلافها فى الأنواع من أن ترجع الى مر أقسامها فتدور على ثلاثة لا مازاد عليها بالاضافة الى ما لها من حكم فى الدين أو الرأى فى كل قسم ، لأن منها ما لا يجوز فيه الا طهارته ، وعلى العكس فى آخر لما بها من نص فى القرآن العظيم ، أو السنة أو الاجماع ، ومنها ما جاز عليه الرأى بما فيه من النزاع ، وهذا ما لا يصح خلافه على حال •

قلت له : فالابل والبقر والمغنم على الخصوص من جملة ما ، ما الحكم فيها ؟ •

قال : ألم تعلم أن هذه كلها هى الأزواج الثمانية التى أباحها الله ، فأحل أكلها وأجاز ألبانها وجعل من أوبارها وأصوافها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً الى حين ، فدل على طهارتها بما أفاده من حلها أو أجمع أهل القبلة على هذا

لا نعلم أن أحدا يخالف إلى غيره فيها ، ولا في شيء منها أبداً إلا أن يكون  
بعارض يخرجها في دين أو رأي عن أصلها ، والا فهي كذلك في أحكامها مع  
ما قد أبيح منها بعد الذبح لها من جلودها وعظامها ، لا يختلف في جوازه  
على حال لعدم ما له في العدل من محال •

قلت له : فالوَحْشَى من هذه الأنواع مثل الأهلي والذكر والأنثى  
في هذه سواء أم لا ؟ •

قال : نعم بما في قول الله تعالى من دليل عليه ، أو يجوز فيصح كون  
الفرق بينهما في شيء من هذا ، ولا مجاز له في الحق •

قلت له : فالظباء والأراوى والأوعال ؟ •

قال : ان هي الا أشبه شيء من الأنعام ، وما أشبه الشيء فهو مثله  
في دين الاسلام ، وفي هذا ما دل على أن لها من الأحكام في الطهارة والنجاسة  
والحلال والحرام ما لما أشبهته الا أن يكون في مخصوص من الأحوال •

قلت له : ولجوارحها من الطهارة مثل ما لأبدانها أم لا ؟ •

قال : نعم الا ما جاء في أذنانها من قول ، الا أنه لا في الحكم ، ولكنه  
في التنزه لما يصيبها من بول •

قلت له : فالرطوبة من هذه قد تكون من أعينها ومناخرها ، أو من أفواهها أو صدورها ؟ •

قال : الله أعلم ، وأنا لا أدري في هذه الرطوبة الخارجة منها من أحد هذه المواضع ، الا أنها لا بأس بها ، لأننى لا أعلم الا من يقول بطهارتها فيحكم به فيها •

قلت له : وما كان من أعراقها أله من الطهارة ما لأبدانها أم لا ؟ •

قال : قد قيل في هذا فيه انه تبع له ، وقيل بنجاسة ما لا يسان منها لما يصيبها من الأبوال في مراتبها ، وعلى قول آخر : فيجوز في المصونة لأن يلحقها معنى هذا الرأى ان صح ، لأنها لا تكاد تمتنع من أبوالها ، الا أنه لا يصح في خروجه الا على وجه التنزه ، لما لها من رية لا مازاد عليه من حكم به فيه ما لم تصح نجاسه الموضع فيفسد عرقه مع ما ناله منها أو من غيرها •

قلت له : وما كان من سورها أو فرثها أو بعرها ؟ •

قال : ففى الاتفاق من قول أهل العلم مع ما دل على طهارة أسرارها مع ما يكون بها في أماعياها أو ما يخرج من أبعادها الا على رأى من يفرق في البقر بين الذكر والأنثى فيقول بنجاسة ما يكون من اناثها ، لأنه يأتى

على مجرى البول منها أنه لا يخرج الا على وجه التتزه لمنى الاسترابة  
لا مازاد عليه من حكم بفساده ، لأنه طاهر في أصله ، وانما جاز في رأيه  
لأن يكون على ما قاله بعارض أحاله عما كان به من قبله الى ما له من حكم  
في عدله وما لا يصح كونه ، فالعدم هو الحكم فيه •

ولن يجوز لأن يصح حتى يعلم أنه أتى على المجرى حال ما لابد  
وأن يقضى عليه بحكم الفساد ، أو تقوم الحجة به من الغير ، فيمنع من أن  
يرد على ما قاله من العباد ما لم يصح كذبه بما لا شك فيه ، وفي الرأي  
ما دل في جريتها ، وبعد الذبح في فرثها على ما بها ، لأهل الرأي من قول  
بالطهارة ، وقول بالنجاسة ولا شك في شيء من هذا كله •

قلت له : وما كان من قبيئها أو سلحها ، فالقول فيه على هذا يكون  
أم لا ؟

قال : نعم لأنها خارجة من جوفها الا ان القىء والحرة صاعدان  
الى أفواهها والسلاح والبعر نازلان الى أدبارها ، فالأولان في منزلة  
والآخران في أخرى الا على قول من يقول بطهارة الجميع منها ، فان فيه  
ما يدل على أنه لا فرق بينهما في هذا ، لأنها في رأيه لحكم واحد لا غيره ،  
ولعله أن يكون أصح ما فيها من قول في ذلك •



قلت له وما ضربته من سلاحها بشيء من أذنبها ، فطار شيء منه بأحد  
في بطنه أو نوبه ما القول فيه ؟

قال : فهو على ما في أذنبها من قول بالنجاسة ، وقول بالطهارة في  
هذا الحكم وما قبله في التنزه ما لم يصح أن في أذنبها شيئاً  
من النجاسة في الحال ، لما لها في الأصل من حكم الطهارة ، وما لم يصح  
خروجها عنه فهي عليه في العدل •

قلت له : فان لم يدر أنه من أذنبها أولاً ؟

قال : فهذا موضع ما قد قيل فيه بطهارته ، فانها به أولى ما لم  
تصح معه أنها قد ضربته بها ، وعلى قول من يفسد أذنبها ، فاذا احتمل  
أن يكون منها جاز لأن يلحقه معنى الاسترابة ، فكان الاحتياط في غسله  
ليخرج به منها ، الا أن في معتبر الشيخ أبي سعيد رحمه الله ما دل  
فيه على هذا النظر فاعرفه •

قلت له : فأى شيء يتفق على نجاسته من هذه الأنواع أو ما أشبهها  
في الرأي أو الاجماع ؟

قال : فلا أدريه جزماً في شيء منها الا في بولها أو دمها لا ، ما عداهما  
في حكمها ، وفي هذا ما دل على أنه لا رخصة فيهما الا أن يكون في رأى

من ترخيص من القوم في البول ، ولكن لا نعلم أن أحداً من أهل العدل يذهب في رأيه الى هذا القول ، ولولا الاتفاق على فساد له لجاز في الرأي أن يكون على سداده •

قلت له : فالدابة من هذه الأنعام أو ما أشبهها يقع ذنبها على الحليب منها أو في غيرها ؟

قال : قل في التنزه والأحكام من الطهارة في بابها مثل ما بأذناها ، وقد مضى فيه من القول ما دل عليه فيكفى •

قلت له : وما الذي يعجبك من هذه الآراء المختلفة في هذه الأشياء فتختاره منها ؟

قال : فيعجبني في موضع الاسترابة ما في التنزه من قول في رأي لمن أمكنه فقدر عليه ، والا فالحكم هو الأصل فيها ، فليرجع اليه ولما اتفق على طهارة روثها دل بالمعنى من قبيثها أو فرثها على طهارته . لأن الفرث في موضع سنج لئلا أو لين الكل من هذه قبل الفرث في مجموع أم جاز عليهما فصح لافتراقهما بعد كون الخلط في موضع أن يفرق ما بينها لغير مفرق توجبه في حكمها ، فيكون لما خرج من علا ، وما بقي في الموضع منها غير ما نزل فبرز مما سفل ، ليت شعري من أي شيء طهر هذا وفسد ذاك ! وما أولى بالجميع أن يكون الحكم واحد •

بلى انى لا أبعد من رأى من قاله من ذوى النهى ، الا أنه لابد له  
وأن يقتضى فى ثبوته أن يكون لما لها من بول ما لفرثها من قول والباس .  
فالاتفاق على نجاسة من أهل الوفاق هو المانع من دخوله فى جملة ماله من  
هذا جامع ، ولولاه لجاز أن يأتى عليه بعمومه كما رآه بعض القوم فيه .  
قلت له : فالفيل من الأنعام ، والزرافة والركدن كذلك أم لا ؟

قال : الله أعلم ، وأنا لا أدري فى الفيل الا ما جاء فى سوره وروثه  
من قول انه طاهر ، وقيل ان لحمه من الأنعام ، فان صح فله فيه الطهارة  
مثل ما لها فى التنزه والأحكام ، الا أنى لا أقربه من أن يكون من أنواعها  
على حال ، وان كان لابد من تقريبه فى التشبيه لشيء من أنواع الحيوانية ،  
فعسى أن يغرب على رأى فى تسببه من الجمال ، وقيل فيه انه يكره ، وعلى  
هذا ان صح فيجوز لأن يأتى سوره وروثه وجميع ما له من رطوبة طاهرة  
ان لو كانت من غيره . وقيل بطهارة سوره ونجاسة روثه .

وأما الزرافة والركدن فليس فى حفظى فيه ما أرفعه عن الغير فى  
الحال ، ولعلهما أن يقربا فى شبههما من البقر لما يقال انهما من ذوات  
القرون ، وفى هذا ما دل على أنهما من الحلال .

قلت له : فهلا نظرتها بالعين فعرفتها بألوانها ؟

قال : لا وانما أجدها موصوفة ، فاما أن أعرفها بما لها من صورة

فلا ، لأننى لم أرها قط ، ولكنها عند الأكثرين معروفة ، الا أن الكركدن لقلّة ما يذكر فيما نعلمه ، كأنها لم تشهر ، وربما كان لشيء شهرة في موضع دون غيره •

قلت له : فالخيل والبراذين والحمير والبغال وما أنسبها ؟ •

قال : قد قيل فيها انه لا بأس بأسآرها وأعراقها وبطهاره أبدانها ، وجميع ما لها من رطوبة لأفواها ومناخرها مع ما يخرج من بطونها من قيئه وفرثها وألبانها وأرواثها لا يختلف في هذا منها ، ولا في شيء منه أبدا الا أن يكون فيما لها من قيء لا غيره في حكمها ، وأما في التنزه فقد يجوز في أذنبها ، مع ما لها من عرق ، بل في أرواث انائها الآن يلحقها رأى من يقول بنجاستها ، الا أن في قول الشيخ سليمان بن عثمان لا يتوضأ ، ولا يترب من أسآرها ، لأنه لا يؤكل لحمها •

وعلى قول من يحرمها فعسى ألا يبعد في هذا منها ، بل في جميع ما يكون من رطوباتها من أن يجوز على قياده ، لأن يحكم في كل شيء من هذا بفساده ، وعلى قول من يكرهها ، فيجوز لأن يلحقها في هذا المعنى ما به لسداده •

ولا أدري ما الذى نواه هذا الشيخ من هذا اذا لم يدل في قوله على

مراده لعدم ما له من قرينة تدل عليه ، وفي ظاهر مفهومه ما يقتضى المنع  
في الأمرين ، لأنه مطلق من غير ما شك فيه •

قلت له : فهل من فرق في عرقها بين ما يصاب منها أو لا ؟ •

قال : نعم في رأى من قاله من أهل العلم فأجيز في التنزه لا في الحكم •

قلت له : وما الذى عندى في هذا ؟ •

قال : طهارته ، منها ما لم تصح نجاسة الموضع الذى خرج منه  
أو جرى عليه •

قلت له : أفلا تدلنى على ما جاء من قول الأخيار أهل الاستقامة في  
الدين ، في الشرب ، فالوضوء من سؤر الجمل أو البقرة أو الشاة أو الفرس  
أو الحمار ؟ •

قال : بلى ، ان في قول الربيع ما دل على اجازة الجميع الا من  
الجلالة ، فحتى تخرج عما هي عليه في اسمها الى ما به تطهر في حكمها •

وفي قول موسى الا البقرة ، ولا أدري لأى علة أفردتها من جملة ما له  
حكم الطهارة في الاتفاق ما لم يصح أنه عارضه ما لا بد وأن يفسد معه ،  
فان كان الأمر شاهده ، فالخصوص من الأحوال ، لا يفيد حكم العموم ،  
وان كان لما أراده من التنزه فأى فرق بينها وبين الغنم والجمال •

وفي قول سليمان بن عثمان ما دل على الاجازة الا في الفرس والحصار  
لأنهما في قوله مما لا يؤكل لحمه ، وله من عدل الأثر ما يقربه في النظر  
على رأى من جملة ما جاز عليه في الرأى من قول يدل عليه على التحريم  
تارة وعلى ما دونه من الكراهية أخرى ، وما أراد من هذين ، فعسى  
ألا يخرج من الصواب وفي رأى على حال •

قلت له : أليس قد شدد في قبيئها بعض من رخص في فرنها أم لا ؟ •  
قال : بلى ان هذا قد قيل به فيهما الا أنه في محل النظر ، فينبغي  
أن يرجع فيه البصر ، فانه لابد وأن يلزم في كل منهما لأن يكون له ما في  
الآخر من ترخيص أو تشديد ، لأنهما الأصل واحد ، فلا معنى للفرق  
بينهما الا أن يصح كونه لغير مفرق ، ولن يجوز لأن يكون هذا أبدا ، فان  
رخص في شيء منهما ، أو شدد فيه لزمه في الآخر أن يكون عليه ، لأن  
قبيئها الجائر في حدوثة ، وبفرتها لا يكن كله ، والا فجزء منه أو مما قد  
خالطه في أكراشها ، فأين موضع الفرق على هذا يكون ، ان أولى ما بهما  
أن يكونا على سواء •

قلت له : وما كان من مملوكها فتنجس لشيء أصابه في بدنه فكيف  
الوجه في طهارته ؟ وما حده ؟ وهل على أهله ان يطهروه أم لا ؟ •

قال : ففى الأثر أنه لا يلزمهم تطهيره ومتى زال الذى به من النجاسة  
طهر فى يوم أو أقل أو أكثر ، ولا أعلم أنه يختلف فى ذلك •

قلت له : وما ولدته من نتاجها وعلى بدنه رطوبة فاسدة متى طهر ؟ •

قال : بعد جفافه وزوال ما به منها •

قلت له : فالأنفحة من بعد أن تذبح ما حكم الطهارة لها ؟ •

قال : قد قيل فيطهر لأنه لا بأس بها ما لم تأكل الشجر فتكون كرتسا ،  
ويجوز من قبله على قول آخر ، لأن يلحقها ما فى  
الكرش من رأى فى فرثها ، لأن الموضع هو العلة فيما عندى ان صح على  
رأى من يفسد ما فيه لا غيره من ظاهر نزل اليه •

قلت له : وما حلبه من لبن فخالطه دم ؟ •

قال : فهو نجس على حال ، وما بعده ففى قول الشيخ أبى سعيد  
رحمه الله أن من حبه ألا ينتفع به الا من بعد ثلاثة من أشخابها وعسى  
فى طهارته بما دونهن ألا يتعرى من الاختلاف ، وعلى ما أراده ان صح  
فجاز عليه •

قلت له : وما دون الدم من حمرة تطهر به ؟ •

قال : فحتى يكون دما ، وأما الحمرة فلا بأس بها فيما قيل فيها •

قلت له : فالحمر الوحشيه التي أبيع لحمها ، ماذا لها في الطهارة ؟  
وماذا حكمها ؟ •

قال : فلا أعرفها الا من الصيد الحلال ، فالقول فيها من جهة الطهاره  
مثل البقر والحمار •

قلت له : فالقنأذ والأرانب واليرابيع ؟ •

قال : فهذه من الصيد ، ولا يصح فيها لحها الا طهارتها ، وجواز أكلها  
مثل الطباء والأوعال ، وفي قول الشيخ أبي المؤثر رحمه الله أن الأرنب  
مكروهة اللحم ، فان صح فجاز لأن يتبعه في الكراهية وما وراءه منها  
في الحكم •

قلت له : وما ذبح فحل من أنواع ما لمبعره حكم الطهارة في الاجماع  
أو على رأى من قاله في موضع جوازه له ما يكون في جوفه من طعامه ؟ •

قال : ففى الأثر أنه لا بأس بما يؤخذ في المبعرة والأمعاء والحوايا  
من البقرة ، ولا بما يكون في المحبر فان له حكم الطهارة وما عداه في هذا  
من شيء في جوفه فتنجس في بعض القول • وقيل بطهارته الا ما في الكرتس ،  
وقيل لا بأس بما فيها ، وقد مضى في هذا ما فيه كفاية •

قلت له : وما بها من لبن بعد ذبحها ما القول فيه ؟ •



قال : فهو تبع لما لها من لحم في الطهارة والاباحة قولاً واحداً في  
جزم •

قلت له : فالمرارة والكرش طاهرتان أم لا ؟ •

قال : لا أدري في المرارة إلا أنها طاهرة من كل ما قد أجمع على حله .  
وما جاز عليه الاباحة والتحريم أو التكريه في أكله ، فالرأى لازم له بما فيه  
من قول ، لأن الفرع لأصله ، والكرش تابعة لفرثها ، وفي هذا ما دل على  
أنها طاهرة في رأى من يقول بطهارته ، وعلى العكس من يذهب الى نجاسته  
فيمنع من أن يؤكل على هذا حتى يعسل ، ويجوز على ما في الأول من  
قبله •

قلت له : فالمثانة منها والحيا من انائها ، والقضيب من ذكورها ،  
ما القول فيها ؟ •

قال : ففي المثانة التي هي مجمع ما لها من بول قيل انها نجسة حتى  
تغسل فتطهر على قول ، وقيل يرمى بها ، وفي قول أبي المؤنر رحمه الله  
ما دل على أنه لا بأس على من أطعمها شيئاً من الدواب ، وفي الحيا قد قيل  
بالمنع من أكله إلا أن يكون من بعد غسله ، وهذا ما دل على نجاسته من  
( م ٢ — الخزائن ج ٣ )

قبله ، وان أحد أطعمه دابه مع ما به تنجس من أجله لم يضق عليه في رأى من أجازہ •

وبالجملة في المئانة والحيا ففى المنع من ان يؤكلا ما دل على نجاستها وكفى ، وأما القصيب فعسى أن يحتاج في ازالة فسادہ الى أن ينسق ان لم يقدر على تطهيره من داخله الا به ، وقيل بطهارته مطلقا ، والله أعلم بسداده ، والأول عن نظر ، فان صح والا ترك الى ما في الآخر من أثر •

فال الجامع لهذا الكتاب : وجدت مسألة منقولة من مقال النسيخ الأواب محمد بن عبد الله بن جمعة رحمه الله : وفي قضيب التيس اذا طبخ مع اللحم من غير شق هل فيه اختلاف ؟ •

الجواب : الذى حفظته عن الأشياخ المتأخرين أن القضييب اذا طبخ مع اللحم من غير أن يشق ويغسل بالماء بعد شقه فهو نجس ، وأما اذا شوى بالنار مع لحم غيره فلا ينجس القضييب المشوى ، والله أعلم وازدد من سؤال المسلمين ولا تأخذ بالحق ، رجع •

قلت له : وما بان منها حياتها فزال عنها من خارجه أو ما دونها ؟ •

قال : فانى لأقول في هذا عن علم بأنه ليس له الا في قول في حكم •

قلت له : فأى شيء من بهيمة الأنعام أو ما أشبهها تنجس من أجزائها

دائماً ، وما الذى يسقى طاهراً أو يقبل الطهارة منها بعد النجاسة أو لا تخبرنى عن هذا ؟ •

قال : بلى ان فى حكمها من قول الله تعالى ما دل على تحريمها جملة نعمها ، فتجمع فى اسمها ما لهما من مجموع أفراد جزأيه لما فيه من اطلاق يأتى على الجميع لا على شىء مخصوص من أجزائها دون غيره منها على الخصوص من الشىء أفاده فدل عليه لفظاً أو معنى بوجبه فى القضية كلا ، فالانتفاع بشىء منها على هذا رأى من تأويله لا جواز له ، لأنها فاسدة عند من قاله بالكلية •

وفى الرواية من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تنتفعوا من الميتة بشىء » ما دل على ما فى ظاهر الآية من عموم يمنع من أن ينتفع بنسب منها فى يوم ، الا أن يكون لما أجازها من ضروره ليها ، والا فهى على المنع من جوازها لما فى قياده من دليل على أنها لا تقبل الطهارة ، فكيف على هذا تخرج بحيلة عن فسادها ١ •

وفى قول آخر : ان التحريم واقع على ما يؤكل منها من لحم ، أو ما يكون من تولده منه فيتبعه من شحم الا ما عداه من جلد أو شعر أو قرن أو عظم لما قد طهر من قول النبى صلى الله عليه وسلم : « أياها اهاب دبغ فقد طهر » ، وقوله صلى الله عليه وسلم حين مر بشاة مولى ليمونة : « ما على أهل هذه الشاة ؟ قال خذوا اهابها فادبغوه وانتفعوا

به « وفي حديث آخر : « هل أخذتم أهابها فدبعتموه وانتقمتم به ؟  
قالوا : يا رسول الله انها ميتة فقال صلى الله عليه وسلم ، ليس الأمر كما  
وفع لكم انما حُرِّمَ أكلها » لأنه لا من الخاص لما قد أخرج من تلك  
الجملة ، لأنه انما يؤكل بعضها لا كلها ، وفي هذا ما دل على أن غير  
المأكول في الخارج من التحريم وانه الأكثر ما فيها من القول •

قلت له : فالسحيم لا قول فيه الا أنه منل اللحم في تحريمه أم لا ؟ •  
قال : نعم هو منله ، لأنه منه فهو تبع له في الجملة ، ولا اعلم أنه  
يختلف في تحريمها أبدا ، ولا أن لهما من حيله تحيلهما من الحرام الى  
الحلال ، ولا من النجاسة الى الطهارة ماداما على ما به من الحال •

قلت له : فالوبر والصوف والريش في منل النسر ، أو ما بينهما  
مرق لشيء يدل عليه ؟ •

قال : الله أعلم ، وأنا لا أدري الا انهما على سواء في قول من أجازها  
أو حرّمها لعدم ما لها من فرق في ذلك •

قلت له : وما من فرق بينها وبين أصلها من أدلة توجبه في عدلها ؟ •

قال : مافي الرواية من خصوص له من عموم ما في الآية ، فلا لبس ،  
والخاص يقضى على العام ، لا عكس ، ودلّل آخر أن الأنواع ما حل

أكله فجاز في الإجماع ، وعلى رأى من أباحها في موضع النزاع حكم الطهارة في حياتها ، وإنما دخل عليها التحريم من قبل موتها المقتضى في كونه لفساد ما به تنجس من طاهر في أصله لا لغيره فصح لهذا في أنه نوع عوض يجوز لزواله عنه ، وفراقه له أن يعود الى ما كان عليه من قبل الا ما حار لازما له من احمها أو ما يكون من رداوتها أو شحمها لا ما زاد عليه من جلد أو عظمها •

ودليل آخر : من رأى من قاله في حكمها أن قرننها وشعرها وصوفها ووبرها لا يقع عليها من المبتة لارم اسمها ، لأنه لو قطع ذلك منها حال حياتها ، لم يحس فيه الا طهارته ، وجواز الانتفاع به ، وعلى العكس من هذا ما فيه من الحياة من بدنها ، اذ لبس لها فارقها منه فزال عنها وهى حية الا حكم التحريم والتنجيس في الإجماع ، الا ان في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ما قطع من البهيمة وهى حية فهو ميتة » ما دل على ذلك •

قلت له : وما الذى به يرتفع ما به من علة تمنع منها في قول من أجازها ؟ •

قال : زوال ما بها من عوض اخراجها عن الأصل الى ما له من حكم في العدل ، فالجلد بالدباغ والعظم بالشمس أو الريح أو بهما ، أو بما زال ما له من عارض أفسده في حاله ، فان هذه الآراء لاحقة به في الحكم ،

وعلى هذا يكون ما دخل من القرن في الجلد واللحم ، وعلى قول آخر :  
فحتى يغسل بالماء والا فلا يطهر ، والأول أكثر ما في هذا وأظهر •

قلت له : فالدباغ المذكور في جلدها ما هو أخبرنى به ؟ •

قال : فهو أن يوضع فيه ملح أو رماد أو تراب أو ما أشبهها ، ثم  
يجعل في الشمس حتى يزول عنه ما به وتلك ذكاته في رأى من أجازه •

قلت له : فان لم يتركها بعد الدبغ له ؟ •

قال : فعسى أن يجوز فيه ، لأن يختلف في طهارته على هذا من دباغه  
ضربته الريح أو لا •

قلت له : وما أخرج من شعرها قبل الدباغ لجلدها أو يجوز أن ينتفع  
به قبل أن يغسل به جز أو قلع وكذلك في صوغها ووبرها على رأى  
من أجازه أم لا ؟ •

قال : نعم قد قيل بجوازه مطلقا ، وبعض لم يجزه حتى يغسل ،  
وبعض أجاز ما قطع دون ما قلع ، وقد قيل باجازه ما لم يحتمل في  
قلعه شيئا من الرطوبة أو الجلد أو اللحم ، وكلها من قول أهل العلم •

قلت له : وما الذى ترى في هذا فتخبه وتختاره فتدل عليه من هذه  
الآراء ، فانى لأخشى أن أكون عن ادراك الأصح في عمى وعلى ما بى من

وهن في النهي ، وكأنني أرجح رأي من أجازته مع الترتك لغسله الا أن يكون قد عارضه نساء من النجاسة في حاله أولا ؟ •

قال : فالظاهر في أصله لا معنى له لاستراطه فيه اد لا يجمع جوازه أبدا من قبله ، والنجس في ذاته لا تصح طهارته ما بقي جزء من كله ، ولا نعلم أن أحدا يخالف الى غير هذا الظهور بطله ، الا أن لأبي سعيد رحمه الله ما دل على جوازه فيما أورده على من قال بغسله ، ونحو له تتبع فيه لما نعرفه من عدله •

قلت له : وما ألقى من ميتة لا يرجع اليها ، هل لأحد أن ينتفع منها بتىء من هذا بغير إذن من أهلها أم لا ؟ •

قال : نعم على رأي من أجازته في الأصل لا على رأي من يجمع من جوازه من ذوى العدل •

قلت له : فهلا قيل في أهلها أنه يعطيه من يدبعه له ، ولا يتولى دبغه هو أو لا ؟ •

قال : بلى قد قيل هذا عن أبي معاوية رحمه الله ، ولكني لأدريه على قول من أجازته حراماً عليه ، ولعلني أن أقول فيه بأنه كغيره لعدم فرق ما بينهما في جوازه •

قلت له : فان أعطاه الغير أيلزمه أن يخبره بأنه من ميتة أم لا ؟ •

قال : نعم قد قيل انه عليه ، ولا نعلم أن أحداً يقول بغيره فيه •

قلت له : ويجوز أن يبيعه من بعد أن يدبغ على قول من أباحه من

غير أن يعلم به أم لا ؟ •

قال : قد أجاز له إلا أنى أحب أن يكون في اعلامه من الشرط لجوازه

على هذا الرأي من لا يجيز الانتفاع به لما يكون له من نقص في ثمنه

وربما عاقبه من أخذه منه بعد أن يعرفه فتركه تنزهاً أو ما زاد عليه

فأداه الى ضياع ما له الذى أداه فيه ، لا على معرفة به إلا أن يبلغ اليه ،

والا فهو كذلك ، فان صح هذا جاز ، والا فالأول هو المصرح به في

أحكامه •

•

قلت له : فالموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع فلم تدرك

ذكاته ؟ •

قال : فهذه كلها من الميتة في حكمها ، فليس لها إلا ما فيها من طهارة

أو نجاسة في اجماع ، أو رأى أو ما أشبهها في موته بخير ذبح تحل به ،

فهو مثلها ولا أعلم أنه يختلف في شيء من هذا أبداً •

قلت له : فالخنزير والقرد والكلب ، ما القول الحق بطهارتها أم لا ؟

جاز خيما بينها الفرق أخبرنى بما لها في هذا حكم في رأى أو اجماع ؟ •



قال : غفى قول الله تعالى ما دل في الخنزير على تحريم لحمه ،  
وأجمع أهل القبلة على هذا لا نعلم بينهم اختلافا في نجاسة ، ولا في  
فساد سحمه ، لأنه جزء منه فله ما فيه لا غير لما به من دليل عليه ،  
وجميع ما له من رطوبة تخرج من ظاهره أو من باطنه فخرج في دين أهل  
العدل ، وإن خالفه في شيء من هذا بعض من لا يقيد بقوله من ذوى  
البطل ، فإن دمه وريقه ومخاطه وعرقه ودمه ولبنه وقيئه وبوله وخبث  
من الحرام الفاسد لذاته في الإجماع في جواز الانتفاع بجلده ونسعره  
وعظمه ، والقرد وإن خالفه في صورته واسمه ، فلاحق به في حكمه •

والكلب نجس البشارة فاسد السؤر مع ما له من رطوبة إلا ما يكون  
من لبنه فإنه لا بد فيه من أن يكون له في طهارة ما جاز عليه من لحمه بقول  
بحله ، وقول بكراهيته ، وقول بالمنع من جواز أكله ، وعلى هذا يكون  
القول في شعره بعد غسله ، وفي قول أبى عبيدة مسلم بن أبى كريمة ،  
وأنس بن مالك جواز سؤره ، وطهارة فضل مائه ، فإن صح دل في لعابه ،  
على أنه طاهر ، فجاز في مخاطه لأن يكون فيه كمثلته ، إلا أن العمل  
على غيره •

قلت له : فهل تعلم من قول في إهابه أن يطهر إذا دبغ فيجوز أن  
ينتفع به أم لا ؟ •

قال : لا أعلمه لأحد قاله من المسلمين ، بل من قولهم فيه أنه

نجس في ذاته بمعنى الاتفاق عليه ، فانى يقبل الطهارة على قياده ، فيجوز  
أن يخرج بها عن فساد ، كلا فانه الممتنع من ذلك •

قلت له : فلا بد من جلد الخنزير أو القرد من أن يدبج لجوازه ،  
مثل الميتة على رأى من أجازته ؟ •

قال : نعم قد قيل هذا وهو كذلك لما به من أذى في حاله ، فلا بد  
لطهارته من زواله ، ولا نعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : وما وطأ عليه الكلب في رطوبة ما القول فيه ؟ •

قال : فالذى نعرفه من قول المسلمين في هذا أنه نجس على حال  
فأعرفه •

قلت له : وما ولغ من اناء ، ما الوجه في طهارته ؟ •

قال : ففى الرواية من طريق أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه  
وسلم أنه قال : « طهور اناء أحدكم اذا ولغ الكلب فيه أن يغسله سبعا »  
فان صح فعسى أن يجوز فيه لأن يكون لخصوص أمر شاهده ، فأمر به  
فدل عليه لا على ما به من عموم كما هو الظاهر من مفهومه لعدم ما يدل  
على خروجه على ما أشبهه من شيء لا عين له مع ما قد أجز في فيه لأن  
يغسل ثلاثا فيطهر ما لم يصح له شيء من البقاء ، كما قد أخبر عنه في  
غسل اليد من هذا ونحوه •

وفى حديث آخر ، وأى فرق بينها وبين الاناء ما لم تلج النجاسة فى باطنه ، ولاشك فى أنهما سواء •

قلت له : وما الذى تراه فى هذا أولى به من الأمرين فيعمل فيه من الخبرين ؟ •

قال : فإن أخرى ما به ان صح ما فيه أرى أن يكون كغيره من أنواع أمثاله فيجزيه أن يغسل ثلاثا لطهارته مع كون زواله ، فإن أزيل الى سبع فى غير دينونة بلزومه فى قطع ، بل لمعنى ما أريد به من النزاهة مبالغة فى غسله ، وبما فى الخبرين من الزيادة خروجاً من شبهة ما دخل عليه من أجله فحسن لمن أمكنه فقدر على فعله •

قلت له : وما ولغ فيه من الآنية خنزير أو قرد ما القول فيه على هذا يكون أم لا ؟ •

قال : فعسى أن يكون كذلك فيما يحتاج اليه طهوراً وان كان أعظم تحريماً وأشد رجساً ، وأفسد سؤراً فلا زيادة لهما على ذلك •

قلت له : فالأسد والفهد والنمر ؟ •

قال : ان هذه الا من السباع فدمها وبولها وقيئها وخبثها من الرجس الحرام الفاسد لذاته فى الاجماع ، وما عدا هذا من أسآرها ، أو ما يكون

من رطوباتها فالقول في طهارته مختلف ، لرأى من يقول بحلها ، ورأى من يقول بحرামها فيمنع من جواز أكلها ، ورأى يقول بكراهيتها ، فانها في معنى الطهارة آراء لاحقة بها في عدلها ، لأن هذه الرطوبة في حكمها لا بد وأن تكون تابعة للمحمها •

قلت له : فابن آوى والثعلب والضبع ؟ •

قال : فأولى بها أن تكون مثل الأولى والقول فيهما واحد في هذا المعنى الا على رأى من يفرق ما بينها في الاباحة ، فعسى أن يجور فيها أن يقربه من الحل أن يكون على رأيه من الطهارة أدنى ان صح له والا فهي كذلك في كل منها لا سبع ولا شك •

قلت له : فالتفه والدب والسمع ، ما القول في هذا ؟ •

قال : فانى لا أجد فيها قولاً أعرفه بالقطع من الأثر والسمع الا أن يكون عن القوم بأنها من السباع ، وعلى هذا فان صح فلها من حكم الطهارة ما لمتلها من الأنواع في الرأى والاجماع •

قلت له : فالظربان والفنك والسمور والسرطان ؟ •

قال : الله أعلم ، وأنا لا أدري في هذه ما هى من الحيوان ، اللهم الا ما يطلق عليه في تعريفه اسم السرطان لا غيره انى لا أعرفها الا أن

يكون عن القوم ، وفي قول من يصفها بما يدل فيها على أنها مثل السباع على هذا من قوله ان صح ، فكأنها نازله الى ما لجنسها من حكم في الطهارة والحل ، لأنها من حكمه ما لها من الأنواع ، فيجوز لأن يلحق النعالب والضباع من نابيه في السرحان من قول الا أنه سبع صار يعدوا على الغنم من كبيه ، وأقبح من الضباع •

ولما كان في الكلب جاز لأن يلحق في كل ما له من رطوبة كما في قول الشيخ محمد بن المسيب ، فإنه قد جعله في سؤره مثله فأخرجه من بعد ما أجازته في الجنس من غيره ، ومن ثبوته يلزمه في جميع رطوباته أن يكون على ما به لعدم الفرق بين ما يكون من الفم أو ما عداه من بدنه في الواسع والحكم من غير ما شك في ذلك •

قلت له : وبالجملية في أنواع ما يكون من السباع على سدا يكرن في طهارتها ما عدا الخنزير والثرد منها ؟ •

قَالَ : هكذا معي في أنواع كلها لعدم ما لها من مخرج عن دخول فيها في حلها ، بل في طهارة ما يخرج من رطوباتها عرقا من أبدانها أو ريقا من أفواهها أو مخاطها ومناخرها ، أو لبنا من بطونها ، فيكون على قول من أحلها طاهرة ، وعلى قول من حرمها فاسدة ، وعلى قول من كرهها مكروهة ، ولا بد في هذا كله من أن بلحقه لجوازه عليها الا ما يكون على

الخصوص في الكلب من تنيء مخصوص به دونها ، أو ما جاز عليه منها ،  
لأن يشبهه فيلحق به فيه والا فهي كذلك •

قلت له : وما كان من شعرها ، أو عظمها بعد الذبح لها أو ما يجزىء  
لذكاتها حال صيدها ؟ •

قال : فعسى أن يكون لها في لحمها ، فيجوز أن يكون في رأى من  
أحله طاهر في حكمها ، وعلى رأى من حرمه في قوله ، فلم يجز أكله  
في معنى ما يكون من الخنزير أو القرد ، وفي رأى من كرمه على ما به  
من كراهية فلا يجاوزها الى ما زاد عليها ، ولعل هذا أن يكون أكثر ما فيها  
من قول في رأى •

قلت له : فهذه الأشياء قد تكون لميتة من هذه السباع ، ما القول  
فيها ؟ •

قال : فليس هي في جنسها بأشد ما في القردة والخنزير في رجسها ،  
وان جاز لأن يزداد على قول من يحرمها مع الزكاة لها فيمنع من جواز  
أكلها قربا من الفساد لموتها المقتضى في كونها لعدم حلها فعسى أن يخرج  
البتة عما في أصلها من الاختلاف في جواز الانتفاع بها الا جلد الكلب ،  
فانه لا أدري ما فيه من قول حيا كان أو ميتا لفساده على حال •

قلت له : وما عدا جلده من هذه الأشياء ، الا أنه لميتة من هذه

الأنواع ما يؤكل لحمها ، أو تخرج من الأجماع ، أو يختلف في حله  
وتحريمه من الخيل والحمير والبغال والسباع ، فهل من فرق بينها  
أم لا ؟ •

قال : الله أعلم ، ولعله أن يجوز فيها لأن تكون متساوية في الطهارة  
والرجس في قول من يمنع من جوازه أو يكرهه أو يجيزه ، لأنها لميئة  
محرمه تأتي على الكل منها فتجمعه في اسمها ، ويجوز لأن يفرق ما بينها  
على قول آخر في حكمها ، فيكون على ما يؤكل لحمه وإن دكى في الأجماع  
أشدها وما لا قول فيه إلا حله مع الذكاة أهونها أو ما جاز عليه الرأي  
في أكله بين من غير أن يخرج شيء منها عما به من الاختلاف في أصله  
على حال •

قلت له : وما كان من جلده ما قد تعارض الرأي في لحمه من السباع  
وغيرها مما هو لاحق بها في حكمه ، فلا بد فيه لطهارته على قول من أجاز  
من الدباغ أم لا ؟ •

قال : نعم إن كان فيها لميئة والا فله من الذكاة حكم الطهارة في قول  
من أحلها ، وعلى العكس من هذا في قول من حرمها حتى تدبغ ، وفي قول  
آخر : إن الذبح لا يحلها فالدبغ لا يخرجها عما به من نجاسة إلى الطهارة  
لأنها فاسدة بجميع ما فيها ، وإن بولغ في غسله فلا يطهر ، وقيل فيه  
بما دون التحريم من كراهية ونحن به نقول لأنه أظهر ما في هذا وأكثر •

قلت له : فجلبها عندك أهو من جلد ما قد منع في لحمه من جواز  
أكله شرعا فحرم على غير المضطر قطعاً ؟ •

قال : نعم قد قيل هذا وهو كذلك فيما عندي في ذلك •

قلت له : أفيجوز أن يجلس على جلد النمر والأسد ويركب على  
ما كسى من السروج بهما أو بشيء منها ؟ •

قال : الله أعلم ، وأنا لا أدري من جوازهما في مثل هذا على  
ما فيهما ، وفي قول آخر : ما دل على فسادهما ، وقيل بكراهيتهما من غير  
تحريم لهما ، وفي قول أبي عبد الله ما دل على مثل هذا من الكراهية  
لا ما زاد عليها من تحريمها حتى انه أخبر عن نفسه في قوله ، وانه أمر  
عبد الله بن الحكم أن يخرج من سرجه جلد النمر الذي عليه •

قلت له : فهل للقوم من أثر في هذا وما فوقه من خبر أم لا ؟ •

قال : نعم فالبعض كره الانتفاع بشيء من جلود السباع ، ورحص  
آخرون فيها بعد الدباغ ، وبعضهم أجاز الركوب على السروج المنمرة ،  
ومنهم من رخص من بينهما جلد النمر فكرهه دون ما سواه ، ومنهم من  
يقول فيه بأنه نجس من قبل أن يدبغ سواء ذكى أو لا ، فاذا دبغ طهر .

وفي الحديث روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم



قال : « لا تصحب الملائكة رفقه فيها جلد نمر » فان صح حمل على الكراهية ، ويجوز لما يكون فوقها من مساده ، وفي حديث آخر : نهى عن جلود السباع أن تفرش ، فان صح جاز لأن يكون على ما في النهى عن لحمها من تحريم أو تكريه أو تأديب له لأنه مطلق في ذلك .

قلت له : فالكلب المعلم ما القول فيه ، أو لا تخبرني به فتدلي عليّ ؟ ♦

قال : بلى قد قيل بطهارته ، وأنه لا يقطع الصلاة فلا بأس بصورة ولا يمسه في رطوبة على هذا القول ، وقيل نجاسته كغيره من أنواع جنسه ، فأن كون تعليمه لا يخرجّه عن أصله أبدا فينقله عما كان عليه من قبله ♦

قلت له : فان دخل في نهر أو ما أشبهه ، ثم خرج منه فطار بأحد من شعره أو بدنه شيء من الماء ما حكمه معلما كان أو لا ؟ ♦

قال : قد قيل فيه بأنه لا بأس به ، وقيل بنجاسته وفساد ما أصابه من بدنه أو ثوبه ، ويجوز في الكلب على رأى من يجعله كغيره أن يكون على هذا ، وأما على رأى من يقول بطهارته فلا بأس عليه في ذلك ♦

قلت له : أفلا قال القوم في الكلب شيء فتخبرني في هذا اليوم  
أو لا ؟ •

قال : بلى ان لهم قولاً بطهارته مطلقاً ، وانما يغسل الاناء من ولوعه  
تعبداً ، وقولاً بطهارة سؤر ما قد أذن في اقتنائه دون غيره ، وقولاً بالفرق  
بين الحضري والبدوي ، وليس في الحق ما يدل على صحة الفرق ، وقولاً  
بنجاسته في اطلاق على حال ، لما في حديث أبي هريرة عن النبي صلى  
الله عليه وسلم أنه قال : « اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليرقه ويغسله  
سبع مرات » ، ولم يكن نجسا لما أمر براقته ، لأنه حينئذ يكون اتلاف  
مال ، وفي هذا القول في سؤره ، الا أنه قد يجزىء في الاناء أن يغسل  
من ولوعه ثلاثاً كغيره من أنواع ما لا عين له من النجاسة في قول الفقهاء  
لعدم ما يدل بالقطع على خروجه عما لنوعه من حكم في طهوره ، فان ريد  
على وجه الاحتياط فقد جاز لخبره فاعرفه •

قلت له : وما لهم في الصائد المعلم من قضية في طهارته ؟ •

قال : نحو ما لأهل الحق من قول مختلف في رأى الا ما زاد عليه  
من تشديد في تحريم لما له من صيد ان أصاب عرقاً ايضاحاً بالدم أو ما  
قالوه في الأسود من فرق في تغليظ ، فاني لا أعرفه مما يصح لمن قاله فيه  
فاعرفه من رام ان دل عليه •

قلت له : فهلا قيل بطهارة موضع عضه من الصيد ؟ •

قال : بلى ان هذا قد قيل فيه انه من قولهم ، وعلى العكس في قول آخر ، وكله مما يجوز ، أو ليس في نىء من هذين ما يدل على خروجه من العدل لما لهما من أدلة على ثبوتهما ، قولين في موضع في رأى من أجاز له •

قلت له : وبالجمله في السباع في الدم والبول والمقئ والخبث منهما لا قول فيها على حال الا فسادها من غير ما فرق في الأنواع بين ما جاز عليه الرأى في حله او لم يجز لحرامه في الاجماع ؟ •

قال : هكذا معنى قول المسلمين لا غيره أو اعرفه فأدل عليه أو تظن أنه يجوز ان يخالف في نىء من هذه الأربعة فيصح لمن يدعيه ، ولا دليل عليه فلا وصول اليه فدع ما لا مطمع فيه فانها من الرجس فاسدة لذاتها وفاقا فكيف يجوز على هذا أن يصح ما يخالفه لمن يقول في رأى أو في دين رامة فراقا ، وليس هذا الا نوع محال أن يكون من العدل في حال •

قلت له : فالهر والفأر ما الذى لهما من حكم في طهارة ما يخرج منهما من ظاهر أو باطن أو ما يكون لهما من الأسار •

قال : قد قيل في الهوانة من أنواع ما له ناب من السباع يأكل الميتة

المحرمة فيجوز فيه ، لأن يكون له في الطهارة ما لها من قول في اجماع أو رأى في نزاع ، فإن دمه وبوله وقيئه وخبثه لا قول فيها ، ولا في نسي- منها الا أنه من الرجس على حال فيما نعلمه لأهل الحق من مقال ، ومختلف في سؤره ومخطمه ففيل بطهارتهما وقيل بنجاستهما ، وقيل بما دونهما من من كراهيتهما ، وقيل بطهارة السؤر ونجاسة المخطمة فرقا بين مخطمه وفمه ، وليس في شيء من هذه الآراء فيه ما يدفع في دين على من قاله أو عمل به في حين لأنه موضع رأى لمن جاز له ، وفي ثبوته ما دل على جوازه في جميع من رطوبه تخرج منه الا ما أجمع على فساد فم يجر فيه أن يخالف الى غيره لعدم سداده ، والا فلا بد لها من أن يلحقها معنى ما بها من قول في رأى ، اذ لا يصح لمن أفسد سؤره الا أن ينجس ريقه .

وعلى العكس في رأى من آجازه اذ لا يصح الا أن يكون في رأيه طاهرا ، ولا معنى لهما ، وما جاز على ريقه لم يجر الا أن تصح على مخاطه ، ولا في دمه الا ما جاز عليه ، لأنها لمعنى واحد ، فأى فرق بينهما ولن يجوز في هذه أن يلحقها الا ما في لحمه من تحريم أو اباحه أو تكريه في حكمه ، والذي أقربه في حله رأى من لا يمنع من جوازه كله ، لأنه في الخارج عن المستثنى في الآية .

وعسى أن يكون من المكروه لما في الرواية ، وفي طهارته أن يكون من الطواهر في أصله لما في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان

يصفى له الاناء ليشرّب نم يتطهر بفضل مائه وفي هذا ما دل انه لا بأس  
بسنوره لطهارة لعابه ، وأى فرق بين ما لقمه من الرطوبة أو ما يكون منها  
لمخطمه ، بل لغيرها من عينه أو من ظاهر بدنه ، فان كان لما يعارضه من  
النجاسة في أنفه ، فلايرال في رطوبة لما لها مزياء دائمه ، فزوالها من  
رطبه كزوالها من يابسه من حكم ما له من الطهارة ، ولاشك أنها في العرض  
قابلة للزوال ، فهي على حال زائلة غير لازمة ، فتبقى على الدوام ما بقى  
أن هذا الأمر المحال ، فكيف يصح أن تصوره في بال ، أو يجوز أن يكون على  
حالتها من الرجس بعد كون زوالها ، ان لم تكن لعله الا لمعارضها يومئذ  
مع ما لها من بلة أو ما قد يعارضه في فمه ما به يغسل مع ما له من  
رطوبة قائمة •

فيكون في شربه من الماء الطهور ، بل في أكله من الطاهر ، لمقدار ما به  
يزول مع كون طهارته على رأى من يقول بها غيه بلى ان هذا قد يكون  
فيصح كله بل قد يغيب على ما به مقدار ما يحتمل شربه أو أكله ، فيرجع  
ولا شيء عليه في حاله من عين ما أصابه غيه أو في غيره من بدنه ، فيحكم له  
بالطهارة كغيره من أنواع جنسه على حال لزواله •

فلم جاز في الأرنبه وحدها أن يطهر لما بها من رطوبة في فرثها ،  
وان زال ما بها من خير فذهب حتى لم يبق ما له فيها من أثر وعين ،  
ان هذا لهو العجب في القول وربما يكون لهما من الرطوبة مقدار ما يزيله

منهما ، فيجوز أن يكون على رأى من طهارتهما ، وعلى هذا من حكمه فان تكن المخطمة أقرب الى الطهارة من سائر جسمه ، فليس هى أبعد لعدم ما يدل على أنها أفسد ، وأن يكون ما بها من الرطوبة أدفع لما أصابها من النجاسة •

فليس هى بأمنع ان كان فسادها فى رأى من قاله من جهة ما يعارضها منى ما صح كونه لما يوجب فى الحكم أو يقربه فى الاطمئنانة ، حتى لا يشك فيه ، والا فظن على تجرده من العلم لا يغنى من الحق فى ثبوته فى الجزم •

ولا فى جوازه لغير ما أفاده من أدله عليه لأنه من العدم فى الأصل ، وما لم يصح حدوثه فهو على عدمه فيما لها من حكم فى العدل لا غيره من وجه يصح فيه ، فيجوز فى نظر العقل وان أريد به الخروج من شبهة ما دخل عليه فيها من الريية بما قل اعتقاده فى أكله لما ينجسها من محرم الميئة مع ما أصابه من كل ذى روح يرى فى دم أصلى ، فانه من جملة ما لها من أنواع ، لأنه من قبله الا ما ذكى من مباح على أو فى اجماع •

فجاز لمن أمكنه فقدر عليه فى موضع جوازه له والا فليس على ما اعتداله لا معنى الاحتياط لمن رام التنزه لا ما فوقه من لزومه ما لم يصح ، لأنه لا عن نية من علمه بالوجود ، ولا لقيام حجة من الشهود ، وما احتمل فيه كونه أولا ، فالرجوع فى حكمه الى ما له فى أصله أولى •

وما وقع فيه من نحو هذا الشيء أوجبته اندفع لزوال موجبته ،  
فارتفع ، وان كان من جهة ما لها من الرطوبة لما بها من فساد في ذاتها  
لزم من نبوته في رطوباتها أن تكون فاسدة كلها لعدم ما لها من خرق يدل  
على الخصوص في شيء دون غيره منها بحكم منفرد ، وليس هذا لما فيه  
من قوله من اجازة سؤره ان صح ما جاز عليه الرأي من رطوباته أن يكون  
لحكم واحد اما في طهارة ، واما في نجاسة لأنها رطوبة واحدة ، وان تعددت  
المخارج ، فالمرجع فيها الى شيء واحد في اسمه لما فيه من رأى في  
حكمه •

والذي أحبه أن يكون له حكم الطهارة لما بها من قوه في الأدلة  
عليها ، وان جاز لأن يلحقه ما في السباع من قول فعسى أن يكون  
أهون منها وأطهر ، لأن خلطه للطاهر مع النجس في أكله بقيتها  
وأطهر الا غيما له من دم أو قيء أو خبث أو بول ، فانه  
في هذه الأربعة كغيره من أنواع جنسه في الاجماع والقول في البرى من  
جهة ما له في الطهارة مثل الأهل إلا أن يكون من الخط ، فربما يكون الطاهر  
في قلة على الوحشى ، الا أنه غير مدرك بالقطع ، فيحكم به وربما كان له  
في أجناس ما لا دم له فلا يحرم لموته من الخشاش ، بل في العض من  
أنواع جنس الخشاش مع ما يقتاتته مع ما يخلطه من الأنجاس ، فأحق  
ما بهما في الطهارة على هذا أن يساوى بينهما الا لفرق يصح فيهما  
والا فهما كذلك ان صح لى ما أراه في ذلك •

وأما الفأر فالغالب على أمره في المعاش ما هو طاهر في أصله ، فيجوز  
لأن يقال بطهارته وحله الا أنه قد يأكل النجاسة في قلة فتلحق الاسترابة في  
المرعى على الخصوص في مواضع وجودها لا على العموم ، ولا في المهر  
تسبه في الصورة ، فيجوز لأن يقال بنجاسته وتحريمه وما دونهما من  
الكراهية على قول ثالث في حكمه ، فانها أراء لازمة في سؤره وبوله وبعره  
كما هي في جلده ولحمه وشعره وعظمه ، وجميع ما له من رطوبة في ظاهره  
أو في باطنه ، الا ما يكون من دمه فانه لا قول فيه الا فسادة وحرامه  
لرجسه وفاقا من كل ما نعلمه ، ولأبى سعيد رحمه الله في معتبره ما دل  
على هذا كله وعلى أكثره •

قلت له : فهلا دل على اختياره بعد ما أفاده فيه من أخباره أم لا ؟ •  
قال : بلى قد أخبر عن نفسه في هذا بأنه تعجبه طهارته ، وأن يكون  
من جملة ما له حكم الطهارة حتى يعلم نجاسته الا ما يكون من بوله مثل  
الأنعام وما أشبهها من شيء من أبوالها وأروائها في قوله نفع الله به  
ما أظهر أنواره وأصح آثاره جزاه الله خيرا على ما أبداه من حق •

قلت له : فهل في الرأي أن يكون ما له من بول في معنى ما له من  
بعر فيجوز لأن يلحقهما فيه من قول ؟ •

قال : نعم قد قيل ذلك ، وقيل ان بوله فاسد على حال •

قلت له : فان في القول الأول ما أفاد على رأى طهارة ما له من البول



ونجاسته على رأى آخر يجوز فيه أن يكون في البرى على ما دل عليه  
أولا ؟ \*

قال : بلى ان أفاده من قوله قد قيل به في بوله ، الا أن فسادة أكثر  
ما فيه من رأى جاز عليه ، وأنه لأحب الى لما في الأزواج الثمانية من  
دليل في اجتماع ، فأنى يصح أن يكون منها أظهر مع ما له به من نزاع  
إذا أولى ما به من نزاع إذا أولى ما به أن يكون كهي على قول آخر  
وأفسد \*

قلت له : فان وقع بعره على شيء من الطهارة في رطوبة له أو في  
الشيء نحو لبن أو دهن أو خل يحمل النجاسة ، أو ما يكون من الأتربة  
أو غيرها من كل مائع رطباً كان أو يابساً في قلته أو كثرة ؟ \*

قال : فلا بأس به على رأى من يقول بطهارته ، وان كثر ويغسل على  
رأى من يقول بنجاسته ، وان قل ، وفي قول آخر : أنه لا يفسد حتى يكون  
عشر الطهارة الى ما زاد عليه ، وقيل حتى يكون نصفها ، وقيل حتى يكون  
مثلها ، وفي قول آخر : حتى يكون أكثر منها ، وقيل بفساده على حال  
الاختيار لا ما عداه من الاضطرار ، وقيل بفساده رطباً ، فإذا يبس  
طهر ، وقيل لا يفسد الا من تكسره \*

قلت له : وما قرضه بأضراره من شيء طاهر وناله بفمه أو بلسانه ؟ \*

قال : فهو من سؤره لما فيه من قول قد مضى من بيانه ، ولا نعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فالفأرة والفأرة ان ماتا في شيء من الطهارة ، وأنهما وقفا فيه بعد موتهما ؟ •

قال : فهما فاسدان ، ولما أصاباه في رطوبة منهما أو في الشيء مفسدان ، ولا أدري أن أحدا يقول فيهما بغير هذا أبدا في جميع ما يقبل النجاسة من الطهارة ، لأنهما في الأنواع البرية من ذوات الدماء الأصلية في الاجماع ، فلا يصح في ميتهما الا أنهما من الرجس الحرام في دين الاسلام •

قلت له : فالمائع على هذا ، والجامد ما القول فيهما ؟ •

قال : ففى الجامد تلقى وما حولهما ، وفي المائع يهراق فانه غاسد ، ولا ينتفع به ، وقيل بجوازه في غير ما يكون من أكله أو شربه ، وفي اطعامه من لا تعبد عليه من آدمى أو غيره من دابة قد مضى ما فبه من قول في أحكامه •

قلت له : فالمائع من الطهارة قد تقع فيه الفأرة والهرة فتخرج منه حية ؟ •

قال : قد قيل انه لا ينجس على هذا من أمرها ، وعلى العكس من هذا في قول آخر ، الا أن ما قبله أكثر .

قلت له : فهل من فرق في الجامد أو المائع بين السمن والعسل ، أو اللبن أو الزيت أو ما يكون من الدهن في حموده أو ميعانه ، أم هي لحكم واحد في كل من هذين على انفراده ، لأمر جامع أم لا ؟ .

قال : الله أعلم ، وأنا لا أدري في هذا الا أنها في كل من الأمرين على سواء لعدم ما يدل على فرق ما بينها ، وان لم يذكر في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : الا السمن الواقع عليه كون السؤال فان فيه ما دل على ما أشبهه في المعنى من الأمتال ، وفي الفأرة ما دل على غيرها من كل ميته محرمة على حال ، فلا معنى للتفريق والعلة واحدة في عمل ولا مقال .

قلت له : وما قاله القوم في الهر والفأر من قول في طهارتهما أولا تخبرني بما قالوه فيهما ؟ .

قال : بلى ان اهم في الهرة ما لأهل الحق في لحمه وسؤره من قول بالتحريم والنجاسة ، وقول بما دونهما من الكراهية ، وقول بالاباحة والطهارة لما في الحديث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال : « الهرة ليست بنجسة انما هى من الطوائف عليكم والطوافات »  
فانه جعلها بمنزلة الممالك ، وفى عبارة أخرى بمنزلة الخدم •

وفى حديث آخر عن أبى هريرة أيضا أن النبى صلى الله عليه وسلم  
قال : « الهرة لا تقطع الصلاة انما هى من متاع البيت به » وبه استدل  
من قال بطهارة عينها الموجبة لباحة سؤرها ، ولهم فيها يلغ به من ماء  
قليل أو غيره من بعد أن ينجس فيها قول بطهارته ، وعلى العكس فى قول  
آخر ، وقول ان غابت بقدر ما يحتمل ولو غشا فيها به يظهر لم ينجسه •

ولعمري ان هذا لهو الوجه خيه على رأى من يقول فيها بالطهارة  
الا لما يعارضها الا ما فى الأول من طهارته على حال ، فانه لا يصح لمن  
قاله لما بها فى الموضع من نجاسة فى حالها لا يحتمل كون زوالها ، الا أن  
يكون فى الماء ، فعسى أن يجوز فيه على رأى ما لم تغيره النجاسة لونا  
أو طعما ، وعلى قول آخر أو ريحا •

ولا ما فى الثانى من عكس بعد أن يحتمل فى غيبتها كون زوال ما بها  
ما لم يصح بقاء فى غيره ليس الا على رأى من يقول بنجاستها فيفسد  
على حال ما لها من الأسار ، الا أن لهم فى الفأر قولاً بتحريمه وتكريه  
سؤره ، وفى قول ما أفاد حله فدل على طهارته •

ولفرقه أخرى ما دل على نجاسته فان فى شئ جامد أو مائع ، فالقول

فيه معهم كما لأهل الصواب في الدين من قول النبي صلى الله عليه وسلم  
في السمن : « ان كان جامدا فخذها وما حولها فآلقوه ، وان كان مائعا  
فأريقوه » فان فيه ما دل على ما لكل جامد من نحوه ، أو مائع من حكم .  
وعلى ما به من مظاهر عمومته جملة من منع أن يجوز فيه على هذا من أمره  
انه ينتفع به وحموله على الخصوص في أكله من قد أباح في غير المساجد  
الاستصباح به لكنه في تكريره وجاز فيه أن يدهن به السفن ، وأن يتخذ  
صابونا يعسل به ، ولا يباع ، ومنهم من أجاز بيعه اذا بين ما به .

وفي قول أهل الظاهر : لا يجوز بيع السمن الواقعة فيه الفأرة دون  
ما عداه من خل أو زيت أو عسل ، أو ما يكون من مائع أسدته لموتها فيه ،  
وليس في شيء منها ما يدل على خروجه من العدل الا هذا البرأى بانه  
في المائع من فرق بين السمن وغيره لغير دليل عليه فيصح ببرهان حق  
أن أولى ما بالجميع في جواز الانتفاع لكل منها ما به قد خص من شيء  
أن يكون لحكم واحد في اباحة أو خطر أو ما دونه من تكريره واضح ما فيه  
جوازه في غير الأكل ، فيجوز أن يستصبح به في غير تكريره على قول من  
أجازوه ، الا أنه لابد بما أصابه من بدن أو ثوب من أن يغسل الأداء  
ما لا يجوز في موضع المكنة الا على طهارة أبدا .

قلت له : فجميع ما له دم أصلى من دابة أو طير برى فالقول بما هي  
من نحو هذا الموت على هذا يكون أم لا ؟ .

قال : نعم كذلك ، ولا أعلم أنه يجوز أن يختلف في ذلك •

قلت له : وما السنور الزباد من قول في حكمه أخبرني بما تعرفه فيه  
تؤجر عليه ؟ •

قال : فعسى أن يلحقه في طهارته وحله ما جاز في الرأي على أنواع  
مثله لما جاء في وصفه ان صح بأنه كالأهلي في صورة شكله الا أنه أكبر  
منه جثة ، وأطول منه ذنبا ، ولا أدري ما قول أهل الحق في زياده ، الا أنه  
يشبه أن يجوز عليه في لحمه من قول بالطهارة ، وقول بالكرهية ، وقول  
بفساده ، الحاقا له بأعراقه ، أو ما يكون من أوساخ بدنه ورطوباته التي  
جاز أن يختلف في طهارتها من السنور ، لأنه من جملة أنواعه وما أشبه  
الشيء ، فهو مثله ، ومع هذا فلا بد لما به من الزباد ان غاله شيء من  
بوله أو خبثه من أن ينجس على حال ، فان قدر على زوال ما به لحيله  
في تطهيره رجع الى ما له في الأصل والا فليس له الا حكم الفساد •

قلت له : فهلا قال القوم في هذا بشيء أو لا ؟ •

يقال : بلى اتهم قد قالوا فيه بمثل ما في الأهلي من قول بحله ،  
وقول بتحريمه وطهارة زياده ، وقول آخر : ان حمل على نجاسة ما لا  
يؤكل لحمه فوجهان في طهارته وفساده ، وفي قول آخر لمن أجازره أنه  
ينبغي أن يحترز مما اختلط بشعره فانه نجس على الأصح •

وفى قوله : الا انه أنى لا أقرب لما به من البعد أنه ان لم يكن أقرب الى الطهارة فليس هو بأبعد •

قلت له : وما الفأرة المسك من حكم فى طهارتها ، وما القول فى مسكها ( بكسر الميم ) أخبرنى ؟ •

قال : لا أدرى ما هى به من صفة لعدم ما لى بها من معرفة الا ما أجده فيها من قول لغير أصحابنا أنها دويبة ، وأن المسك من جامد دمها ، ولعل وعسى أن يجوز لأن يلحق فى الطهارة بما مثلها من أنواع الفأر ، أو ما يكون من دابة فى صورة شكلها وعلى هذا من قوله من مسكها ، وكأنه يلزم حكم الفساد ، وأن لو صح لأن الدم لا يستحيل من الرجس الى الطهارة بذبحها ولا بجموده بعد موتها كلا ، بل على حاله من النجاسة أبدا •

وقيل : هى النافحة وأنها من الطيبى ، يقال له غزال المسك ملتحم بشرته وبجميع المسك فيها من المواد المنصبة اليها ، وفى هذا ما دل على طهارته كما هو الحكم فيه ، وقيل : انها فى جوفه بمنزلة الانفحة من الجدى ، وأنه يلقيها من بطنه كما تلقى الدجاجة بيضتها ، والله أعلم بأصح الثلاثة ، فانى لم أره عيانا ، ولا بلغ الى من قول من أثق به فأثبتته بيانا ، وعلى هذا أن يخرج من موضع البول ، فهى على ما بالمجرى من القول ، اذ لا بد لها من أن يصيبها ما به من رطوبة ما به يطهر أو يبقى على حالهما ، وأن يخرج من مبعره جاز لأن يكون لهما فى بعره •

وتالله ما في المسك من قول نعرفه ، الا أنه طاهر ، فالتنجس  
لغير ما يعارضه ، ليس له طريق وان كرهه فامتنع فريق ، فجوازه في غير  
تكريه أظهر ما فيه لما في السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم من دليل  
عليه • وفي الأثر من قول الأكرين ما ضارع الخبر ، وكفى به حجة على  
جوازه لعدم فسادہ •

وقول الشيخ أبى سعيد رحمه الله ما دل على سداذه على أنه لم  
تبن له فيه كراهية من قول أصحابه ، وأنه لا يخرج عنده من قولهم  
لا يشبه الاتفاق على طهارته ، فاعرفه وتبين ما فيه فتعرفه ، ولفأرته من  
حكم الطهارة ما له لأنها وعاء له حال كونه بها ، وبعدة ما لم يفصلا مع  
ما بهما من رطوبة لهما حتى يجف ، فأى فرق بينهما الا أن يكون يعارض  
أوجبه في حال ، والا فهما في الأصل على سواء في طهارتهما ، ومتى ما  
صح أنها لميتة لزمها في جلدها ان كانت في ثمرتها ولهما ما في بطنها ان كانت  
في داخلها •

وما انقطع من حى الجلد في حياتها فلاحق بما له في موتها ، وعلى  
العكس من هذا ان مات في موضعه من الدابة وهى حية فلا بأس به زال  
عنها بعد أو بقى فيها ، وفي هذا ما دل على هذا ما لها في موضع يكون  
كذلك •

قلت له : أفلا تخبرنى بمن كرهه ومن أجازہ ؟ •



قال : بلى انه قد قيل انه كرهه عمر بن عبد العزيز ومجاهد والحسن وعطاء بن أبى رباح ، وأجازاه على وسليمان وابن عمر وأنس بن مالك ، وجابر بن زيد وغيرهم بلا تكريه ، وهذا القول لما فى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أطيب المطيب المسك » فان فيه ما دل على طهارته ، وجواز استعماله به ، اذ لا يصح أن يكون طيبا الا ما كان طاهرا فى حاله ، وفى حديث آخر أنه كان له مسك يتطيب به ، فجرى العمل من أهل الحق على هذا وفاقا فأئى يرتضى ما قد خالفه فى رأى فراقا فاعرفه ♦

قلت له : فدهن المسك الذى توضع الجلود فيه ؟ ♦

قال : قد قيل فيه بالكراهية ، وقيل لا بأس به مطلقا ♦

قلت له : أفلا تخبرنى برجالهما فتسمى فى كل قول من هو له ؟ ♦

قال : بلى قد قيل انه كرهه الربيع ومحبوب وابنه ، وأجازاه أبو عبيدة وأبو حفص وأبو زياد ، وأبو على وأبو ابراهيم وغيرهم من المسلمين فى تكريه ، ولا نعلم أن أحدا يمنع من جوازه فى تحريم لنجاسة فى ذاته يدعيها فيه أبدا ♦

قلت له : فالأماحى والحيات فى أنواعها من الأفاعى وغيرها من كل نوع لجنسها ، ما القول فيها ؟ •

قال : فهذه لما بها من أنه مش فى أنيابها مع ما هى به من أكلها المحرمة الميتة فى الأجماع ، كأنها على هذا من أمرها فى فعلها أتسبه ما يكون فى المعنى من السباع فيجوز لأن يلحقها فى جلدائها ولحمها وسؤرها وبولها وخبثها ، وجميع رطوباتها معنى من بها من قول فى حكمها ، ويجوز لأن يخالفها فى غير واحدة من أحكامها من جهة أخرى هى أنها تعيش فى البر والماء ، فتكون على ما مثلها من حكم فى حياتها وبعد موتها ، وعلى أن تكثر هذه العلل كلها قد جاز عليها فى طهارتها وتحريمها وحلها ، ما قد قيل فيها من فساد لحومها وأسآرها وأبعارها وأبوالها ، وجميع ما لها من رطوبة تخرج منها •

وفى قول آخر : الا سؤرها فأنه طاهر ، وقيل بفساد بعرها وبولها وكراهية سؤرها وسائر رطوباتها من أجل الاسترابة ، وقيل بطهارة بعرها •

وفى قول آخر ما دل على طهارة الجميع من هذا كله الا أنه قد يجوز على هذا الرأى أن يدخل على سؤرها الكراهية فى كله قبل سمها على الخصوص فى أنواع ما بها يكون فى أنيابها ، فان هى ماتت فى شىء أفسدته على حال ، الا أن يكون فى الماء فأنه لايد وأن يختلف فى فساده بها •

قلت له : وما تولد منها في البر ما الذي له من قبل أن يعيش في

الماء ؟ •

قال : قد قيل ان له حكم ما في البرية لا غيره من شئ جاز على

المائية •

قلت له : وما عظمه من شئ بأنسابه او ناله شئ من رطوبته فيه فله

في الطهارة ما لسؤره أم لا ؟ •

قال : نعم هو كذلك ، ولا نعلم أن أحدا يقول بغيره في ذلك •

قلت له : وما القول عندك في طهارة بيضه وحله ؟ •

قال : ما في لحمه من إباحة في طهارة أو تحريم في نجاسة أو ما دونها

من تكريه في حكمه •

قلت له : خالترياق المعمول من لحومها ما القول في حله وطهارته ؟ •

قال : فهو حكم ما له من اللحم ، لأنه لازم لما فيه من قول في

رأى جاز عليه •

قلت له : فهك من قول في الانتفاع بجلدها من قبل أن يدبغ أم لا بد

لجوازها من الدباغ ؟ •

قال : فعسى أن يجوز عليه أن يلحقه معنى ما في السباع من قول في رأى قد مضى فيه ، وعلى قول آخر ، فيجوز لموتها فيما فيه يعيتس من الماء أن يلحقه معنى ما في دوائه من قول في ذلك •

قلت له : وما تولد منها في الماء فله من قبل أن يفارقه فيعيش في البر حكم المائية ؟ •

قال : هكذا معى في هذا لا، غيره من قول يصح فيه فيجوز عليه •

قلت له : فالورل والضب والمقطاة والحرباء ما القول فيها ؟ •

قال : فعسى في هذه كلها أن يجوز لأن يكون من حكمها الا نوع الطهارة في أصلها الا ما جاز عليه منها ، لأن يلحقه الاسترابه في أكله لمحرمة الميتة ، أو يكون من الأنجاس في الاجماع ، أو على رأى فيجوز لأن يختلف في فساد لحمه وجلده وسؤره وبعره وجميع ما له من رطوبة ، الا ما كان من الرجس في أصله من بوله أو دمه ، والا فهى على ما به من حكم العموم حتى يصح في الخصوص في شئ لما قد عرض له في حاله في دين الى ما له حكم في رأى أو دين •

والورل ان صح عليه ما يقال فيه لأنه مولع بأكل الحية جاز لأن يلحقه في طهارته معنى ما في السباع من قول أن من يأكله منها بعد موته ، أو هى

حية ، ولا بد فيه من أن يعد من الميتة على حال ، لأنه من ذله وان لم يصح ذلك ، ولا ما أشبهه في أكله جاز لأن يلحقه ما في الضب من قول في تكريره يقتضى في نبوته جميع ما في ذاته .

وقول في إباحة ما بها من لازم طهارته الا ما أخرجه دليل في دين أو رأى الا أنه يقال فيه انه يأكل رجيعة ، فان صح جاز لأن يلحقه ما به والا فهو على ما له في الأصل .

وفي الأثر لمن قاله من أهل العدل فيما له من البعر أنه يرجو فيه لا بأس به ، ول بعضهم ما دل في جلد هما على جوازه منهما لقول فيما يجعل به من السمن أنه لا بأس به ، ولن يصح الا لطهارته فيما عنده ، وأن يحتمل العظاة والحرباء على هذا ، فيكون الكل منها لحكم واحد لم يبعد من الحق ، لما بينهما في المناسبة في الخلق الا لما يقتضى في ثبوته كون الفرق من جهة ما لها من المعيشة في كثرة أو قلة والا فهي كذلك ، لأن ما أشبه الشيء في صفة أو معنى أو ما يكون من شيء فهو مثله فيما هو فيه أشبه وله حكمه الا للمانع ، ولا نعلم أنه يجوز أن يختلف في ذلك .

قلت له : فالأوزاغ والخنازير والعسالة والألفاغ وما أشبهها من دابة ، ما القول في حكمها ؟ .

قال : فهذه قيل فيها انها من جملة ما له حكم الطهارة ، الا أنه قد

تدخل عليها الاسترابة في مراعيها فيجوز لأن يلحقها ما في الحيات والأماحي  
من قول في لحومها وجلودها وأسارها وجميع رطوباتها وأبعارها •

وفي قول آخر : ما دل على أنها أهون من الأفاعي ، لأنها غير معروفة  
بالنهنس ، ولا يأكله شيء لحرم الميتة في الغالب على أمرها في كلها ، وفي  
أكثرها ، الا أنه لا يعجبني فساد ما لها من بول •

وقيل بالرخصة في بعر ما يكون في نحو هذا في موضع الاضطرار ،  
وبالتشديد فيه عند المكنة والاختيار ، ولأبى سعيد رحمه الله في معتبره  
ما دل على هذا كله أو على أكثره ما أحسن ما أفاده ما دل عليه •

قلت له : وما كان من بيضها ما القول فيه ؟ •

قال : فليس له في طهارته وتحريمه وحله الا ما في لحمه من قول بالاباحة  
والطهارة ، وقول بالمنع من جواز أكله لفساده وحجره ، وقول بالكراهية  
من غير تحريم ولا تنجيس على حال ، وعلى قول من أجاز له لقشره الا ما  
صح من الاختلاف في بعره •

قلت له : فهلا قيل الورل والحرباء وسام أبرص والعظاء أنها من  
الأوزاغ ، فيجوز لأن يكون لها ما في حكمها أم لا ؟ •

قال : بلى قد قيل هذا فيها ، فالورل عظيمها ، وسام أبرص من

كبارتها والعظاءة وشبهه به الا أنها أصغر منه ، والحرباء أكبر منها ، وبالجمله فيجوز في أكلها لأن يكون في حكم واحد في أصلها الا لعله موجبة على الخصوص في حال الفرق في شيء عن غيره لأدلة حق تقربه من التحريم والنجاسة أو من الاباحة والطهارة ، أو من الكراهية زيادة على ما عداه من نوع نفسه أو ما سواه من أنواع جنسه من طريق المرمى ان صح عليه أو جاز لأن يلحقه في أكله لما له يرمى أولا فالأولى ما لها أن تكون على سواه •

قلت له : فالوزغة التي تكون في المساحد أو المنازل والخنازير والسلمه من حملتها ، ولها من حكم ما لها ؟ •

قال : هكذا في هذا لا غيره لأنها من أنواع جسها ، فالحقول فيها واحد في طهارتها ورجسها في حياتها وبعد موتها ، وقد مضى من القول ما دل على ذلك •

قلت له : فان وقع منها شيء فيما يؤمن الطهارة فخرج حيا ؟ •

قال : فهو على طهارته وقيل بفساده ، وقيل بما دونه من الكراهية في ذلك •

قلت له : فان هي مائت في مائع أو جامد من سمن أو غيره ؟ •

قال : فله في السمن من قول المختار صلى الله عليه وسلم لا يَحْتَمِلُ خَبْثُ الْمَاءِ ، والا فهو كذلك في قول الفقهاء •

قلت له : فالجامد من نحو هذا لا يفسد منه الا ما مسها لا غيره مما جاوزه على ما هي به في نفسها من اجماع على رجسها ؟ •

قال : هكذا قيل ولا أعلم أنه يصح فيه الا هذا أبدا •

قلت له : وما كان جامدا في ييوسه ما الوجه فيه ؟ •

قال : فهو على حاله ما لم تمسه منها رطوبة ، ولا أعلم فيه من القول اختلافا ولا يبين لى أنه يجوز عليه الا ذلك •

قلت له : فالجلالة ما هي وما لها في الاباحة والطهارة من حكم في رأى أو الاجماع في القول عليها ؟ •

قال : فهي الحيوان التي يأكل العذرة من الانسان فيلحق بها ما يكون من نجاسة لا تخلط معها طاهرا في أكلها ، والقول فيها مثل الميتة والمقرد والخنزير في طهارتها وحلها حتى تصان فتتنجس المدة التي بها تخرج عن اسمها ، والا فهي على ما به من التحريم والرجس في لحمها ولبنها وسورها ورطوباتها وبعرها ، ولا نعلم أن أحدا يقول بغير ذلك أبدا في حكمها ، وانما يجوز أن يختلف في جلدها وشعرها وسننها وقرنها وظلفها وعظمها بعد



الدباغ في الجلد ، وزوال ما بالعظم من رطوبة أو زهومة ، وقيل الغسل في الشعر وبعده ، وليس في الريش من الطير الا ما في الشعر والصوف والوبر من قول في رأى قد مضى •

قلت له : فالبيع والشراء لها وركوبها والحج عليها من قبل أن يزول عنها ما بها فتطهر ما القول فيه ؟ •

قال : ففى الخبر أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن ركوبها وأكل لحمها وشرب لبنها والحج عليها ، وفى حديث آخر : « لا تباع ولا تشتري ولا ينتفع بشيء منها فى ركوب ولا غيره » وفى الأثر ما دل على أنها بمعنى المحرم من الدواب فى أحكامها وجواز الانتفاع بها وهى كذلك فيما عندى فيها ، لأنها من جملة الأنواع المحرمة فى السنة والاجماع •

ولها فى البيع والشراء والهبة ما لها ما لم تطهر من رجسها ، الا أنها قد تقبل الطهارة لزوال ما بها من جنسها ، فيجوز لأن يختلف فى جواز بيعها لمن أراد بها أن يطهرها ، وأن ينتفع منها بما جاز له فى حاله على قول من أجازها فيها •

وفى قول من أجاز هبتها مع الاعلام بها لمن وهبها ما دل على جوازها

لن اتَّهَبها لما ييسع في الدين أو الرأي من ربه ، وما جاز بيعه جاز  
شراؤه ، ولا نعلم أنه يجوز فيه إلا هذا على حال •

والنهي عن ركوبها ان حمل على الكراهيه مع عدم الحائل خوفا  
من أعراقها لم أبعد لما في نفسى من قرب ، وان أجرى على ظاهر عمومه  
لم أقل بأنه من الخطأ في تأويله لأنه مطلق في المنع منه جاز لأن يكون  
لما أريد به من تحريمه •

قلت له : وما تولده من نتاج أو تخرجه من بيض ، فليس فيه إلا  
ما فيها ؟ •

مال : هكذا قيل فيما له من تحريم رجس أو اباحة في طهارة بعد  
حبس ، ولا نعلم أن أحدا يقول بغير هذا فيهما ولا بشيء منهما وما ولدته  
في مدة حبسها ، فلا بد من طهارته من تمامها الذي به يخرج من رجسها ،  
لأنه له في حال ما في أحكامها •

قلت له : وما مقدار ما به في أكلها يخرج عن الطهارة الى حكم  
النجاسة الموجبة لنقلها الى الجلالة ما هي به من قبل في أصلها وما حده  
أخبرني به ؟ •

قال : الله أعلم ، وأنا لا أدري ما في الأثر من قول فيه لأهل البصر  
إلا ما قاله الصبحي في حده رأيا بأنه مقدار ما به تنتقل من النجاسة الى

الطهارة ، وفي قول القوم ما دل على المدة على غير هذا ، وعسى أن تأتي به في يوم .

قلت له : وما غذى من الأنعام بلحم الميتة أو الخنزير أو سقى من لبنها على الدوام ، ما حكمه وما القول فيه عرفنى به تؤجر عليه ؟ .

قال : أو يجوز في الحق على هذه الحالة أن يعطى في الطهارة أو التحريم غير حكم الجلالة ، وليس له في الحكم إلا ما في اللبن واللحم على حال خلاف لمن قال من أهل الأهواء بغير ذلك .

قلت له : فالذى يخلط مع النجس الطاهر في أكله ما القول في طهارته وحله ؟ .

قال : ففى الأثر ما دل في هذا على أنه لا يعد جلالاً ومختلف في لحمه ولبنه هل يكونان حراماً أو حلالاً ! .

قلت له : أفلا تخبرنى بها لأهل الرأى من قول فيها ، أفئدلتنى عليه في تصريح أو لا ؟ .

قال : بلى قد قيل في لبنه ولحمه بالتحريم لنجاستهما ، وعلى العكس من هذا في قول آخر لما به من طهارتهما .

وقيل بفساد لحمه دون لبنه فرقاً بينهما ، والله أعلم لأى مفرق

ظهر لمن قتاله فيهما وما فسد في حال لحمه لم يصح في نظر بأنه الا أن يكون لها ما فيه لا غيره من حكم يجوز عليه في موضع الاجماع على فساد ، أو على رأى من قتاله في موضع الرأى لأنه يكون في منزلة الجلاله على قياده ، وفي هذا ما دل على أنهما لحكم واحد لعدم ما يدل في الحق على صحة وجه الفرق ، الا أنى لا أخطىء من دينه من خالفه رأيا لحرامه قطعا لأنه موضع رأى لمن جاز له أن يقول به في حينه فاعرفه •

قلت له : فان أكل ما أكثر أو أقل ، فالقول فيه على هذا يكون أم لا ؟ •

قال : نعم قد قيل فيه بأنه كذلك مصرح به في ذلك •

قلت له : فانما يأكله أو يشربه فيعيش به مختلفا في طهارته لا يخلط معه غيره ؟ •

قال : فعسى أن يجوز عليه لأن يلحقه ما فيه من قول لطهارته الموجبه لبقائه على اباحته ، لأن الطاهر لا يؤثر فيه رجسا يخرجهُ عن أصله فيمنع يومئذ من حله ، وقول برجسه المقتضى في كونه لتحريمه حتى ينقضى مدة حبسه •

قلت له : فان خلط معه في أكله ما قد أجمع على طهارته ؟ •

قال : فأرجو فيه أن يكون في هذا الموضع من الأول الى الطهارة أدنى  
الا أنه لابد له من أن يدخل عليه من الرأى ما فيه من جهة ما في طهارته  
يختلف على رأى من يقول بنجاسته ، وقد مضى من القول ما دل بالمعنى  
على هذا كله وكفى •

قلت له : فالجوارح من كل ذى مخلب من الطير مثل البزاة والعقبان  
والحدأ ونحوها ما القول في أكلها بما فيه من حكم في طهارتها وحلها ؟ •

قال : فهذه لما بها من الطباع في أكلها غالبا لما هو من النجس  
الحرام في الاجماع كأنها بمنزلة السباع ، فالقول فيها واحد ، وفي الحديث  
عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذى ناب  
من السباع ومخلب من الطير ، فدل في عمومهما لما لهما من الأنواع ، على  
أيهما لحكم واحد في ذلك الا ما صح على الخصوص في شئ من أشخاص  
جنسها أنه يأكل النجاسة في كل أوقاته لا غيرها ، فانه يحكم عليه مادام  
على هذه الحالة لم يخرج عنها بما في الجلالة •

والا فالخلط في الأكل ربما لا يعدم من الكل ، وأن الطاهر في قلة  
فلا يخرجها مما هي به من قول بالتحريم المقتضى في ثبوته لفساد لحمها  
وسؤرها وخزفها وجميع رطوباتها ، اذ لا يصح في هذه منها أن تكون  
طاهرة على هذا من حكمها •

وقول بما دونه من الكراهية لأجل النهى عن أكلها ، ولعنى الاسترابة الداخلة عليها من جهة طعمها فى الغالب على أمرها ، اذ لا يكاد أن يأكل طاهرا الا أن يكون نادرا •

وقول بالاباحة الموجبة لطهارة ما لها من سؤر أو رطوبة لا من بطونها فان خزقها فاسد على أظهر ما فيه ، فأما أن يكون فى اجماع فلا أعرفه فأدل عليه ، وعسى فى النظر أن يحتمل الرأى وان لم يصرح به فى الأثر ، وليس فى بيضها من خارجها الا ما فى الخزق على حال حتى يغسل فيبقى على ما فى لحومها من مقال ، ولا فى الريش من هذه الأنواع الا ما فى الشعر من السباع ، لأنها فى الحل والتحريم والطهارة والرجس سواء •

قلت له : فالسنور والرخم والغربان وما أشبهها ما القول فيها ؟ •

قال : فأولى ما بهذه أن تكون على حال فى حكم الأولى ، وان كانت فى الخارج عن النهى لعدم ما لها من مقلب مثل الجوارح من الطير لأنها معروفة بالادمان على أكل الميتة المحرمة من الحيوان الى غيرها من أنواع النجاسة فى الاجماع ، حتى كاد ألا يأكل طاهرا على مر الزمان ، الا أن يكون فى أقل أوقاتها ، فانه لا يعدم البتة أن يكون من أقواتها ، والجواز امكانه فى أيامها واستحالة عدمه منها ما يلحق بالحلالة فى أحكامها •

وان كان للرخم في العذرة عيضة نفى غيرها من الطهارة ما هو من طعامها ، وبالجمله في هذه والتي من قبلها ، الا أن الاسترابة هي الغالبة على أمرها من جهة أكلها، بل كأنها لازمة له ، فالقول في لحمها وسورها ورطوباتها بالكراهية أظهر ما في حكمها ، وان جاز ما خالفه رأيا من فسادها ، أو على العكس من هذا في طهارتها ، فالتكريه أرجح ، والتنزه عنها لما قد دخل من الريبة عليها أحق ما بها الا من ضرورة البها ، لأن ما كان على هذا الحال ، فلا بد وأن يلزمه حكم الأسكال حتى يصح خروجه الى ما لا شك فيه لما قد أفاده من دليل عليه ، والا فهو على ما به من شكوك والوقوف على ما جاء في العدل هو الحكم في كل مشكوك .

وفي هذا ما دل في هذه كلها على أنه أوجه ما فيها من قول في طهارتها وحلها أن يكون من المكروه ، فلا يحكم عليها بتحريم في تنجيس ولا بتحليل في طهارة غير أنه لا من المشهور في خرفها ، الا أنه من الرجس في المحجور ، الا أن لأبي سعيد رحمه الله ما دل على هذا ما أبصره وأحسن ما أودعه معتبره برد الله مضجعه فنوره .

قلت له : فهلا يجوز أن يقول لخزقها على هذه الحالة حكم الطهارة على رأي الا ما صح عليه منها أنه من الجلالة ، أم لا ؟ .

قال : بلى أن هذا لا يمنع من أن يجوز في حكمها على رأي الا ما صح عليه منها أنه من الجلالة أم لا ؟ .

قال : بلى ان هذا لا يمنع من أن يجوز في حكمها على رأى من يقول  
باباحة لحمها ، لما في الأثر من قول مجمل في الطير ، ان ما يؤكل لحمه  
لا يفسد خزقه ، فانه لا بد من أن يأتى عليه بعمومه فيدخل عليه على  
هذا الرأى ، الا أن يخرج له دليل والا فهو كذلك •

وفى قول الشيخ أبى سعيد رحمه الله ما دل عليه زاده الله أجرا  
على ما أفاده من هدى في حياته وبعد وفاته •

قلت له : فهل جاء في الغراب أن في خزقه اختلافا مصرحا به في  
حكمها أم لا ؟ •

قال : نعم قد قيل هذا فيه ، فان قد صح جاز له لأن يجزىء على  
ما أشبه الشيء فهو مثله في اجماع •

قلت له : أفلا تعرفنى في الحال بما فيه من نص فقتلنى عليه في  
المقال ؟ •

قال : بلى ان في الخبر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن  
بعر الفأر ، فان صح جاز لأن يحتمل في تأويله على ما في نهيه عن أكل  
ما له ثاب من السباع ومخلب من الطير لما فيه من رأى جاز عليه في  
النزاع ، لأنها في الصورة والمعنى سواء •



وفى الأثر عن الشيخ أبى سعيد رحمه الله أنه لا يعلم أحدا من أصحابه قال بطهارته فأثبتها الا ما روى عن محمد بن محبوب أنه هم أن يرخص فى خزقه فلم يفعل ، والله أعلم بالذى منعه ، ونحن لا ندرى فى توقفه ، ما الذى منعه ، ولو أنه فعل فرخص فيه لصار فى رأى وجهها من الحق ، لأن خروجه عن الصواب فى الدين لا يصح أبدا اذ ليس فيه ما يمنع من جوازه لما قدر عليه فيدفع •

وفى قول أبى المؤثر رحمه الله ما دل على فساده ، وفى قول من أجاز لحمه فراه حلالا لما يقتضى من خزقه حكم الطهارة الا أن يكون جلالا ، وعلى هذا نبه الشيخ أبو سعيد رحمه الله فى قوله حين أخرجه على قياده •

وفى قول الربيع رحمه الله أن ما يؤكل لحمه من الطير ينقض خزفه فاعرفه فان هذا من المختلف فى جوازه أكله ، ولا بد من أن يلحقه معنى ما فى حله من رأى فى سؤره وخزقه ، الا أن أكثر ما فيه طهارة سؤره الا أن يرى على منقاره قذرا ونجاسة خزقه ، أو ما أشبهه فى المعنى من أنواع جنس الطيور مثل الرخم والسنور والعقبان والصقور ، جاز لأن يكون فى حكمه على ما فيه من رأى ، وان خالفه فى صورته ولونه واسمه اذ لا يصح فيها على ما هى به فى أكلها الا أن يكون كمثله فى طهارتها وحلها •

قلت له : فان رآها تأكل النجاسة في رطوبة أولا ما القول فيما بلغ به من أكلها من الطهارة في حينها من قبل أن يحتمل زوال ما أصابها منها ؟ •

قال : فهذا موضع ما قد قيل في أسرارها أنها فاسدة الا أن يكون في مقدار ما لا يحتمل خبثا من الماء ، والا فهو كذلك ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : وما خرج من الأنواع عن حد المحرم أو المكروه الى ما حل ، فجاز أن يؤكل في الاجماع ؟ •

قال : فهذا ما لا يصح فيه فيجوز عليه من وجه في حكمه الا طهارة سؤره وخرقه وبيضه وجميع ما له من رطوبة لا من دمه ، لأنها تتبع لما في لحمه الا ما أخرجه دليل من طهارة الى نجاسة تمنع من جواز أكله حتى يزول عنه ما به نزل ، فيرجع الى أصله الذي كان عليه من قبله •

قلت له : فالوحشى من أنواعه على هذا يكون والأهل في الطهارة والاباحة أم لا ؟ •

قال : هكذا عندى في هذه كلها الا لما به يخرج عما هي به في أصلها في طهارتها وحلها الى ما له من حكم في اجماع ، أو على رأى من قاله في موضع الرأى ، والا فهي كذلك ، ولا أعلم أن أحدا يختلف في ذلك •

قلت له : فالنعام والدجاج والحمام في أنواعه ، ما القول فيها وما الذى لها من حكم في الطهارة ؟ •

قال : تالله ما هذه الا حلال ، فليس لها الا حكم الطهارة الا ما صح عليه منها أنه حلال فيحكم فيه بما قد نزل اليه ، أو يصح أنه يخلط في أكله فيختلف في طهارته وحله حتى يحبس فيرجع الى ما كان به من قبله •

والا فهي على حالها لصحة كون انتقالها وربما جاز في الدجاج لأن يلحقها الريبة في المرعى من جهة ما له من النجاسة في عاداتها تأكل فتزعى أن يكون في حكمها على ما لها في البرأى مثلا أن لو صح فجاز عليها في خزقها ولحمها من قول بالمنع من أكلها والافساد لزرقتها وغيره من رطوباتها دون ما يكون من سؤرها ، فانه لا بأس به الا أن يرى شيء من القذر على منقارها •

وقول بالكراهية في هذا كله من غير تحريم له ، ولا لشيء منه أبدا ، وقول بطهارتها وحلها وعسى أن يجوز في موضع الاسترابة مع عدم صحة خلطها أن تكون معها على ما لها من حكم الطهارة في أصلها ، فلا تخرجها ريبة في الحكم عما هي به من قبلها ، لأنها من اليقين في شيء ، ولا من البيينة على شيء فأنى يخرج في لازم القصاص عن الأصل الذى لها بالحزم

في العدل ، أليس هذا في القول أشبه بالأصول وما عداها غالى التنزّه أدنى لما هي به معروفة من أكل الرجس عادة لا تكاد تمتنع منها الا بالحبس لمن أمكنه في حاله فقدر عليه •

وما تأهل من النعام أو ما يكون من أنواع الحمام فصح عليه أنه يأكل الأقدار ويخلطها مع الطاهر في طعامه ، أو لحقته الريبة ، فالقول فيه على هذا يكون في جميع أحكامه •

قلت له : وما كان من الحمام المكي تأهله ما القول في طهارته أفدنى ما جاء من قول غنهي في حكمه ؟ •

قال : فهو على ما بالأهلى من رأى في سوره وذرقه لا في بيضه ولحمه مادام بالحرم في اسمه ، فإنه المانع من جواز أكله لعدم حله ولا شك •

قلت له : وما توحش من أنواع ما يؤكل لحمه فالطهارة حكمه ؟ •

قال : نعم هو كذلك ، ولا أعلم أن أحدا يقول فيه بغير ذلك •

قلت له : وما كان من بيض الطير ما القول فيه جملة ؟ •

قال : فليس له في الطهارة الا ما في لحمه ولا لقشره مع الإباحة الا في ذرقه الا لعله تقتضى في الحكم فرقا بين البيض واللحم ، اذ لا يمكن

أن يكون من الميتة بعد جمود قنصره ، والا فالقول فيه كما مر في ذكره .

قلت له : وما كان للطير من بول ؟ •

قال : فالله أعلم ، وأنا لا أدري أن الشيء من أنواع ما له الدم والريش بولا ، ما حل أو حرم في الرأي أو الاجماع ، فان هو صح فجاز ، لأن يختلف في طهارته وفساده ، الا أن يكون لشيء لا يؤكل في حاله لما قد عرض له من رجس في دابة يمنع من جواز أكله وفاقا لا مجاز فيما خالفه لمن رآه فرقا •

والا فالرأي لازم له ومستلزم لبيضه بما فيه من قول ، وان كان ما في حله الرأي بعارض طراً عليه أو من أصله أشد ، فانه لا يتعري من أن يلحقه بئنه لرأي من يقول باجازه أكله مع ما في الحق من أدلة على عدله •

قلت له : فالخفاش والعقاب والوطواط ؟ •

قال : فهذه قد قيل ان لها حكم الطهارة في سورها وخرقها لحلها ، وعلى العكس من هذا في قول آخر لما به من تحريمها الدال على فسادها ، الحاقا نها في الشبه بالفأر عند من قاله ، الا أن ما قبله أصح ، لأنها لا من الجوارح ولا من ذوات النهس والفسر ، ولا يلحقها الاسترابة في أكلها بالشيء من الأقدار ، وانما تخرج ليلا في طلب أرزاقها ، فممنها ما يأكل

فيقتات من ثمار ما يكون من النخل والأشجار ، وربما أعدمها فتمتنص  
ما تلوكة من أوراقها ، وهذا ما لا قول فيه الا طهارته ، فلا يجوز أن  
يؤثر فيها فساد على حال •

ومنها ما لم يكن من قوته فيما قد ظهر له الا ما يعترضه بعد غروب  
الشمس من نحو بعوض أو ذباب فتخطفه من الهواء ، وليس في شيء من  
هذا ما به يبلغ الى تحريم من ترجيس ولا مادونه من تكريه ، لما لهما  
من حكم الطهارة في الأصل ، لأنهما من جملة ما لا دم له ، ولكنها في المجتلبة  
له فيجوز على رأى في العدل ، لأن تلحقها الريبة من طريق ما تجليه ،  
الا أنه على ما به من التقدير له فيما تأكله منهما فتقتاته ، كأنه من ظبي  
ليس له فيه مع ما به من النذور ، وما يدل عليه •

وأصح ما في الاسترابة ألا تحولها عما هي به في أصلها من طهارة  
الى نجاسة ، ولا من اباحة الى تحريم يمنع من جواز أكلها ، لأنها غير  
مقيدة لعلم ، ولا موجبه لحكم ، ولكنها تقتضى في كونها ما جاز في التنزه  
لمن أمكنه يومئذ ، فقدّر عليه مختارا له ، لا مازاد عليه من لزومه به أبدا •

قلت له : فان لهذه بولا ولاشك ما حكمه أفدنيه قولاً ؟ •

قال : قد قيل ان فيه اختلافا الا أنه على قول من يحرم أكلها لا يخرج  
فيه الا نجاسته على قياده ، وعلى قول من أحلها فيجوز لأن يختلف

في طهارته وفساده ، الا أنه يعجبني أن تكون من الصيد وأن يكون مالها من بول على ما للأنعام من قول •

قلت له : فهل في القول بالرأى من رخصة تقطع بها في بول الأنعام أم لا ؟

قال : لا أعرفها عن أحد من أهل البصر ، وفي الغنم والابل والبقر ان يكون على رأى فيما يطير من الشرر فيقع على أحد من البشر عند الضرورة اليه ، لعدم المقدرة على الامتناع منه ما لم يصبغ القدم في رأى من يرخص فيه مع ما جاء في الدوس والزجر من قول في ذلك •

قلت له : أوليس لهذه الأصباغ من حد ينتهى اليه فيعرف في مقداره بما يدل عليه ؟

قال : بلى قد قيل فيه انه مالم يربطه كله لمعنى ما في الوضوء من اسباغ في مقداره ، وقيل حتى يستيقن على ماذا مسح عليه حسب ، وقيل حتى يحل رطوبته اذا جرى عليه كفه من طاهره ، وقيل : حتى يثبث فيه لا ما دونه ، وان وجدده بكفه اذا أجراها عليه ، وقيل : ان هذا في القوافل الواقية التي لا يقدر في الطرق أن يمتنع منها •

قلت له : فهذه الرخصة فيه مالم يصبغ القدم مجمع في القول والعمل عليها عند من تأخر أو تقدم من الأول ؟

قال : انما هي في الأصل عن الربيع توجد في أبوال الابل ، وقيل  
بفساد ماقل منها أو كثر ، وفي قول أبي عبيدة رحمه الله ان أرخص  
ذلك ما وجدت برودته ولم تره فاعرفه •

قلت له : وما بقى من الأنعام غلها في أبوالها ما في الابل من الأحكام ؟

قال : نعم هو كذلك ، وفي قول أبي سعيد رحمه الله ما دل على  
ذلك •

قلت له : وبالجمله في قول من تلك الآراء فيما يصنع القدم ، فالذى  
يكون من بولها في مقداره دون ما حده في قول لفساده ؟

قال : فلا يخرج فيه الا أنه لا بأس به على قياده •

قلت له : وما كان في الجنس من أنواع ما ليس له دم أصلى  
لا مجتلب على حال من طير أو دابة ، مثل الجراد والجنادب والزناير  
والعقارب والخنافس والجداجد ما القول فيها ؟

قال : فهذه كلها طاهرة بجميع ما لها من رطوبة تخرج منها لما في  
السنة والاجماع من دليل في الجراد على حله ، وما أشبهه فلا يصح فيه  
الا أنه كمثله ، وما حل ميتا فلا يجوز الا أن يكون طاهرا حيا ، ولا  
نعلم أنه يختلف في شيء من هذا كله ، لا في طهارة سوره وبوله أو ذرقته



أو ما يكون له من رطوبة ، ولا في جواز أكله سواء كان موته  
لذبح أو ما كان من طبخ أو لحقت أنفه فلا غرق في ذلك •

قلت له : فالجعلان والسرفة والذر والنمل والأساريع والديدان  
المتولدة في الطين أو الخل أو الزرع والشجر أو الأطعمة أو ما يكون  
من الثمر وبنات وردان ونحوها ؟

قال : فليس في هذه كلها إلا ما في الأولى من حكم في طهارتها  
وحلها ، لأنها من أنواع جنسها فالقول فيهما واحد لعدم فرق ما بينهما ،  
وان كان الجعل معروفا بحمل العذرة وأكلها ، فلا يخرج حيا عنها ولا ميتا  
إلا أن يرى عليه شيء من عين النجاسة ، والا فهو كمثلهما ، وله من  
حكم الطهارة مالها لأن المراعى من قول الشيخ أبي سعيد رحمه الله  
لا تحول حكمه ، ولا تنتقل اسمه إلا أن يعاين عليه نجاسة في ظاهره ،  
ولا نعلم أن أحدا يخالفه في ذلك •

قلت له : وما كان من طير الماء أو من دوابه ما القول في حكمها ؟  
قال : ان هي على ما به من أنواع لحكم واحد ، لأن منها ما جاز  
عليه الرأي ، وعلى العكس في أخرى لما بها من اجماع •

قلت له : فالبح والاوز والبط ومالك الحزين والحواصل والنورس  
والغواص الى غير من طير الماء ؟

قال : لا أدري في هذه الا أنها من الحلال في حكمها ولا في سؤرها  
وخزقها وجميع رطوباتها الا ما في لحمها من قول بالطهارة الا ما صح  
عليه أنه يخلط مع الطاهر النجس في أكله ، أو جواز فيه ، لأن تلحقه  
الاسترابة في مرعاه ، فيكون على في الدجاج من قول في طهارته وحله ،  
أو كان مشبها لما في لحمه الرأي ، فيلحقه لما في مثله ، والا فهي في  
كثرتها كذلك ، ولا أعلم أن أحدا يقول فيها بغير ذلك .

قلت له : فان هي ماتت في ماء قليل أو غيره ؟

قال : فعسى ألا يكون لها الا ما في البرية ، وان كانت ترعى في  
الماء ، فانها لا تعيش فيه من داخله كغيرها من دوابه المائية الا ما قل  
من أنواعه لأن يكون على ما لهما من حكم .

قلت له : فالضفدع والسحفاة والسرطان ونحوها مما يعيش في البر  
والماء جميعا ما القول في كل منها ؟

قال : فأولها بها ألا تكون الا على ما بالأولى من كل جهة ، لأنها  
تعيش في البر فيلحقها حكم البرية وتعيش في الماء ، فيجوز لأن يلحقها  
من جهة أخرى في خصوص من أمورها ، أو ما يكون من أحوالها المائية .  
ألا ترى أن الضفدع في ابتداء كونها ، انما تكون في الماء ، فيقضى  
عليها بما في السمك من حكم يصح فيها ما لم تبلغ حد ما لا تهلك

معه لفراقه فتعيش في البر والماء عيشة تنتقل بها عن أصلها الى مالها من حكم في مثلها فيجوز ، لأن يختلف في فساد بولها حال ما يكون في الماء أو تقربه بعد خروجها منه ، أو في مجيئها اليه ، فأما سورها فالقول فيه ظاهر ما لم يصح عليها أنها تأكل الأقدار من النجاسة فترعى فيها ، أو تلحقها الاسترابة في الموضع الذي به ، فيجوز لئلا يكون الا على ما في الاسترابة في قول في لحمها الى غيره من جميع ما لها من سؤر أو رطوبة بما فيه من رأى في حكمها •

ومن القول في بعرها أنه على الرجس ، وفي قول آخر : مادل على العكس ، وقيل فيه انه لا بأس به الا أن تأتي من الموضع القذر ، وبه قيل في بولها ، وما لم يصح عليها في أكلها ضرا لما لا بد وأن يخرج به الى ماله حكم النجاسة في الاجماع ، فعسى أن يجوز فيها مثل هذا ألا يتعري من الاختلاف في فسادها منها ، لما في نحوها من الأنواع الطاهرة من دليل عليه فيما قد خص من بقاء على ما به من الطهارة ، وجواز كون انتقاله على رأى آخر في حاله مادل في هذه على أنها لا بد وأن يجوز فيها ما جاز في تلك ، مالم تضر به الى الجلالة في اسمها •

فان ظهر بها شيء من نجاسة في حالها ، موجبة لفساد ماهي به من بدننها حتى يأتي عليها ما لا بد وأن يطهر منه لزوالها ، والا فهي على ما به من حكم في طهارتها •

وفى قول الشيخ أبى سعيد رحمه الله ما دل على أنه يعجبه من جملة ما بهما من رأى فى مواضع ما لا تلحقها الاسترابة فى مرعاها رأى من لا يفسد بعمرها ولا بولها ، وفى موضع ما يلحقها رأى من يفسد بولها ، ويرخص فى بعمرها ، الا أن يأتى من مواضع الأقدار .

فانه يعجبه رأى من يقول بفسادهما على معنى ما فى قوله ، وليس فى ميتتها من بعد أن تعيش فى البر والماء الا فسادها ، ولا فيما يكون حال موتها فيه أو يقع من بعد عليه من الطهارة فى رطوبة الا أنها مفسدة له ، لما لها من حكم برى فى دم أصلى الا أن تكون فى الماء فانها من دوابه فلا تفسد مالها من المائية .

وعلى العكس فى قول آخر لما لها من عيشة فى البرية ، وفى قول ثالث : انها لا تفسده حتى تنقن فيه فتغيره فى لونه أو طعمه أو ريحه ، وفى قول رابع : وانها وان غيرته فلا تفسده بها ، فان تغيير ما له فى معنى ما غيره وشئ طاهر فى حكمه ، ما لم يخرج عن مطلق الماء فى اسمه .

وفى قول خامس : حتى يكون موتها فى البر ، والا فلا تفسد ، وفى قول سادس انها لا تفسده على حال الا أن يكون الماء حارا فتفسده ، لأنها لا من دوابه اذا كان فى مقدار ما لا نعيش فيه لحره من جهة الأرض أو الشمس أو النار .

وقيل فيه انه لا فرق بينه وبين غيره من بادرة ، وان هي مانت في  
شيء من المياه المضافه أفسدته وما فيه ، وقيل بطهارة الماء وفساد ما به  
فرقا يصعب على من رآه لبرهان يوجبه فيدل عليه ، الا أن يكون في موضع  
التماسه ، فعسى أن يصح له فيما أصابه شيء منها في رطوبه من بعضه  
أو كنه ، والا فهما لحكم واحد اما في طهارة واما في نجاسة لا غيره  
من فرق بينهما عند أدلة حق •

لأنه اذا جاز في الماء أن يكون طاهرا لم يصح أن ينجس ما به  
من أجله ، وان كان نجسا لم يجز فيما به الا لعله أن يكون كمثلته ، هذا  
هو الوجه في حكمه ، وجميع ما كان من الماء في اسمه من مطلقه في  
عذبه أو ماله ، أو من مضائه الى ما خرج منه ، أو وقع فيه على هذا  
يكون قاته لا مخرج له من أن يجوز عليه الا ما صح أنها لا تعيس فيه ،  
مخرج لما به عن أن تكون من دوابه فتنجس لموتها فيه بما لا يختلف  
في فساده على حال ، والا فهو على ما به في الرأي من جدال ، وما كان  
في الخارج عن اسم الماء نحو دبس وعسل أو لبن أو نبيذ أو خل  
أو دهن أو ما يكون من شيء طاهر فليس له في ميتها به ، ولا في وقوعها  
عليه بعد موتها الا ما في السم من حكم مائعه أو جامده مع الفأرة ،  
لأنها من ذاته فهي لما لا قاما في رطوبة أو زهومة فسد •

الا في قول محمد بن المسيب أنها لا تفسد الخل ولا الطعام ، لأنها

من دواب الماء الا أن تجيء من الأقدار ، فتلحقها الشبهه من طريق  
المرعى ، وما جاز في الخل أو ما يكون من الأطمعه فعى ولعل أن من  
جوازه في الأشرية ولا ما عداها ان صح له ماقله فيهما •

وفى قول الشيخ أبى سعيد رحمه الله عن أصحابه من الفقهاء أن ذلك  
لا يبعد ، لأن أصلها من الماء ، الا أن ما قبله أظهر ما في هذا وأصح  
وأكثر •

وأما السلفاء فان تولدها في المبتدأ في البر وليس لها من بعد أن  
تخرج من بيضها الا حكم البريه حتى تعيش في البحر ، فيجوز لأن  
يلحقها ما في المائيه في غير واحدة من أمورها بمنزله الضفدع ، لما  
لهما من نزول الى هذا الموضع لا أنهما فيه بمعنى في حياتهما ، ولحكم  
واحد في موتهما لما فيه من فساد ما به من شئ طاهر في رطوبة من  
الشئ ، أو منهما الا في الماء ، فان الرأي من أهله مختلف في فساد  
بهما الا أن يصح في هذه أنها لا تعيش في الماء العذب ، فيجوز عليه  
لأن تفسده بلا جدال لرأى يقابله ، فيصح فيه لأنها لا من دوابه على  
حال ، والا فالأولى ما بهما أن يكون على سواء فيما لهما من حكم في  
الطهارة لما بينهما من التشابه في أحوالهما الا ما خص من شئ بدليل •

والا فهما كذلك فيما لهما من سؤر أو بعر أو بول ، أو ما يكون

من رطوبة في قربهما من الماء أو في بعدهما في موضع الاسترابة في أكلها لما يكون من الحرام فيعد من الأثذار أو الصحة من طريق العلم أو ما يلزم في الحكم ، وما لم يصح فيعجبني في ثبوته أن يكون من وجه التنزه لا ما زاد عليه من لزومه في القضاء ، لأنه لغير بينة تقوم به فتوجبها بما فيه من حكم في اجماع أو مادونه في رأى من موضع جوازه لمن نزل اليه •

ومع هذا في حكمها فان لأهل الحق في دمها قولاً بالطهارة وقولاً بالفساد ، إلا أنها لا تحل إلا بالذكاة فالقول بفساده ان صح ما فيه من رأى لأهل الرشاد •

ومالزم البر منها فليس له إلا ما به من حكم منفرد عن الماء ، لأنه لا يلج البحر فيعيش فيه فيجوز لأن يلحقها على هذا ما خص في الطهارة بما يكون من ذاته •

وأما السرطان فليس هو إلا عقرب الماء في اسمه ، ولا أدرى ما لأهل الرأى في حكمه ، إلا أن يكون في مجمل ما قالوه من قضية حق في الدواب البحرية ، فعسى ألا يبعد فيه من أن يكون لهم ما يدل عليه بأنه ان كان دم أصلى جاز ، لأن يحمل على ما في الضفدع والاسلحف من حكم الماء ، إلا أنه يفارقه فيعيش في البر ، فهو اذن برى ، فان ضح عليه

فإنه يأكل النجاسة في مرعاه أو جاز لأن تلحقه الاسترابة من طريق ما يرعاه ، فليس له الا ما فيها من كل وجه ، والا فالطهارة أحق ما به من جميع ما لا يكون فساده الا من جهة أكله لما به يفسد من أجله ، ويبقى في دمه وبوله وميته على أصلها بما فيها من قول في مثله •

وان كان لا دم له في ذاته ولم يكن من المجتلبة لحرامه جاز لأن يلحق بالعقرب البرية في أحكامه الا ما خصه دليل صحيح فيه ، فجاز عليه والا فهو كذلك •

قلت له : وبالجمل فجميع ما يعيش في البر والماء على هذا يكون في حياته وبعد مماته ؟

قال : هكذا معي في هذا ، اذ لا وجه لغيره الا أن ما أشبهه من أنواع هذا الجنس ما فيه الرأي من دواب البر أو طيره ، فإنه لا مخرج له من أن يلحقه في طهارته وحله ، من جهة ما لهما من مشابهه معنى ما به من قول في رأى جاز عليه بجميع ما فيه ، الا ما أخرجه دليل حق من كله ، والا فهو كذلك •

قلت له : والتمساح والسنتقور وما أشبههما من شيء ، ما القول فيهما ؟

قال : لا أعلم أن أحدا من أهل الحق أتى فيهما قولا مجردا أعرفه



فأدل عليه ، الا ما يكون لهم جملة يأتى عليها ، فتدل بالمعنى على ما بها  
من القول لى النمساخ على انه يجرى غير انه قد يخرج من الماء فيعطين  
فى البر فهو أدن من هذا الوجه ، هيجور لأن يلحقه من كل منهما فى  
الدهار ما جاز على مثله •

وفى السفنقور انه ما تولد من بيضه فى البر فبفى فيه لازما لا يفارقه  
فى البحر فيعطين فى الماء ، فهو أدن برىء من كل وجه ، وليس له الا ما فى  
البريه من حكم •

وبالجملة فهما من أنواع الطاهر فى الحيوانية الا ما صح عليه أنه  
ياكل الأقدار من الرجس ، وجاز لأن تلحقه الاسترابة فى أكله ، فيجوز  
لأن يكون على ما مر من القول فى منله من داب الماء الأصلية فكفى  
عن اعادته مرة أخرى •

قلت له : وما لا يعطين من دوابه أو طيره الا ما فى الماء الملح أو  
العذب لا فى غيره ، فان فارقته الى البر هلك فله فى الحل والطهارة فرق  
ما بينهما فى حيثانه ، أو ترى السمك فى أنواعه منفردا بماله من حكم  
عما سواه ؟

قال : الله أعلم ، وأنا لا أدرى فى جميع مالهذا الجنس من أنواع فى

اباحه ولا في طهارة الا ما أشبه المحرم أو المكروه من البريه في رأى أو اجماع ، فانه لابد من أن يلحقه الرأى لما فيه من قول بطهارته وحله .

وقل بفساد المانع من جواز أكله ، وقول بما دونه من الكراهية ، وإذا جاز لأن يكون في حكم ما أشبهه في رأى من قاله جاز على قياده جميع ما هو على ما أشبهه المباح ، لأن يكون على ماله من حكم في طهارته بقول بحله وطهارته ، فلا يمنع من جواز أكله مع عدم ذكاته عموما لما يكون من نحو هذا في دوابه وطيئه مثل السمك في دمه وغيره .

قلت له : فالسمك من الماء المالح أو العذب في جميع أنواعه ما كان من صغار حيتانها ، أو كبارها ما القول في حكمه عند أهل الذكر ؟

قال : أو لا تدري ما لهم فيه من اجماع على طهارته وجواز أكله ، لما في قول الله تعالى : ( أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا ) من دليل على حله ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أحلت لكم ميتتان ودمان ميتة السمك والجراد ، ودم الكبد والطحال » وما حل ميتا لم يجز الا أن يكون طاهرا حيا بجميع ما فيه ، الا دمه فانه في غساده مختلف ، الا أن القول فيه بالطهارة أكثر ، وما أبيح في موته ، فالذبح لا من الشرط لباحته ، ولن يجوز أن يكون مباحا الا لطهارته ، فان الرجس من الحرام الا في حق من اضطر اليه ، ولا نعلم أن أحدا من أهل الحق يقول في هذا بغيره أبدا .

قلت له : أفلا يجوز على هذا من الآية الكريمة أن يدخل في صيده  
وطعامه جميع ما فيه من دابة أولا ؟

مال : بلى ان هذا يجوز فلا بد يدفع لما بها من اطلاق في كل  
مها يأتى في عمومه على ما دخل من أنواع جنسه في اسمه عرفا لعدم  
مالها من قربينة تدل في تقييده على الخصوص في تىء دون غيره ، فيمنع  
من أن يجوز عليه ما هو الظاهر من مفهومها الا في دوابه وطيره ماقد  
يعيش في البر والماء ، فيلحقه على حال ما في البرية من حكم في الطهارة  
والدبح والاباحه ، والدم والميتة الا في الماء فانه لابد من أن يختلف في  
فساده بها ، ومنها مالا يعيش في غير الماء ، الا أنه له شبهة في البر من  
محرم أو مكروه أو مباح من بعد الزكاة له على ما جاز فيه من نحر وذباح ،  
فيجوز على رأى لأن يلحقه ما في أحكامه •

وفي قول آخر : ما دل على هذا العكس في جميع أقسامه ، وأنه لأكثر  
ما فيه من رأى ، ومنها ما لا يعيش في غير البحر ، وليس ما يشبهه في البر  
من أنواع مالا يحل الا بالزكاة في الاجماع ، فيلحقه في حياته وموته ما في  
السمك على حال ، ومنها ما يشبه من البرية مالا تحريم فيه ولا زكاة له  
ولا فساد لميتته في دين أو مادونه من رأى فيكون على ما به لا غيره من  
تجوز عليه ، وقد مضى من القول ما دل على هذا فتفهمه •

قلت له : فهل من وجه في السمك وغيره من جميع ما حل من دوابه  
لغير ذكاة أن يبلغ حيا أو يؤكل بعد موته نيئا ؟ •

قال : لا أحد في شيء من هذا بما يمنع من جوازه لأنه من الحلال  
مطلقا على حال •

قلت له : أيجوز أن يلتقى في النار وبه تنىء من الحياة ، أو أن يغلى  
على هذا في الماء الحار ؟

قال : فعسى في القائه في النار أن يكره لما فيه من تعذيبه بل ان  
يبلغ به الى تحريم ، وأما أن يغلى في الماء الحار ، فأرجو أن لا بأس به  
على حال ، لما في الجراد لأهل الحق من دليل عليه •

قلت له : ويجوز في السمكة أن تذبح وتقطع حيه أم لا ؟ •

قال : لا أدري ما يمنع من جواز ذبحها ، وربما طال مكها في الحياة  
فكان في الذبح لسرعة موتها راحة لها ، ويعجبني في تقطيعها حية ألا يكره  
فبه تعذيبها ، فان فعل يومئذ بها فلا أخرجها به عن حلها الى ما يقابله  
من تحريمها أبدا •

قلت له : وما وجد في بطنها من بعض لها أو سمك من ولدها أولا ؟

قال : فليس لهما من حكم الا ما لهما ، ولا أعلم فيهما من قول المسلمين اختلافا •

قلت له : فالبيض من الدجاج المرسل أو غيره من جميع ما يؤكل لحمه ، الا أنه قد فسد خزقه من طريق ماله من سوء المرعى في أكله ، ما القول فيه ان طبخ قبل غسله ؟

قال : قد قبل فيه ان سلم فلا بأس به الا ان ظاهر قشره نجس ، فان ظهر من بعد بالماء ، والا فلا بد من أن يبقى في باطنه أن يصيبه من قبل أن يحمل وانكسر فسد •

وعلى قول آخر : فعسى أن يجوز فيه ألا يفسد ، فممنوع من جواز أكله اشتق أو انكسر بعد جموده أو من قبله لرأى من يرخص في خزقه ، فلا يجعله من الرجس على حال ما لم تكن من الجلالة فيمنع من حله حتى يجبس فيرجع الى أصله •

قلت له : فان وجد منشقا بعد ما جمد ؟

قال : فيكفى في هذا الموضع أن يغسل مما يلي الشق ، فيؤكل لأن ما عداه على دهارته حتى يعلم كون زوالها بما يدجس في رأى من يقول في قشره بنجاسته ، وقيل بالمنع من أكل ما اشتق مطلقا •

قلت له : فالماء الذي يطبخ به نجس في حكمه أو لا ؟

قال : نعم قد قيل بهذا فيه ، الا أنه لا يخرج فيما عندي الا على قول من أفسد قشره من خارجه لفساد خزقه في رأيه الا على رأى من يقول بطهارته •

قلت له : فان شوى بالنار من حائل بينهما ، فانكسر

على ما في الطبخ أم لا ؟

قال : فهذا موضع ما قد قيل فيه أنه لا يفسد غلا يمنع من أكله ، الا أنه لا يخرج الا على رأى من يقول بما في النار من طهارة لمثله ان كان ما وقع به من بعد أن أتى عليه مقدار ما بها يزول ما به من أذى في ظاهر قشره ، فيطهر حيثئذ على هذا القول في عدله لا على رأى من يقول بأنها لا ترفع النجاسة على حال ، فانه على قياده لا يندفع عنه بها ما قد عرض له من رجس في رأى من قال بفساده •

قلت له : وما كان من ميتة فالقول في طهارته وجواز أكله ، خرج

منها في قشره صلبا أو لينا مثل ما لو كان من حبه ، أو ليس في هذا من ترخيص أبدا ؟ •

قال : فالرخصة انما هي في صلبه لا في لينة لما به من تشديد ،

والفرق بينهما على رأى كأنه غير بعيد ، لأن الصلابة فى قشره تمنع الرطوبة من النجاسة أن تبلغ الى ما فى داخله ، واللين على العكس من هذا بما لا شك فيه .

وفى قول آخر : انما يجوز الانتفاع بما يكون من قراخه لا غيره من أكله ، وقيل لا ينتفع به على حال ، لأنه فى حكمه بمنزلة أمه ، فالقول فيهما واحد .

قلت له : وما خرج من بيضها بعد الذبح لها على ما جاز فى ذكاتها ؟ .  
قال : فليس له الا ما فى لحمها من قول فى طهارته وحله ، ولا أعلم أنه يختلف فى هذا من حكمها الا لعله موجبة لفرق يمنع من جواز أكله ، والا فهو كذلك .

قلت له : فان وجد فى شئ منه فرخ ما القول فيه ؟

قال : فان خرج حيا فذبح حل فجاز أن يؤكل ، والا غالية من الرجس على حال سواء كان مشويا أو مطبوخا أو نيئا ، فلا فرق ، ولا نعلم أن أحدا يخالف الى غيره من أهل الحق .

قلت له : فان كان به حمرة لا ما زاد عليها ؟ .

قال : قد قيل بالمنع من أكل ما قد تغير الى الحمرة عماله من لون فى

الأصل ، وفي قول آخر : ان الحمرة ليس بشيء تمنع من أكله الا أن يكون دما ، والا فهو على طهارته وحله •

قلت له : فان كان فيه عرق حمرة في غير دم صريح •

قال : ففى هذا قد قيل : انه لا بأس به ، وعسى أن يجوز لأن يلحقه على هذا ما في الحمرة من رأى •

قلت له : فان كان به دم قد خالطه ؟

قال : فهذا لا يؤكل فانه نجس على حال ، فأنى يجوز أن يكون من الحلال •

قلت له : فان كان الدم في موضع منه فأمكن أن يغسل بالماء حتى يخرج عنه ؟ •

قال : فعسى على هذا من أمره في غسله أن يطهر ، فلا يمنع من جواز أكله •

قلت له : فالدم من كل ما قد أبيع من حيوان برى في دم أصلى ، ما القول فيه ، أتخبرنى أم لا ؟

قال : بلى ان في قول الله تعالى ما دل في حكمه على تحريم كذا



دخل في اسمه ، لأنه مطلق في تحريمه الا أنه قد أتى في موضع آخر ما يمنع من عمومه اد قد بقى أن يكون محرما فيما الى عبده ما أوحى ( على طاعم يطعمه ) الا ما استثنى في مجمله ما مد حرمة ، فدل عليه ، وأمره أن ينبته لعباده ، فيظهره ، فكان المسفوح من جملة المستثنى في الخصوص من عموم ماله من أنواع •

وبه دل على أنه من الرجس في اجماع ، وما عدا من محرمة فالفرق بين ما يكون من قليله أو كثيره في حق من يلي في الصلاة لما أصابه منه في بدنه ، أو في نوبه ، فان رأى لازم له بما فيه لا على العمد ولا في مأكوله أو متروبه ، فانه مفسد لهما الا ما يكون في الماء في مقدار ما لا يحمل خبثا ، فانها في هذه المواطن أو ما أشبهها بمتابة أو مادونها من مستحيل في صفاته الى ما اجتلبه من نوع ما ليس له دم في دابة فيكون على ما به في الطهارة من قول في رأى جاز عليه •

أو ما خرج عنها في الواسع والحكم الى ما في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أحلت لكم ميتتان ودمان ، ميتة السمك فالجراد ، ودم الكبد والطحال » وفي موضع آخر : دم السمك واللحم ، فان حلها ما دل بالمعنى على طهارتهما لأنها لازمة ، الا أن القول به لامن المتفق عليه الا من الميتين لا غير لما به من التعارض في الدمين رأيا لمن قاله فيهما •

قلت له : أخبرنى عن ضروبه فى هذه الأنواع ما هى من محرم فى  
الرأى والاجماع ؟

قال : قد قيل فى المسفوح من كل ذى دم ، أو ما يكون فى دابه من  
ذاتها أنه ما قطع بالحديد من بدنه الصحيح لا ما عداه ، ولا بكل سىء  
جرحه فأدماه •

وقيل بجميع ما يكون من رأى الجروح ، وأنه لأوجه ما فيه ، اذ  
ليس فى الفرق ما يدل عليه ، وما خرج عن هذا من الدم الصريح الى  
ما يكون من نحو غروحه أو دمل ، أو جرح قديم وما أشبهها ، فهو  
على ما به من تحريم فى رجس من جملة ما فى الخارج عن حده من غير  
ماشك ، وله ما خص به أولاً من حكم كغيره من أنواع ماله من جنس ،  
فانه لا بد من أن يفسد ما أصابه من طهارة على حال الا ما يكون من  
الماء فى مقدار مالا يفسده فى اتفاق أو على رأى فى موضع ماله فيه  
من محال ، أو فى الصلاة بما يكون منه فى الثياب أو الأبدان فى موضع  
العمل مع العلم أو الجهل أو الخطأ أو النسيان ، كما سنذكره فيما بعد  
ان قدر الله •

قلت له : وما ذكى من أنواع ما حل عن الله أو الرسول أو الاجماع

من ذوى العقول على ما جاز فيه من ذبح أو نحر أو مايكون فى معنى ما له من ذكاة فى حكمه ما القول فيه على هذا من أمره فى دمه ؟

قال : فالمجتمع عليه من القول فى المنحر أو المذبح من المنحور أو المذبح أو ما به حل فجاز معه أن يؤكل مع ما اتصل به فخالطه من قبل أن يغسل الموضع أنه من المسفوح وما سواه من بعد أن يطهر ، فغير داخل فى اسمه •

وفى قول آخر : ان دم الأوداج من مسفوحه وله فى حكمه ، وقيل فيه بأنه لا من جنسه الا أنه من جملة ماله من حكم التحريم لرجسه المقتضى على قياده فى كل ما وقع به من الأطعمة والأشربة ، أو ما يكون من طاهر فى أصله كون فساده الا مالا ينجس من الماء مثله ، والا فهو كذلك •

وقيل فيه بما به من دم اللحم ، فلا يمنع لطهارته وحله وشربه ولا من جواز أكله ، والقول فى دم العروق والرئة والكبد والطحال والفؤاد على مالهذا فى الحكم قول فى الطهارة لأنه من دم اللحم •

وقول بالفساد ، لأنه ليس من دمه الا ماخالطه ، وهذا كأنه قائم فى محله من البهيمة حياتها منفرد فى فساده عن لحمها ، فلا يخرج عما به من رجس الى طهارة لذكاتها ، وان لم يكن مسفوحا فهو من الدماء

الفاسدة في رأى من قاله من الفقهاء ، وما خالط اللحم فهو الذى له حكم  
الطهارة والاباحة على أكثر ما فيه من قول فاعرفه •

قلت له : وما خرج من هذه الدماء عن حد المسفوح الى غيره من  
فسادها في الاتفاق ، أو على رأى من يقول بفساده في موضع جواز الرأى  
فيه ، ما القول في الصلاة به ؟

قال : أما على العمد مع العلم أو الجهل فنابتة فلا نعلم فيها من قول  
أهل العدل الا ما قيل من فسادها ولزوم اعادتها في موضع الاجماع  
على فسادها أو على قول من أفسده في موضع ما يختلف في طهارته قل  
مابه في بدنه أو ثوبه أو كثر فلا فرق •

وأما على النسيان فحتى يكون مقدار الظفر من الابهام ، أو الدرهم  
أو الدينار والا فلا يفسد بما دونه وعلى العكس من هذا في قسول  
آخر لما به في قليله أو كثيره من فسادها على من صح معه أنه صلى به ،  
وقيل بالفرق بين ما في البدن أو الثياب في رأى من أفسدها لما قل في بدنه  
أو أكثر وأجازها في ثيابه حتى يكون في مقداره على مر •

قلت له : فان كان قدر الظفر من الابهام ، أو مازاد عليه في بدنه أو  
في ثوبه مجتمعا أو متفرقا ما الذى لأهل الحق من قول فيه ؟

قال : فهذا موضع ما قد قيل في صلاته انها لا تنصح له سواء جهله أو أبصره من قبل أن يصلى به فنسى أن يذكره ، ولا نعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فان رأى مادونه في ثوبه أو في بدنه فنسيه حتى صلى به ، ماذا يلزمه في صلاته ؟

قال : قد مضى في أحكامها ما دل على ما بها من قول بفسادها ، وقول بتمامها ، وقول بالفرق بينهما •

قلت له : فان كان في بدنه أقل من ظفر فجعله ولم يعلم به حتى صلى فأنتم صلاته ؟

قال : فهي له تامة على قول ، وقيل فاسدة •

قلت له : فان كان في ثوبه ما هو أقل من الظفر فلم يره ولم يعلم به حال الصلاة ولا من قبلها حتى أتمها ؟

قال : فهذا موضع ما قيل فيه بأنها تامة فلا بدل فيها عليه ، حتى قال الشيخ أبو سعيد رحمه الله انه لا يعلم في ذلك اختلافا •

قلت له : فالحطىء في ثوبه لما أراد أن يصلى به لطهارته بالذى عرفه من قبل بما فيه من هذا ؟

قال : فعسى أن يكون له ما في الناسي من قول في قليله أو كثيره ان  
صح ما في هذا الرأي •

قلت له : فان علم به في صلاته من قبل أن يتمها ؟

قال : ففي الاتفاق أن عليه أن يعيدها بما يكون في بدنه أو في بوبه  
من قليله أو كثيره ما بقى عليه في خدمتها ولا نعلم أن أحدا يقول  
بغير هذا أبدا .

قلت له : وما جاز عليه الرأي في طهارته ، فالقول في هذا كله انما  
يكون على قياد رأى من يقول بافساده ؟ •

قال : هكذا معى في هذا لا غيره من قول يصح فيه فيجوز عليه ،  
اذ لا يجوز على رأى من يقول بطهارته وحله أن يؤثر فيما يقع به فسادا  
يخرجه عما به من طهارة في أصله الى نجاسة تمنع من جواز شربه  
وأكله ، وأن يصلى على ما به ، أو بالذى فيه قبل غسله ، ألا أن يكون المنع  
في شيء من قبله ، والا فلا يكون على هذا الرأي من أجله •

قلت له : وما كان من دم ما يختلف في حل ما به من اللحم من دابة  
أو طير ، ما الذى له في الحكم على رأى أو اجماع ؟

قال : فعلى قياد قول من يحرمه فليس له أجمع الا حكم الفساد ،

وعلى قول من يحله فيكون على ما قد أجاز أكله وعلى قول من يكرهه فيجوز في دم لحمه لأن يكون على ما به من المكراهية لأنه تبع له في حكمه •

قلت له : وما كان من دم مالا يؤكل لحمه سرعا نحو ميتة أو مردأ أو خنزيرا ما حكمه ؟ أفدييه إجازة أو منعا •

قال : فليس لشيء من هذا كله إلا ما في الرجس من الحرام قطعاً ، لأنه تبع لأصله في طهارته وحله ، ولا أعلم أنه يجوز فيه غير هذا مادل عليه •

قلت له : وما وقع به من طهارة فأصابه أفسده وأحاله الى ماله من حكم أم لا ؟

قال : نعم إلا ما تنجس من الماء لمثله في اتفاق على رأى جاز فيه لعدله ، والا فهو كذلك ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : وما كان من هذا في الأبدان أو الثياب من قليله أو كثيره أفسد مابه ، ولم تصح الصلاة معه على حال ؟

قال : نعم هو كذلك لا غيره من قول نعلمه في ذلك •

قلت له : وما كان خروجه من الأبدان لا لجراحة حادثة مثل دم الحيض أو النفاس أو الاستحاضة أو الرعاف أو اللثة من فم الانسان ؟

قال : فالذى معى فى هذه الأنواع من قول أهل الهدى أنها من الرجس الحرام المفسد فى الاجماع الا أن لهم الاختلاف فى أنهما من المسفوفين ، أولا نحن لهم فى الحق من الأتباع •

قلت له : فالبواسير على هذا يكون القول فى دمها ؟

قال : فعسى ألا يكون له الا فى حكمها ، لأنه فى الاستحاضة ان صح ما فيه أرى الا أن فى مجمل الأثر ما دل على صحه هذا النظر والعلم عند الله •

قلت له : وبالجمله فجميع ما انفرد من دم فخرج لغير جراحة قديمة ، ولا حادثه على هذا يكون من أى موضع ظهر ؟

قال : هكذا معى فى هذا لا غيره من قول يصح فيه ما دل عليه •

قلت له : وما تغير من الدماء فاستحال فى بدل عما به الدم الصريح اليبس أو القيح ؟ •

قال : قد قيل بطهارتهما ، وعلى العكس من هذا فى قول آخر لما به من نجاستهما ، الا أن ما قبله أكثر ما فيهما الا أن يكونا من جنس ما لا طهارة له ، لما به من الرجس ، أو يكونا مما يختلف فى تحريمه ،



فيجوز لأن يلحقها القولان على رأى بطهارته وحله لا على من يقول  
نجاسته فيمنع لحرامه من جواز أكله .

قلت له : وما خرج من دم صريح عن جرح حادث في بدن صحيح ،  
الا أنه بقى في جرحه فلم يتعداه في البدن الى ما سواه ؟

قال : قد قيل فيه انه ما وقع النظر اليه فأمكن أن يلتقط بالقطن فهو  
من المسفوح في حكمه ، وفي قول آخر : ما انتقل من مكانه ، وفي عبارة  
أخرى ، ما تردد في جرحه فقد سفح ان لم يظهر من الجرح على فمه .

وقيل حتى ينتقل من مكانه فيقضى الى غيره والا فلا ، وان كثر حتى  
امتلا فم الجرح فلا يدخل في اسمه .

قلت له : فان فاض من الجرح فتعداه في البدن الى ما سواه ؟

قال : فهو من المسفوح ، ولا أعلم أنه يختلف في غير هذا من طريق  
الجروح .

قلت له : فالدم الخالص من قديمها ؟

قال : فهو من الخارج عن حده ، فلا يصح فيه أن يكون من الوالج  
( م ٧ — الخزائن ج ٣ )

في عداة ، الا أنه من جملة ما سواه من الدماء الفاسدة على ماهي به في  
الاجماع من رجس تحريمها •

قلت له : وما لم يفيض من التسق من مسفوحها او ما دونه من فاسدها ،  
فيجوز في الحق لن أراد ان يصلح به مختاراً لتركه أم يلزمه ان يطهره مع  
القدرة على غسله وعدم ما به من مضره تلحقه من أجله ؟

قال : ففى لزوم تطهيره وجواز الصلاة به على هذه الصفة تختلف  
بالرأى فيجوز لمن يلى به يكون على ما جاز له أن يعمل عليه من رأى  
أهل المعرفة والأخذ بالاحتياط مع المكنة ، هو الذى أحبه فأمر به هيه •

قلت له : فان وجد في توبه أو بدنه دما لا يدريه من انواع الطاهر  
أو النجس على رأى أو في اجماع ؟

قال : قد قيل فيه انه من المسفوح ، الا أن يعلم أنه من غيره بما  
يدل عليه ، وفى قول آخر : انه نجس من غير أن يقطع عليه بأنه من  
المسفوح ما لم يصح شيء •

وقيل : طاهر لما بالموضع من طهارة في بدنه أو ثوبه حتى يصح أنه  
من النجس في الدماء بوجه يعلم أنه من سفوحها أو ما دونه من فاسدها  
في الاحماع ، أو على رأى من قتاله من الفقهاء في موضع جوازه فيه ،  
وقيل على الأغلب من الأمور عليه في وقته الذى هو به ما لم يصح غيره •

وفي قول التسيخ أبي سعيد رحمه الله ما دل على أن هذا أصح ما فيه •  
قلت له : وما وقع به فخالطه من مأكوله أو مشروبه ، أو ما يكون  
من طاهر في هذا الموضع ، ما القول فيه ؟

مال : فهو على ما في بدنه وثوبه من قول بطهارته وحله ، حتى يصح  
حرامه لنجاسة ما وقع به وأصابه لما لا شك فيه ، والا فله ما في أصله •

وفول بفساده لحرام ما عارصه ونجاسته أن لو كان على انفراده .  
فان ما حله فخالطه من تىء طاهر لا بد وأن يفسد عليه ، وليس له  
الا ما فيه من حكم لازم له في ذاته ، لأنه محيل اليه لا محالة ، كلما دخل  
عليه ما جاز في مقداره من الماء ألا يتحول من أجله عما كان عليه من  
قبل ، والا فهو على هذا الحال ، حتى يصح أنه من الطاهر الحلال •

وفي قول التسيخ أبي سعيد رحمه الله أن هذا أحوط ، والأول  
أصح ، وفي الحكم به قول •

قلت له : فإلى علة دليل من العلم ترجح الطهارة فتميل الى أنها أصح  
في الحكم والدماء حرام الا ما صح حاله ، وهذا لم يصح بعد ؟

قال : لأن في أنواعه الجنس الفاسد الحرام ، والطاهر الحلال ،  
أو ما بينهما من مختلف في طهارته وحله على حال ، وما وقع به من مشروبه

أو مأكوله ، أو ما يكون من طاهر محله شيء من مجهوله فغير مقطوع بأنه في هذه على الخصوص من نوع دون غيره ، من جملتها وان كان لا مخرج له عنها بالكلية ، فقد يحتمل فيجوز فيما يمكن في كل منهما على انفراده من مباح طهارته ، أو محجوز في نجاسته ، أو ما جاز لأن يلحقه الرأي في فساد أن يكون هو الحال فيه حتى يصح أصله لحجة تقوم به فتوجه لما أفاده فدل عليه •

والا فالتسك لازم له لعدم ما به يرتفع من العلم أو ما يوجبه من قيام الحجة في ظاهر الحكم مع ما لمحل من طهارة عن تبين من قبله ، ونسك في زوالها في عين قائمة بالمحل ، فيلزم اجتنابه على حال حتى يصح فيه ما يجيزه في حين لهذا ، أما التي يأتي من نظر الى ماله في الحكم من طهارة في رأي من قاله عن بصر حتى يصح فساد بما لالتك فيه ، الا فهو على حاله ، الا أن اليقين لا يزول الا بمثله ، أو يعلو عليه في عدله •

ولييس الشك من اليقين في شيء والتنزعه في مثل هذا بتركه في غير دينونة أحوط ما فيه لبعده من شبهة ما دخل عليه •

قلت له : وما وجده هذا قائم العين في حاله منفردا وحده ،  
ما القول فيه ؟

قال : فأحق ما به أن يكون من المتروك في حق من جهله فلم يعرفه

ما هو من الدماء ، أو لا يدري ما أصابه من المشكوك ، وحكمه الوقوف حتى يصح ما به من تحريم في نجاسة أو تحليل في طهارة ، والا فهو على ما به فجاز عليه من الشكوك لا مخرج له منها على هذا ، وإن طال المدى فهي له لازمة لا زوال وعنها •

وبالجملة فالدم في أصله من المحجور إلا ما استثنى في كله ، فأبيح في إجماع أو ما دونه من رأى وما لم يصح فيه أنه من أنواع الحلال ، فلا يجوز أن يقدم عليه إلا أن يكون مع الاضطراد •

قلت له : وما كان من الدماء مجتلبا من جنس ما يحل أو يحرم من الحيوان في ذات روح من البرية لا دم لها مثل الذباب والبعوض والبق والبراغيث أو ما أشبهها من شيء لا دم له في الأصل ، وإنما تجتلبه في فساد من غيرها ؟ •

قال : ففي هذا قد قيل بطهارته مطلقا في القول به على ما قل أو كثر لموته واستحالاته في غيره مما لا دم له ، وانتقاله الى ماله من حكم في الطهارة ، وعلى العكس من هذا في قول آخر ، لما فيه من حكم بنجاسته على حال ، لأنه في أصله فاسد في ذاته ، وحيث ما تحول فهو على حاله وإن تغير في صفاته •

وقيل بجوازه حتى يكون في مقدار الظفر من الابهام أو الدرهم  
أه الدينار •

وقيل فيه انه يفسد حال السعة في غيره لا عند الضرورة اليه •

في قول أبي مالك رحمه الله ما دل على أنه لا بأس بدم البعوض حتى  
يجب على النوب فيمنع حينئذ من أن يصل في فيه ، وعلى هذا من قوله ،  
فلا بد من أن يجوز على مثله ما جاز عليه لعدم ما يدل على الفرق في ذلك •

قلت له : فالضمج والحلم والقراد ونحوها ؟ •

قال : فأولى بهذه أن تكون في حكم الأولى ، فالقول فيهما واحد  
لأنهما على سواء أن صح ما في هذا رأى •

وفي قول الشيخ بتسير ما دل على الترخيص في دم الضمج الذي  
يكون في العسر دون ما تلدغ فيكون في مرابط الدواب وغيرها في قوله  
جملة يأتي على الغنم والابل ، فإنه أفسده فيما عنه رفع فذكر •

وقيل بالاجارة في ضمج الباطنة دون ما يكون في الجبال ، والله أعلم ،  
وأنا لا أدري وجه الفرق بينهما لمعنى يدل عليه في الحال ، ولحل ما قاله  
قد اطلع في حكمه على ما لا أعرفه في ذاته ولا في دمه ، لأنه مجتلب في هذا  
وذاك ، فأى فرق في ذلك •

قلت له : فالدماء المجتلبة كلها لحكم لا فرق بينها فيما عندك لافتراق ما اجتلبها من أنواع ما لا دم في أصله فيما لها من صورة واسم أو لا ؟ •

قال : نعم هو على هذا فيما عندي ، لأنها وان كانت على صورة متفرقة ، فان دمائها مجتلبة فهي على حال في حكمها متفقة في كل زمان وفي أي موضع ومكان ، ولا أعلم أنه يصح فيها الا هذا أبدا •

قلت له : وهي على اختلافها في الصور والأسماء لمعنى في حكمها في موضع ما يكون لها شيء من هذه الدماء أولا ؟

قال : هكذا معى في أنواع جنسها لا، غيره لعدم ما أراه من فرق بينها في موضع مالها في حكم الجملة من حكم في الرأي والاجماع في طهارة أو عكسها •

ومن القول في كلها أنها طاهرة في أصلها الا ماخص منها لشيء عرض له من دوابه وطيره فأحاله عما به من طهارة الى ما له من نجاسة في حاله دون غيره حتى يرتفع العارض يومئذ لزواله فيرجع الى أصله الذي كان عليه من قبله أولا ، فهي على ما لها في الأصل من حكم في العدل يأتي على الجنس فيعمه في غير لبس لا غير فيما أعلمه •

قلت له : قدم السمك وغيره من أنواع ما لا يعيش الا في الماء من  
دوابه وطييره ؟

قال : أو لا تدري أن في اباحتها من السمك ما دل على طهارته ، اذ  
لا يجوز على حال في النجس أن يكون من الحلال ، الا أن القول به في  
مسفوحه ، لا في اجماع ، وما لا يعيش على حال الا في الماء من أنواع  
فليس له حملته على أصح ما فيه الا ما في حكمه وان خالفه في صورته  
واسمه ، فلا فرق له في حله ، ولا في طهارة دمه ، وعلى القول ، فيجوز  
آخر فيما أشبه في هذا كله محرما أو مكروها أو مباحا مع الذكاة شرطا  
في مطلق ما أريد به من جواز أكله من أنواع جنس ما في البرية أن يلحقه  
ما فيه من حكم في اتفاق ، أو على رأى لمن قاله من البرية في هذا على  
ما جاز في الرأى ان صح ، الا أن ما قبله أرجح ما فيه من قضية •

قلت له : وما عاش في البر والماء العذب أو الملح من البحر ؟

قال : قد قيل ان له ما في البرى من حكم في الطهارة والذكاة والتحریم  
والاباحة ، مع فساد ماله من دم في قول فقهي ، لأنه في معنى ما أشبهه  
من تىء في البر من دوابه وطييره حيا وميتا في دمه وغيره ، الا ما يكون  
له من شبه في الماء ، فانه لا بد فيه من أن يلحقه معنى ما في الماء من  
رأى قد مضى في ذكره وكفى •



قلت له : أو ليس في الغيلم قد قيل ان في طهارة دمه وفساده اختلافا  
أو لا ؟

قال : بلى ان هذا قد قيل به فيه لرأى من يجعله في منزلة السمك ،  
فيقول بطهارته ، ورأى من يجعله بمنزلة غيره من البرية ، فيقول بفساده  
فان صح ، فجاز عليه لسداده لزم من ثبوته ، ولا بد في جميع ما حل من  
ذوات الدماء ، فعاش في البر والماء أن يكون في حكمه على ما به من  
قول في دمه ، اذ ليس في الحق ما يدل على صحة الفرق .

الا أن أصح ما في هذه أن يكون لها حكم البر الا فيما فيه يعيش في  
الماء ، فإنه لا بد من أن يكون في هذا على ما مر من القول في ذلك .

قلت له ، وما كان في دمها من طرى الجروح ، أو من مذابحها أن  
يكون على هذا الرأي من المسفوح ، وله ما فيه ؟

قال : نعم الا أنه قد يجوز عليه لأن يكون على مادونه من فاسده  
أيضا ، وما عداه جاز لأن يكون على ما في المأكول من البرية بعد الذبح له  
على هذا القول .

قلت له : فاللحم ان مر به من له اقرار على أحد فأصابه من دمه  
في ثوبه أو في بدنه ، أو وقع به من بعد ما صار اليه بالشراء ما الحكم ؟

قال : فهو على ماله في الأولى من حكم النجاسة في قول الفقهاء ،  
الا أن يصح معه كون طهارته لغسل المذبة والا فالفساد به أولى •

وأما من بعد الشراء فحتى يصح معه فيه أنه بعد على نجاسته ، والا  
فالطهارة من حكمه لا غيرها ، اذ لا يجوز عليه أن يبايعه ما ليس بطاهر  
ما لم يصح ذلك •

قلت له : وما تنجس من سمك أو لحم لشيء أصابه حال الطبخ له  
أو ما أشبهه في المعنى أو بعده أو قبله ، ما الذي له في الطهارة من حكم  
أو لا تخبرني به ؟

قال : بلى انه في حيز الفساد المانع من جواز أكله لغير المضطر  
اليه من العباد ، لأنه نجس على حال ، فان طهر من حينه ، أو صار في  
حد مالا يشرب فيلح به شيء من أجزاء النجاسة لما فيه من رطوبة  
تمنع من شربه ، أو كان في حال ما يبلغ الماء منه مبلغ ما ناله من داخله ،  
فغسل قدر ما يجزيه ، لزوال ما به طهر فجاز أن يؤكل •

والا فلا بد في موضع مالا مخرج له من الشرب على حال لمقدار  
ما لا يبلغ الماء منه منتهى ما به من أجزائها ولج من قبل أن يغسل  
فيجفف بالشمس أو الريح أو النار حتى يزول عنه ما قد عرض له من  
الرطوبة القليل ، ثم يغسل أخرى ان كان لا مضرة عليه في غسله ، وتلك

طهارته ، وقيل انه من بعد جفافه يترك في الماء الطاهر مقدار ما يبلغ منه حيث بلغ ما أصابه ، ثم يصب من بعد عنه فقد طهر •

وقيل فيه انه من بعد صبه يغسل ولا بد ، وقيل انه لا يطهر الا أن ما قبله أحوط ما فيه من قول في رأى وأكثر ، ومادون الماء من شمس أو ريح أو نار أو ما يكون من مزيل له في ليل أو نهار ، فعسى في طهارته معه أنه لا يتعري من الاختلاف على حال •

وقد مضى من القول في مثله ما دل على هذا كله •

قلت له : وما تنجس من هذا لحما فأحرق بالنار حتى صار رمادا أو فحما ؟

قال : فلا بد فيه من أن يلحقه الرأى في أنه يطهر فيحل ، أو يبقى على ما به من نجاسة فيحرم لما في الأثر من دليل على جوازه عليه •

قلت له : وما حرق من دم الميتة أو الخنزير ، أو من لحمهما ، أو ما يكون من شحمهما ما القول في كل واحد من دخائنه ورماده ؟ أيظهر فيحل ، أو يبقى على فساد ؟

قال : قد قيل بطهارته ، وقيل ما دل على حله ، وقيل بنجاسته ، وفيه ما يدل على تحريمه المانع من جواز أكلها الا في موضع الضرورة الى ذلك •

قلت له : وما تنجس من الجلود الطاهرة لبول أصابه فيبقى على حاله حتى ييبس ؟

قال : قد قيل فيه انه يغسل فيبالغ في غسله ثلاثا ، وقد طهر من وقته ، وفي قول آخر : يغسل فيجفف ثم يجعل فيه الماء قدر ما تكون فيه النجاسة ، ثم يراق فيغسل ثانية وتلك طهارته •

وقيل يترك فيه الماء ثلاثة أيام ثم يغسل بعد صبه منه ، ويعجبني في جلد الغنم من المعز والضأن ونحوهما مما رق ، أن يكتفى في طهارته بما يجزىء في غسله أو لو كان في الثياب ، لأن الماء يلج فيه من غير أن يوزق ، فتأتى في الحال على ما في داخله من شيء أصابه فنشفه لما به من قبل الرطوبة في سرعة ، حقا لا يدفع على من أفاده بمادل عليه في المقال •

وفي جلد الابل والبقر ونحوهما مما غلظ مما يترك فيه الماء حتى يلين فيبلغ منه منتهى ما ناله من باطنه ، فيكون من طهارته على قول ، وقيل حتى يغسل أخرى ، وأن يجعل في الماء الجارى قدر ما به يجتزىء في مثله أجزاء ذلك •

قلت له : وما دهن من الجلود بشيء من الأدهان النجسة فويلج به ؟ •

قال : فإذا غسل فبلغ عركه حتى يغير لون ما به من النجاسة طهر

فجاز أن ينتفع به ، وقيل لا يطهر حتى يجعل في الجهات فيذهب لون  
النجاسة ودينسها •

وقيل : ان كان الدهن من النجس في ذاته فلا طهارة له الا بذهاب  
العين ، والا فهو على حاله ، وان كان من الطاهر في أصله ، والنجاسة  
في حدوثها به معارضة بولغ في غسله قدر ما به يزول ، فأجزى فيه لطهارته ،  
خرج الدهن من ذاته ، أو بقي في جوهره على حاله قائما به فلا فرق في  
ذلك ، ويعجبني هذا القول •

قلت له : وما كان من ذبائح من لا يجوز أن يؤكل ما يذبحه من مباح  
في الأصل ؟ •

قال : فليس في هذا الا ما في الميتة من قول في العدل ، وقد مضى  
من القول ما دل على ذلك •

قلت له : فان لبس أحد خفا أو نعلا فوطيء به على عذرة أو  
ما أسبها فتنجس ؟ •

قال : فاذا سحق على الأرض أو مشى به عليها فأسحق حتى زال  
ما به من عين فلم يبق له ريح ولا أثر لون جاز لأن يكون من طهارته على  
قول ، وقبل فيه : انه لا يطهر الا بالماء •

قلت له : وما كان من الطعام فأصابه شيء من النجاسة في رطوبه  
منهما أو في أحدهما ؟ •

قال : فان طهر بالماء في الحال طهر من وقته ، والا فلا بد فيه من  
أن يجعل في الماء الطاهر ، وأن يغسل قدر ما يأتي على ما في داخله ،  
لما فيه من طهارة موجبة لإخراج ما به من نجاسة في باطنه •

والله أعلم فينظر في هذا كله تم لا يؤخذ منه الا بعدله والتوفيق  
بالله •

✽ مسألة : عن الشيخ الصبحي ، وفي طعام الدواب والأطفال  
الشيء النجس ، أيجوز أم لا على حال ، أم فيه اختلاف ، عرفني بجميع  
ذلك وفسره لي ؟ •

الجواب : ما عارض الطعام من النجاسة غفى اطعامه الدواب  
والأطفال اختلاف ، وما كان أصله نجسا فلا يطعم الأطفال ولا الدواب  
بحلال لحمها ، لأن اطعامها النجس توقيفا على ذبحها في بعض الفول ،  
وأما ما لا يؤكل لحمه مثل الكلب والسباع غفى اطعامهن الميتة والدم  
اختلاف ، والله أعلم •

## الباب السادس والعشرون

### في طهارة ما تنجس من الأواني وحكم ما فيها

ومن جوابه ، أعنى الشيخ الفقيه أبا سبهان الخروصي :

وفي الآنية من النحاس ، أو ما يكون من أنواع الأجساد المعدنية المتطرفة أو ما يتولد من بينها في حال ما يصيبها شيء من الأنجاس ، ما الوجه في تطهيرها بالماء عرفنيه بما فيه ؟ •

قال : فهو أن يغسل فيعرك حتى يزول ما أصابها من نجاسة في عين أو ما دونها ، فتطهر من وقتها إلا من بعد حين ، لأن الرطوبة لا تتخلل أجسامها جزماً لما بها من تلز في صلابة مانعة من أن يلج فيها ، وإنما يبقى على سطح ما نالته منها فلا يحتاج منها إلى أن يتخلل بالماء فيخرج عنها حتى النقاء لا ما زاد عليه من توزيعها لغير معنى في تطهيرها ، ولا نعلم أن أحدا يدعى ما يخالفه فيقول به في هذا أبداً •

قلت له : وما كان من الحجر أو الزجاجي أو الصيني ونحوها ؟ •

قال : فليس في هذه كلها إلا ما في الأولى من قول في غسله لما بها من صلابة تمنع من شربها ، لما يرد عليها من الرطوبة فيخلها ، بل يبقى على ظاهرها فلا تجاوزه إلى ما وراءه من باطنها ، إلا ما يكون في

الحجارة من رخوها ، فإنه ربما يحتد لما بها من ذاته من قبولها ، والا  
فهى كذلك ولا. أعلم أنه يصح فيها الا ذلك •

قلت له : وما كان من الأواني الطينية المحرقه بالنار ما القول فيها ؟ •  
قال : فهذه لاشك فى أنها تقبل الرطوبة فتشربها ، فان تغسل من  
حينها حتى يزول ما بها جاز لأن يجزيها ، والا فلا بد لزوال ما ولجها من  
النجاسة فى عينها ، أو ما يكون منها من بعد أن تترك بعد الغسل فى الماء  
الطاهر ، أو يترك هو فيها مقدار ما يلج بها مولج ما فالها ، فيجرعه من  
جسمها حتى تبقى على رأى من قال به فى حكمها الا على رأى يقول انها  
تكسر ، فلا ينتفع بها الا أن يكون فى غير رطوبة الا ما قبله أظهر ما فيها  
وأصح •

لأنها كما تشرب الرطوبة من النجاسة فيولجها كذلك فى الماء الطهور  
من بعدها ، وعلى بلوغه مولجها وغلبته عليها ، فلا بد من أن يخرجها من  
داخلها ، فيرجع حينئذ الى أصلها طاهرة بعد المبالغة فى غسلها ، لعدم  
بقاء ما أصابها مع كون ما أعقبه من النقاء بالطهور بالماء •

قلت له : أفلا يجوز فى ماء الترابية أو ما يكون من الأحجار ، أو من  
الأنواع المعدنية أن تطهر بالنار ؟ •

قال : اذا لم يبق فى جسمها للنجاسة عين ولا شئ من الآثار من دليل  
عليه ، وانه لمن قول أولى الأبصار فاعرفه •



قلت له : فالمغرى من الألوانى الخزفية أو ما يكون من نوع  
الملازوردية ؟ \*

قال : قد قيل فيها ان الغسل يكفيها لا ما زاد عليه من الاستنقا ،  
لأن الرطوبة لا يلحقها عند من قاله الا الانصطاح وما أُنسبها في الغراء  
من ضياع لأبد معه أبدا من أن يدخلها ، أو يكون تم ما يوصل النجاسة ،  
مثل الأملاح أو غيرها من ماء حار ، فانها فيما عندي ربما تغوصها في جسمها  
فتنفذ بها \*

قلت له : وما ليس به عن امر الفخاريه فتنجس لتىء اصابه بها  
ما الذى يؤمر به في تطهير هذا الاناء لزوال ما ناله فاسده بالماء ؟ \*

قال : قد قيل فيه انه ان طهر من حينه قبل أن يلج به تىء من  
النجاسة ، أو كان في الماء أو به شىء من الرطوبة المانعة له من أن يجتذبا  
غسل حتى النقاء ، طهر من وقته ، والا فلا بد له في موضع اجتذابه بها من  
أن يغسل موضعها ، ثم تترك في الماء الجارى قدر ما يدخل فينتهى مبلغها ،  
أو يفرغ عليه بعد الغسل \*

وفى قول آخر : بعد جفافه من غسله في جوفه حتى يأتى على محلها  
منه ، فيستغرقه من بعضه أو كله فيترك حتى يدخل مداخلها ، ثم يزال  
( م ٨ - الخزائن ج ٣ )

عنه وقد طهر في مرة ، وقيل : يترك فيه ليله ، وقيل : يوما وليلة ، وقيل : يطهر بثلاثة أمواه في ثلاث ليال وثلاثة أيام ، يترك فيه كل ماء يوما وليلة •

وقيل : يجعل فيه ليلا ويترك في الشمس نهرا من بعد أن يصب منه فيكرر عليه ثلاثا ، وقيل : خمسا ، وقيل : سبعا ، وقيل على قدر ما يكون فيه الى سبعة أيام ، ثم لا زيادة على ذلك •

قلت له : فالمراد بهذا من عركه ، وترك الماء فيه في كل قول أن يدخل الطاهر في كل مرة مدخل ما به من النجاسة ، لزواله من ظاهر جسمه ، بل في باطنه ؟ •

قال : هكذا في هذا ، لأن ما به يؤمر من المبالغة في غسله ، لزوال ما به يقينا في محل ثبوته أو ما دونه من الاطمئنان في موضع صحة جوازها ، لغلبة الظن على زواله حيناً لا لغيره فيه من شيء زاد عليه •

قلت له : فالمجزيء من العرك لطهارته ، بم هو وما مقداره ؟ •

قال : قد قيل بالثلاث في عدة ويقدر ما تزول به النجاسة في حده الا ما يكون من نوع ما لا ذات له قائمة ، فانه ان زال بهن من حينه ، وإلا فحتى يزول بما زاد عليهن ، ومختلف في زواله بما دونهن من واحدة أو اثنتين ، فقليل فيه انه مجز لطهارته •

وفى قول آخر : انه لا يجزىء أقل منهن ، فان عرك ثلاثا مع كل عركه صبة من الماء ، فلا أعلم أنه يختلف فى طهارته معهن الا لعين أو أثر يبقى من بعدهن ، والا فالطهارة من حكمه على حال •

قلت له : فالماء الذى يقع فى الاناء لازالة ما به فى هذه المدة ، ما حكمه عند الفقهاء ؟ •

قال : قد قيل بطهارته ، وفى قول آخر : ان أوله نجس وآخره طاهر ، وقيل بنجاسته •

قلت له : فهل يحتاج الاناء فى كل مرة أن يغسل من بعد أن يخرج عنه الماء فيجعل فيه ما يجد أم لا ، ؟ •

قال : نعم على قول من يراه نجسا لا على قول من رآه طاهرا ، وفى هذا ما دل على ما قاله فى رأى من حكم بعد الأخرى •

قلت له : فعلى هذا القول انبقى فى نجاسته الى سبعة أيام أو أكثر ، فكيف فى غسله بطهارته يفعل ، أخبرنى ؟ •

قال : ففى بعض القول يجعل فيه الماء الطاهر وحده ، وقيل : مع الأطفال من بعد أن يغسل ، وقيل : من بعد جفافه فيترك حتى يستكمل سبعة أيام بلياليهن ، ثم يغسل بعد ذلك ، وقول يجعل فيه الماء هذه

الأيام والليالي ، ليزول ما به من نجاسة ، ثم يخرج عنه فيجفف حتى ييبس ، ثم يفرغ عليه ماء جديد ، الى أن يأتي على مواضع ما أصابه •

وقول : يغسل في هذه السبعة بتلاثة أمواه في ثلاث مرار ، فيجعل فيه الماء في كل مرة ثلث المدة ، وبعد اخراجه منه يغسل فيترك في الشمس ييبس ، وقيل بجوازه في الظل ، ثم يعاد عليه بماء جديد ، وكله من قول أهل العدل •

قلت له . فهل يحتاج الى طهارته أن يغسل من الثالثة الأخرى أم لا ؟ •

قال : قد قيل فيه : انه يطهر بها ، وقيل : حتى يغسل من بعدها ، وعسى في الأول أن يكون به أخرى •

قلت له : فان بقي في نجاسته فوق السبع فهل من قول في زيادة في تطهيره عليهن على قدر ما زاد أم لا ؟ •

قال : الله أعلم ، وأنا لا أدري أن أحدا قاله في طهارته فأدل عليه كلا ، فالسبع غاية ما فيه من قول في رأى نعرفه •

قلت له : فهلا يجزىء عن العرك ما يكون في حركة تقدم في زوال ما أصابه مقام عركه أم لا ؟ •

قال : بلى ان فى الأثر ما دل بالمعنى فى هذا على أنه يجزیه ، ولا أعلم أنه يختلف فى جوازه من قول أهل البصر فى مثل ذلك •

قلت له : وما لم تنله اليد من داخله لعركه ، أيكفى فى غسله أن يفرغ الماء عليه فيمخض فيه ثلاثا أو أكثر أم لا ؟ •

قال : نعم قد قيل به كفايه ، ولا يصح معى فى النظر على حال الا هذا فيه اذا كان فى مقدار ما به يجتزىء عن العرك فى ذلك •

قلت له : فان قدر على عركه باليد فاقصر على مقداره من المخض له فيه أيجزیه ؟ •

قال : فالذى يقع لى أنه مجزىء له ، ولا يخرج عدى الا ذلك •

قلت له : فان وضع به الماء ولم يخسل من داخله بعد فيقع فيه قدر ما به من المدة يؤمر فى كل قول أن لو غسل من قبل ، أيجزیه فيطهر ؟ •

قال : خفى هذا قد قيل انه لا يكون من طهارته ، اذ لا يزداد بما يشربه من الماء الا فسادا من قول من نفاه أن يكون له طهارة من الفقهاء •

قلت له : فان جعل فى الماء الجارى من بعد أن غسل فترك يوم أو ليلة ، أيجزیه ؟ •

قال : نعم قد قيل هذا فيه ، وعلى قول آخر : فيجوز لأن يجزيه ما دونه من يوم أو ليلة ، وقيل يترك قدر ما يبلغ منه الماء الطاهر مبلغ ما أفسده •

وعلى قول آخر فعسى أن يجوز فيه ما زاد على هذا من ثلاثة أيام بلياليهن أو أكثر في موضع نبوته مع ما به يؤمر من تحقيقه في كل مرة ، كما لو وضع الماء في الخارج منه بما فيه من قول في هذا ان صح ، فجاز في هذا الموضع عليه ، وينبغي أن ينظر في ذلك •

قلت له : وعلى هذا فهل يحتاج أن يغسل كلما خرج من الماء لجفافه أم لا ؟ •

قال : لا . يبين لى في التنقيح له في الماء الجارى ، الا أنه مجز له عن الغسل ، وان بلغ به الى التسبيع على رأى من قاله في موضع ثبوته ان صح هذا كله ، والا فأحق ما به أن يرجع الى ما قد صرح به فيه من قول ظهر عدله •

قلت له : فان جعل في هذا الماء من قبل أن يغسل أول مرة ؟ •

قال : فعسى أن يجوز فيه لأن يجزىء به مع كون ما له من حركة تقوم به في زوال ما به مقام عركه •

قلت له : أفلا يجزىء في طهارته بعد انتشافه لما قد وقع به من النجاسة أن يغسل ثلاثا أو أكثر الى سبع مرات بغير استنقااع أم لا ؟ •

قال : قد قيل فيه أنه بجزئه ولا أعلم أنه يخرج فيه الا ذلك •

قلت له : فان تنجس من خارجه يبقى في نجاسته قدر ما لا بد معه من أن يلج به في جسمه ، ما الذي يكون لما في جوفه من مائع أو جامد في حكمه ؟ •

قال : قد قيل فيه بأنه على طهارته حتى يصح أنه بلغ اليه فيكون على ما في المائع أو الجامد من حكم فيهما ، والا فهو على حاله من الطهارة •

وفي قول آخر لبعض المتأخرين ما دل على أنه أعجبه أن ينجس في الموضع ما يكون من مائع فيما ينشف من أواني الطين ، وأما ما حاذى مكانه الذي به من جامد ، ولا أدري أن أحدا قاله من قبله في الأولين ، ولا بأس فان في الرأي سعة لن أمكنه في حين ، فقدر عليه في موضع جوازه له •

قلت له : فان كان من الآنية التي تلج بها الرطوبة أو تخرج منها

سحا في سرعة أو ما أصابه من خارجه في مقدار ما يمكن أن يبلغ الى داخله من مدة وقوفه فيه ؟ •

قال : فعسى في هذا ألا يبعد على هذا من أن يجوز عليه ، لأن يلحقه الريبة في بلوغه الى ما فيه ، فيكون التنزه في تركه ، وأما في لازم النقضاء فحتى يصح في حجة تقوم به في الحكم أو الاطمئنانة بلا شك ، فتخرجه كله أو بعضه عما له من طهارة في أصلها الى ما قبلها من نجاسة تمنع من جواز تسربه وأكله ، والا فهو على ما به من قبله •

قلت له : وما كان في الأوعية من الأنواع النباتية ، فالقول فيها مثل الترابية أم لا ؟ •

قال : ان هي على صفتها ما بينها من البين في الرخاوة والصلابة والسرعة لشربها للرطوبة ، ويؤيدها عند من له بها أدنى معرفة ، وكفى به دليلا على ما بها من صفات في أجسامها مختلفة •

وبالجملة فالقول في غسلها أنه لا بد من أن يبلغ فيه قدر ما به يزول عنها ما قد عرض لها فتراجع الى أصلها لزوال كون غسائها بما ولج بها أو بقي على حال فلم يجاوز ظاهر أجسامها فاعرفه ، فانه من مجمل مالكلها من حكم في ذلك •



قلت له ، وما كان من أنواع جنس الأشجار ، وما يكون من جديد  
مالم يغر من الفخار لا يحفظ ما يودعه من الماء في الليل والنهار ، وربما  
احتاج أن يملأ بكثرة مائه يرتشح من خارجه في اليوم واللييلة الى المزار ؟

قال : فعسى في هذا أن يجوز فيه لأن يجزئه أن يجعل به الماء  
الطاهر من بعد أن يغسل حتى يبلغ فيه مبالغ ما أصابه في يوم أو ليلة أو  
أقل أو أكثر ، ويجوز لأن يخرج فيه على قول آخر ، بأنه يحتاج الى ثلاثة  
أمواه ، لا بد من أن يكون عليه فيترك به قدر ما يدخل فيه فيبلغ منه  
منتهى ما ناله من الفساد .

ويجوز لأن يكون الغسل شرطاً في تمام طهارته على قياد قول من  
قال من أهل الرشاد ، وأن يلحقه معنى ما جاء في الرأي من شرط الأطفال ،  
وان وضع في الماء الجاري قدر ما يأتي على ما في داخله ، فتمحي أثره  
أجزاه على حال .

قلت له : فالجفان والأقداح والأطباق والقصاع ، ونحوها كيف  
الوجه في تطهير ما تنجس منها ؟ وكم لها من المدة في توريقها في الماء ،  
أو ما يكون من تنقيعه فيها ؟؟

قال : فان يغسل من حينه جاز لأن تطهر من وقتها في حكمها ، والا  
فلا بد فيها من بعد أن تلحقها النجاسة في جسمها من أن يغسل حتى يزول

ما على ظاهرها ، ثم يجعل في الماء الطاهر ، أو يوضع هو بها فيترك حتى يدخل في مبلغ التحرى مبلغ ما أصابها ، فيخرجه من داخلها في مرة أو أكثر على حسب ما في الرأي من قول في متلها ان كان الضرر عليها في هذا من غسلها •

وربما لا يجتزىء في صلبها بما دون الفخار في مدة توريقه في الماء أو تنقيعه فيه على ما مر في مقدار ما يجعل في كل رأى من ذوى الأبصار •  
وان قبل فيها بثلاثة أيام مطلقا ، فالفرق بينها طاهر ، لأن الصلب غير الهش من خشبها ، والفرق لا كالغليظ منها في سرعة نفوذ الماء الى داخله •

قلت له : وما كان في النارجيل فالقول فيه مثل القرع ؟

قال : لا لما بينهما من بون في الصلابة ، ويعجبني أن يكون له ما في الخزف من قول في رأى صح فيه ، فجاز عليه ، وفي القرع أنه يجزيه من المدة ما دونه في موضع ثبوتها ، لأنه أسرع شربا للماء ، ومتى بلغ الطاهر منه من بعد أن يغسل مبلغ ما أصابه فأزاله أجزاه في مرة واحدة •

وعلى قول آخر : فيترك في الماء أو ينقع فيه ساعة ، ويجعل في الشمس أخرى فارغا فيعاد عليه ثلاثا ، وقيل فيه بمثل ما في الفخار من

جعل الماء فيه بالليل ، وتعريضه للشمس في النهار ثلاثا من الليالي  
والأيام ، وقيل لا يطهر حتى يغسل من بعد وان وضع في الماء الجاري  
فقد مضى من القول ما دل على ماله في الطهارة من الأحكام •

قلت له : وما عمل من جذوع النخل أو من سعفها أو من لحا الشجر  
ما الذي له في الطهارة من الغسل أو تخبرني به ؟

قال : بلى ان لكل من هذه ما في أصله الذي عمل منه ، وقد أخبرتك  
عن هذا كله فيما مضى عليه من القول في فصله وكفى عن اعادته فاعمل  
بعدله •

قلت له : وما كان منها معمولا من جلود الحيوان ؟

قال : فهو على ما في الجلد من قول جاز عليه ، الا أنه لابد في غسل  
ما ازداد صلابة عن الأصل نحو الدبة من توزيعه في الماء قدر ما يحتاج  
اليه لزلوال ما به من النجاسة في موضع انتشافه لها ، ان كان لا ضرر  
في ذلك •

قلت له : وما لابد في توزيعه من أن يضيع على حال ؟

قال : فليترك مهملا أو ينتفع به فيما لا يخشى عليه أن يفسده مجملا •

قلت له : فهلا جاز في هذه الآنية كلها أن تطهر بغير الماء لزوال ما أفسدها ، فيجزيء في غسلها ؟

قال : بلى ان هذا مما تجوز في الرأي أن يلحقها ، وان خص في بعض القول ما يكون من الطين إلحاقاً له بالأرض ، لأنه من ترابها •

وبعض أجزائه فأجزاه على ماكان من نباتها ، فعسى أن يلحق بهما ، أو ما هو من الحجارة أو المعدن أو الحيوان ، فيجوز لزواله بالتشمس أو الذبح ، وعلى قول آخر بهما •

وقيل بما أزاله حتى بالزمان أن يرجع الى مالها من الطهارة في الأصل رأيا لمن أظهره من أهل العدل ، الا أن أكثر ما فيها من رأى الفقهاء أنها لا تطهر الا بالماء •

وليس شيء من هذه الآراء ما يدل على خروجه من الصواب على حال ، الا أن الاحتياط بالغسل في موضع المكنة أولى لما فيه من الفضل •

قلت له : وماكان من البرك المعمولة بالصاروج فأصابه شيء من النجاسة في حال ، ما صفة تطهيره عرفنى به ؟

قال : فان ظهر في الحال قبل أن يلج به شيء من النجاسة في باطنه ، أو قد صار بحد ما لا يشربها لما به من ظاهر الرطوبة ما يمنع الوارد

على ظاهره من أن يجاوزه الى ما وراءه من داخله جاز لأن يطهر من وقته ،  
والا فيحتاج لولوجها فيه في موضع تربيها لها الى أن يجعل فيه الطهور من  
الماء من بعد أن يغسل فيتركه به منقعا الى أن يدخل فيباطنه ما أصابه  
ثم يخرج عنه وقد طهر مرة •

وفي قول آخر : يوضع فيه الماء بالليل ، وينزع بالنهار ثلاثا ،  
وتلك طهارته •

وعلى قول ثالث : فيجوز ألا يطهر حتى يغسل من بعد ما في الخزفية  
من قول به ، وكأنه في المعنى على شبيهها ، فيجوز لأن يلحقه في هذا  
الموضع ما فيها •

قلت له : فان كان به شيء من الماء فتنجس من أجل ما أصابه ؟

قال : فلا بد فيه لطهارته من أن ينزع منه ما به من الماء الفاسد ،  
ثم يغسل فيفرغ عليه الماء الطاهر ، ثم يجزىء في غسله على ما في  
الفخارية من وجه ، حتى يزول العارض ، فيرتفع ذاته بالكلية •

قلت له : وتطهير الأوعية من النجاسة من لازم الأقضية أم لا ؟

قال : لا أراه لازما الا أن يكون في حق من أراد استعمالها فيما

لا يجوز الا في ظاهر منها ، أو ما يكون لغيره فينجس على بدنه ، فانه  
لازم في موضع القدرة ، والا فهو مما له عليه • والله أعلم •

فينظر في ذلك ، فان صح فجاز في دين أو رأى ، والا فالترك أحق  
بما ظهر بطله ، وما أشكل من نىء ، فالامساك عنه حتى يتضح جوازه  
أو عدله ، والله الموفق من أراد بمنه وفضله •

## الباب السابع والعشرون

### في طهارة الماء ونجاسته

وفي جواب الشيخ أبى نبهان الخروصى :

قلت له : فالماء المطلق من اسمه النازل من السماء الى الأرض ،  
ما القول فى حكمه سال فجرى على ظاهرها ، أو غاص فيها فنبع من  
بطنها ، أو بقى فى محله منها ، أو تبارى الى ما انتقل اليه من الأوعية  
راكداً فى قلة أو كثرة ، أو لا تخبرنى عن هذا كله راشداً ؟

قال : بلى ان قول الله عز وجل : ( وأنزلنا من السماء ماء طهورا )  
مادل فيه على أنه طاهر فى ذاته ، فاعل للطهارة فى غيره ، مزيل لأنواع ما به  
يكون من النجاسة فى الاجماع فعولا للمبالغة •

وفى الرواية من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن الله  
خلق الماء طهورا الا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه » ما ضارع الآية فى  
طهوريته على حال بما فيها من التعدى الى ما عداه من مزال ، مع ما به  
من زيادة فيه بأنه قابل لما يرد من الرجس عليه منفعل له حتى تغيره  
فى الكيف لونه أو طعما أو ريحا ، فيخرجه عن أصله الى ماله من حكم  
فى عدله •

ولا أعلم أنه يختلف في فساده على هذا من أمره بعد انفعاله أما  
قد دخل به من ذلك في أحد صفاته الا في الرائحة لرأى من يقول  
انها عرض فلا حكم لها ، الا أن ما قبله أكثر ما فيه •

وما لم تتغير لونا أو طعما أو مذاقا فهو على حاله في قول من نعلمه  
ونافقا الا في القليل من الراكد ، لا في الكثير ولا في الجارى ، فان القول  
في انفعاله بمجرد ملاقاه من الرجس دون التغيير به مختلف لرأى من يقول  
فيه مطلقا ، بأنه لا يفسده الا ما غيره محتجا بقول رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : « الماء لا ينجسه شيء الا ما غير لونه أو طعمه  
أو ريحه » •

ورأى من يقول في هذا الموضع بفساده محتجا بقوله صلى الله  
عليه وسلم : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ، ولا يغسل عنه مسن  
جنازة » ، وفي حديث آخر : « لا يبولن أحدكم في الماء الراكد ، ثم يتوضأ  
منه » فان في قياده مادل على العكس من ذاك ، ليس في النهى معنى الا  
ما أفاده ، فان صح جاز لأن يحمل على ما قل دون ما كثر ، فانه مثل  
الجارى لا ينجس حتى يتغير •

قلت له : فان أصابه في قلة أو كثرة ما غير في لونه أو طعمه ؟



قال : فوالله لا أدري في هذا الموضع الا أنه من النجس في اسمه ،  
وانه لقول الجميع في حكمه ، لما في السنة والاجماع من أدلة •

قلت له : فالأنهار والعيون أو ما يكون من الغيول والآبار وغيرها من  
نقيع الماء وجارية على مجرى القول فيه ؟

قال : نعم هو كذلك في موضع الدين أو الرأي ، لعدم ما يدل في الحق  
على صحة وجه الفرق في ذلك •

قلت له : فان ظهر لمن رآه في موضعه القائم به والجاري عليه ، كأنه  
في صورة ما قد تغير هذا ، ما حد الغلبة من النجاسة على لونه  
بعد كونها فيه أولى ؟

قال : فحدها فيما قيل أن يرفعه بكفه فيجدها غالبية على جوهره جاريا  
كان أو راكدا ، فالقول فيه كذلك •

قلت له : فان لم يقدر أيهما الغالب على الآخر منهما ؟

قال : فهو على ماله من طهوره من حكم في اجماع أو رأى حتى  
يصح في العارض له من النجاسة كون طهوره على أحد صفاته  
بما لا شك فيه •

قلت له : فإن كان ما به لا يظهر لما له من مانع ، وإن كان لا بد معه من أن يتغير ؟

قال : فإذا كان مالا قاه في مقدار لا بد معه من أن يعبر أحد تلك الصفات ، فيبلغ به الحد الذي يخرج به عن أصله في الاعتبار ، جاز لأن يكون في حكم ما أصابه ، وأن يظهر له فيه شيء من الآثار المانع في ظهورها بماله من علة عليها ، هي العلة في سلبها أنه لا طهارة لماله من لون أو طعم أو رائحه ، فإنه على هذا لا تدفع عند نازله فساد ما قد غيرها من الأكدار في موضع مالو قدر على تجرده من الموانع .

لظهرت على حال أرادته فدخله فغيره في هذا الثلاثة كلها ، أو في شيء منها لما به له من الفعال ، يخرج به الى ما له من حكم في رأى أو دين فاعرفه •

قلت له : فالمراد بهذا أن يخالطه مع ما به من النجاسة المغيرة له في الأصل شيء طاهر ماله من لون أو طعم أو ريح ، يغلب على مالها حتى تبطنها ، لولا هو لظهر ما يدل منها على كون الفساد أم لا ؟

قال : نعم ان هذا لهو المراد ، فإن صح عدله فالله موافق لما أظهره على يدى من السداد ، وإن تبين جوره فردوه يا أهل الألباب الى طريق الرشاد ، ولكم أجر ذلك •

قلت له : فان لم يدر على هذا من أمره ان لها ماأصابه من النجاسة في مقدار ما تغيره ، لولا ما به من مانع لها من ظهورها عليه أم لا •

قال : فعسى أن يحكم لما فيه بأنها هي العلة عليه لا لما يوجبها في حكم أو اطمئنانه لاشك فيها ، والا فالتعبر بها في خير العدم حتى يصح كونه به منها الا ان التنزه لمن امكنه في موضع الاستراية كانه اولى •

قلت له : فالماء الدائم الكثير مثل الجارى لا يفسده من النجاسة الا ما علب عليه فعيره ؟

قال : نعم لما في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الماء الكثير لا ينحسه الا ما غلب عليه •

قلت له : فهل له في كثرته من حد ينتهى اليه ، فيعرف في مقداره به أخبرنى بما فيه ؟

قال : فهو ان يكون قدر قريبين على قول ، وقيل : خمس قرب ، وقيل : خمس قلال ، وقيل اربعين قلة ، وقيل : حتى يكون كرا ، وقيل : ان يحرك احد طرفيه فلا يتحرك من طرفه الآخر ، وقيل : ان الماء لا يفسده شئ الا ما غيره لونا أو طعما أو ريحا على أكثر ما في الرائحة من قول •

قلت له : فالكركم هو والقلّة ما هي وما مقدارها ؟

قال : قد قيل في الكر انه ألف صاع ومئتا صاع ، وفي القلة انها ما تنقل بالأيدي من كوز أو جره من أوسط الجرار ، وقيل : قدر تسع في خمس مكايك ، وقيل : جريا ، وقيل : تسعة عشر مكوكا ، وقيل : سبعة عشر مكوكا بالصاع ♦

قلت له : فهذا في الكثير من الماء الراكد ، فالقليل ما مقداره ؟

قال : ما دونه في كل رأى من هذه الآراء فاعرفه ♦

قلت له : فهل في القول على ماقل من الماء المستنفع أنه لا يفسده ما قد خالطه من البول حتى يكون أكثر منه ؟

قال : بلى ان هذا قد قيل به عن أبي عبيدة الكبير ، ومن أخذ به لم يجز أن يخطيء في دينه ، لأنه موضع رأى لمن جاز له أن يقوله أو يعمل عليه في حينه ، الا أن في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما دل على هذا ، ولا ينبئك مثل خبير ♦

قلت له : فالماء الدائم يقع عليه قطرة من دم حال التوضؤ في الاناء أم لا ؟

قال : فالرأى لازم بما فيه من قول بفساده مطلقا ، وقول بطهارته ما لم يغيب عليه ♦

قلت له : فان كان كثيرا فأصابه مثلا في موضع منه دم أو بول يفسد  
الموضع الذى وقع عليه أم لا ؟

قال : فان صح أنه قد غلبه فغيره ، والا فله في العدل حكم الغلبة  
على ما أصابه في الأصل •

قلت له : فان رأى الموضع من البول أصفر ، ومن الدم أحمر ؟

قال : فحتى يصح منه أنه غيره في لون أو ريح أو طعم ، والا فهو  
على ماله في الطهارة من حكم •

قلت له : فان غيره في الموضع فأفسده ، أ يكون ما وراءه على طهارته ؟  
قال : هكذا معنى في هذا لا غيره من قول أعرفه •

قلت له : فان أتى من بعد على الموضع الفاسد من الماء الطاهر  
ما يغلب به من على النجاسة ، فيستهلكه ، أيطهر فيرجع الى أصله ؟

قال : نعم قد قيل هذا به ، ونحن نقول ، والله أعلم بعدله •

قلت له : فان أنزل ما به في الموضع من النجاسة الى أسفلها ، وبقي  
من أعلاه صافيا لا شيء فيه ؟

قال : فعسى أن يكون على هذا لا بأس بما قد علا لما في الأثر  
من دليل عليه •

قلت له : فان كان في الاناء فأصابه شيء من النجاسة فامتزج به  
ثم أنزل الى أسفل ، وتخلص جوهر الماء ؟

قال : فيجوز فيه ، لأن يختلف على هذا في طهارته وفساد لما به  
من قلة موجبة لدخول الرأي عليه ♦

قلت له : فان وقع شيء من النجاسة في ما هو جار أو راكد ما حكم  
ما طار منه في الحال لوقوعه به ؟

قال : فهو على طهارته ما لم يصح أنه قد تغير ، وعلى العكس في  
قول آخر ، وقيل بطهارة ما يكون من الجارى دون الراكد ، الا أن يكون  
في مقدار مالا يحمل خبثا ♦

قلت له : فالتطهير بماء البحر جائز أم لا ؟

قال : لا أدري من قول أهل الحق الا جوازه ، لقول النبي صلى الله  
عليه وسلم : « هو الطهور ماؤه والحل ميتته » في هذا الخبر ما دل  
على أنه في منزلة ماء المطر في ذلك ♦

قلت له : فالمجتمع من الماء الطاهر في مكانه مع ما يجري اليه  
فيدخله في جريانه ، اذا كان لا يخرج منه شيء في حاله ؟

قال : فهو على الجارى على قول فى اسمه ، وقيل من اراكـد وعلى كل رأى فله ما فى حكمه •

قلت له : فان يخرج منه ، ولا يدخل اليه ؟

قال : فهذا موضع ما قد قيل فيه أن له حكم الجارى على حال ، ولا أعلم أنه يختلف فى ذلك •

قلت له : فالدائم فى موضع ان فتنقه أحد فجرى أن يكون جاريا أم لا ؟

قال : ففى الأثر ما دل على أنه كذلك ، ولن يخرج فيه معنى فى النظر الا ذلك •

قلت له : وما كان فى الوادى من ماء مجتمع فى حفرة لا يدري ما حاله ، لأنه يجرى أولا وليس هو فى كثرة ؟

قال : فأحق ما به فى زمانه أن يكون له حكم القائم فى مكانه ، ما لم يصح كونه جريانه •

قلت له : فان اطمأن فى نفسه من أراد التطهر فيه ، الى أن ماله مادة تدخله ، أو منفذا يخرج منه فيحرك من تحت الرمل أو الحصى ، لأنه

متى نزع عاد من بعد النقص الى ماكان عليه من قبله ، أيجوز على  
هذا من أمره أن يتطهر فيه ؟

قال : قد قيل بإجازته في الاطمئنانة ، وقيل لا يجوز الا أن يرى  
جريانه ، فيعلم أنه يجرى بما لا شك فيه ، ولعل هذا في الحكم الا أن  
يكون في مقدار ما لا ينجسه في الاتفاق ، أو على رأى ما صار غالبا عليه •  
قلت له : فان كان في وعائه من أسفله ثقبه يخرج منها متصلا بما  
فيه من ماء ؟

قال : فهو من الجارى في قول من نعلمه ، ولا بأس على من رام أن  
يغسل عليه الأنجاس ، فانه لا ينجسه الا ما غلبه فغيره من ذلك •

قلت له : وما جرى من الماء فهو جار وان لم يكن له مادة من خلفه ؟  
قال : نعم هو كذلك ، ولا نعلم أن أحدا يقول فيه بغير ذلك •

قلت له : فان انقطع من أوله وآخره ، وبقي من وسطه يجرى له  
من موضع جريانه بانه حكم الجارى أم لا ؟

قال : نعم قد قيل هذا لأنه جار في اسمه ، وله في الطهارة ما في  
حكمه •



قلت له : قالجارى من الماء الذى يجوز أن يغسل فيه النجاسة  
فى قول الفقهاء ما مقداره عندهم فى جريانه ؟

قال : فهو أن يحمل البعرة من الشاة ، أو ما يكون فى مقدارها ،  
وعلى قول آخر : فعسى ولعل أن يجوز أن يقع على ما جرى كثر أو قل ،  
ويعجبني فى جريانه معنى النظر فيه أن يكون فى مقدار ما يدفع النجاسة  
من الموضع بعد أن يخرج من الشىء الذى يغسل فيه فتنتقله عن مكانه •

قلت له : فإن نضح الماء على شىء من الدم أو العذرة بابا أو رطبا  
فطار منه شىء من بعد أن وقع عليه ؟

قال : فهو على ما بهما على حاله من الطهارة حتى يصح فى ذلك الشىء  
كون انحلاله ، فيجوز لأن يختلف فى صحة فساد وطهارته ما لم تغيره  
ما انحل فيه ، ومع رطبهما فالفساد أولى ما به ، الا أن يكون غالبا  
عليهما ، فعسى أن يلحقه معنى الاختلاف بالرأى فى نجاسته •

قلت له : أليس له حكم الغلبة حتى يصح أنه قد غيره ما قد أصابه  
فوقع عليه ؟

قال : بلى ان هذا لهو القول فيه وقد مضى ما دل على ذلك •

قلت له : وما انتقطع فى ساقية فبقى فى طولهما متصلا بقدر ما اذا  
حرك من أحد طرفيه لم تبلغ الحركة الى طرفه الآخر ؟

قال : قد قيل فيه انه من الكثير ، فلا ينجسه الا ما غيره ، وقيل بالمنع من أن يتطهر فيه من النجاسة على حال ، ويعجبني لن أمكنه أن يعرفه بإباحته ، وأن يعدل عنه الى ما يختلف في جوازه ألا يقع به ، والا فعسى أن يكون له سعة في تطهيره فيه ما لم يظهر له كون ما يغيره على أصح ما في هذا من قول جاز عليه •

قلت له : وما كان في البقاع من البرك والحياض لترده السباع ،  
ربما القبول فيه ؟

قال : فان صح فله معنى في الطهارة ما في أسوارها من قول قد مضى بما فيه من رأى ، جاز لأن يدخل عليه ، وفي الحديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أن لها ما أخذت من أفوانها وبطونها ، ولكم سائر ذلك » مادل على طهارة ما بقى منها •

قلت له : فان لم يصح ، الا أنه الغالب على الظن في الموضع أنها  
ترده ؟

قال : فهو الطهور في أصله باجماع ، وما لم يصح كون ورودها له فهو على حاله ، والظن في مثل هذا لا حكم له ، لعظم ما يدل على ثبوته في دين أو ما دونه من رأى مطاع •

قلت له : وليس على من ظنه أن يسأل من قد حضره عنه ، أن رجا  
في نفسه أن يخبره ؟

قال : لا، أدرى في هذا مقالا يدل بالحق على أن أحدا لزمه فيه  
سؤالا ، كلا بل من قول المسلمين ما أفادنا عدم لزومه ، وكفى من كان  
في ذاته ذا نهى •

قلت له : فان أخبره أحد على الابتداء ، أو من بعد سؤال ترده  
أكله بالسواء ، ويلزمه أن يقبل قوله فيكون الواحد حجة أم لا ؟

قال : نعم ان كان ثقة وعلى العكس في قول آخر •

قلت له : فان أخبره اثنان من أهل العدالة ثقتان ؟

قال : فهذا مالا يختلف في لزوم قبول قولهما لقيام الحجة بهما في  
حكم الظاهر على ما أخبراه بذلك •

قلت له : فان قالوا في مثل الماء انه نجس ، أيكون قولهما حجة  
على من بلغ اليه ، فيصح معه أنهما فيه قالوا ؟

قال : حتى يغسل ما به ينجس من شيء ، والا فلا حجة فيه ،  
لأنه يمكن أن يكون على رأى فيجوز ، لأن يخالف في الرأى الى ماقابله  
من رأى جاز عليه •

قلت له : فالواحد ان أخبره بفساد ما هو له ؟

قال : فعسى أن يكون حجة فيه فيلزمه أن يقبل قوله ، وان لم يكن له أمانة ، الا فيما مضى على ما جاز ، فاني لا أراه مما عليه .

قلت له : فالذى يغترفه في الأوعية من الجرار والأسقية أو ما يكون من الآنية أو تشربه فبلغ به من لا يتقى النجاسة من الأحرار أو العبيد من جملة أهل الاقرار .

قال : فهو على طهارته حتى يصح أنهم نالوه بشيء لا بد معه من نجاسته في الدين أو الرأي على قول هذا في الحكم ، فأما في التنزه فالأحوط لمن أمكنه أن يدع مارا به الى مالا ربية فيه ، فانه في هذا الموضع به أولى ، وان توسع بما جاز له ، فلا لوم عليه .

قلت له : فان شك في أنه وقع به ما ينجسه أم لا ؟

قال : فهو على حاله من الطهارة حتى يصح كونه ، والا فالشك فيه لا يمنع من جواز استعماله ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك .

قلت له : فان كان في آنية فتنجس كله الا واحدا لا يعرفه منها ، وقد حضرته الصلاة ، فاحتاج الى الطهارة بالماء لأداء ما عليه ؟

قال : قد قيل ان له أن يتطهر من أحدهما فيمسك عن ثوبه حتى يجف

بدنه ، ثم يصلى فيرجع الى ما أصابه فيطهره من الثانى ، ثم يتوضأ فيصلى مرة ثانية ، ولايزال على هذا الى آخرها ، فانه لابد من أن يأتى على الظاهر منها ، الا أن عليه من بعد أن يغسل بمالا تسك في طهارته ، اذ قد يحتمل في الآخر أن يكون من النجس على حال •

وقيل : انه يصب من كل واحد فى الآخر حتى يستيقن على نجاستها فيتيمم لصلاته ، وقيل له أن يتحرى الطاهر منها فيتطهر به ، ثم يصلى •

وقيل : ان له أن يعدل عنها الى التيمم لأن كل واحد منها قد صار من المشكوك فيه ، فتركه له أولى به مثل أن يرجع اليه ، وقيل : ان له فى كل من هذه أن يتطهر به لصلاته ، لأن له حكم الطهارة حتى تصح نجاسته • وقيل : ان الماء لا ينجسه شيء الا ما غيره من مفسد له ، والا فهو على طهارته •

قلت له : فان كان جميع ما فيها طاهرا لا واحدا ؟

قال : فهذه مثل الأولى ، فالقول فيهما سواء الا ما زاد على الاثنين فانه لا يحتاج اليه فى هذا الموضع على رأى من قاله ، لأن أحد المائتين طاهر لا محالة ، فلا معنى للمزيد عليه •

قلت له : وعلى هذا القول فيحتاج الى أن يزداد على المفسد منها  
بواحد على حسب ما يكون لها من الاعداد ؟

قال : نعم لأن به وقوع المراد من تأدية الملازم بالطاهر على حال .  
وليس في شيء من تلك الآراء ما يدل على خروجه من السداد ، غير أنني  
لا أرجح في القول رأي من يذهب الى الماء الى أنه لا يفسده الا غيره  
لقربه من الأصول •

قلت له : فالماء المستعمل من الرمل لا يمنع من أن يتطهر به للصلاة .  
فيرفع الحدث على حال أم لا ؟

قال : نعم لأن في الأثر ما أفاد جوازه ، ولن يصح معي في النظر  
على هذا الا هذا فيه ، لأن المنع ليس له ما يدل عليه •

قلت له : فربما يقع به ما يغيره في لونه أو رائحته أو طعمه من شيء  
طاهر في حكمه ؟

قال : فلا يخرج به عن حد المطلق من الماء ما لم يغلب على ذات  
حتى يستهلكه فيلحقه بالمضاف حين لا يعرف بماله من الأسماء •

قلت له : فالمضاف الى غيره ما هو ؟ وما هذه الاضافة أولا  
تخبرني بها ؟

قال : بلى هى اضافة تخصيص الى الواقع فيه أو الى الخارج منه على الخصوص ، وفى هذا مادل فى المضاف على أنه نوعان ، الا أنهما لحكم واحد فهما فيه متحدان من غير ما شك فى ذلك •

قلت له : ان هذا من مجمل القول فى المضافة ، أفلا تعرفنى فى مرجوع بدلنى على ما للأفرادها من أسماء أعرفها يومئذ فى كل نوع ؟

قال : ألا وان كل واحد من نوعيه جنس ما تحته من أنواع تدل على أنه كلا لما قد حواه من أشخاص جزأيه بلا نزاع ، لأن المضاف الى الواقع فيه يأتى جميع ما يحله من شىء يمتزج به فينقله عن مطلق الماء حتى لا يعرف الا به ، فيكون مضافا اليه نحو ما يكون من ماء الأرز أو الباقلا أو اللوبيج أو العصفر أو الزعفران ، الى غير هذا فيه مما به يخرج عن أصله الذى كان عليه •

والمضاف الى الخارج منه ما يكون من المعدن أو النبات أو الحيوان نحو ماء الملح أو الورد أو البطيخ أو القثاء ، أو الألبان الى غير ذلك •

قلت له : فالمنعصر من هذه الأمواه ، والمستقتر على سواء فى هذا المعنى ، أم لا ؟

قال : الله أعلم ، وأنا لا أدرى وجه الفرق مادل عليه من قول أهل

الحق إلا ما زاد في شبيهه من الماء قربا ، فعسى في التطهر به أن يكون من الأبعد أولى ، ولو جاز أن يختلف في هذا الموضع ، فلا أعلم في شيء من أنواعها الطاهرة مع عدم كون ضرره أن يمنع من جوازه شربا •

قلت له : فالمياه المضافة الى ما له حكم الطهارة تقوم في ازالة النجاسة ، وجواز التطهر من الجنابة والتوضؤ للصلاة مقام الطهور من الماء أم لا ؟

قال : لا أدري في هذا جوازه الا في حق من أعدمه أو منع منه ، فربما يجوز فيه على قول لعجزه عنه أن تكون مجزية له وحدها ، وقيل مع التيمم ، وفي قول ثان : ما دل على المنع من جوازها في شيء من هذا بالقطع •

وفي قول ثالث : ما دل على أنه ت زال بها النجاسات ، لأنها طاهرة في نفسها ، ولا تؤدي بها العبادات الا أنه يبقى الكل من أنواعها ، ولا شك أن الغسل لما يكون من النجاسة في موضع لزومه أو جوازه من أنواع العبادة في حق من رام وجه الله به يومئذ فأراد •

ولعل التطهر من الجنابة الوضوء والصلاة ، وما أشبهها أن يكون مراده ، ويعجبني لرأى من أجازها في هذا الموضع ، لأنها مشبهة للماء ،



فان تيمم معها فهو الاحتياط ، لما فيه من الخروج في تأديته على حال .

قلت له : فالذى يكون منها أقرب الى الماء المطلق في ذاته شبها لما به من الطاقة أولى من الذى هو أبعد منه لما فيه من كثافته ؟

قال : نعم على رأى من يقول فيها بالاجازة ، لأن في الأثر ما يدل على أنه كذلك مع ما يؤيده معنى في النظر لما به من المشاكلة من مزيد يقربه من المماثلة زيادة على ما دونه في ذلك .

قلت له : وما أصابه من بدن أو لباس أو مأكول أو مشروب ، أو وقع عليه من شئ طاهر فهو على حاله من الطهارة لعدم ما به من بأس ؟

قال : نعم لأن الماء طهور في نفسه ، ومجاوزه الطاهر له لا تجوز أن تكون موجبه لفساده في طهارته ، وان كان خالطه لا، من نجسه ، وما يخرج من أنواع طاهرة في الرأى أو الاجماع ، فله ما في أصله من حكم صح فيه فجاز عليه الا لحادثة توجب في حكمه كون نقله الى ما نزل اليه تارة من ذاته مع الارادة أو عدمها قياسا له بمثله ، وأخرى في معارضة له من غيره والله الموفق لخيره .

قلت له : فالخل واللبن من بعده ، أو ما يحل من الأنبذة ، أيجوز أن يتطهر بها للصلاة أو من الجنابة أو من أعدمه الماء مطلقه ومضافه أم لا ؟

قال : قد يمنع جوازها في رأى من يقول انه لا يقع عليها اسم الماء مطلقا وقيدا ، لأنها في الخارج عن اسمه أبدا • وفي قول آخر : مادل على الاجازة لما في الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في النبيد : « نمره طيبة وماء طهور » •

وفي الأثر عن ابن عباس أنه سئل عن الموضوء به فقال : ماء زلال وثمر حلال • فان صح جاز في الخل لأن يكون على ما به لما بينهما من متسابة ، واللبن على هذا لاحق بهما ، الا أنه لابد من أن يكون على ما في المضافة من قول في التيميم معها •

قلت له : وما لم ينحل من التمر في الماء قدر ما يخرج عن اسمه ؟  
قال : فعسى أن يكون بعد على حكمه ، ولا أعلم أنه يصح فيه فيجوز عليه الا ذلك •

قلت له : فان خلط الماء باللبن فامتزجا ؟

قال : فالحكم لأغلبهما ، فانه أولى ما بهما على معنى ما جاء فيهما من قول المسلمين في ذلك •

قلت له : فالماء المطلق ان خالطه شيء من مضافه على هذا يكون أم لا ؟

قال : فالذى يقع لى فى هذه أنها مثل الأولى فالقول فيهما واحد ، لعدم ما يدل على الفرق ، وان صح ما أراه ، والا فالرجوع الى الحق أولى .  
قلت له : فالذى يعسل به الآنيه فى حين من شيء طاهر مثل الأظعمة ، أو ما يكون من عجين ؟

قال : قد قيل فيه انه لا يجوز أن يتوضأ به ، وعلى من فعله فصلى به ما عليه أن يعيد صلاته ، وفى قول آخر : مادل على جوازه ، وأنه من المستعمل فى رأى من قتاله أولى ما لم يغيره ذلك .

قلت له : فان طبخ بسر أو ريحان فغير لونه ؟

قال : خفى هذا قيل انه لا يجوز أن يتوضأ به لصلاته ، ولا أن يغتسل من جنابه ، ويعجبني رأى لا يمنع من جوازه ما لم يخرج به عن حد المطلق الى ماله من اضافة اليه .

قلت له : فان سجن على النار فجعل فى شيء من الريحان أو ما يكون له ريح طيبة أو لا من الأشجار ماذا له من حكم الطهارة ؟

قال : خفى الأثر أنه لا يجوز أن يتطهر به للصلاة ، لأنه مستعمل بالتسجر ، فلا تؤدى به الفرائض وان طهر به ميت جاز لأنه لا فرض عليه .

وفى قول آخر : أنه أن أريد به صلاح الشجر فهو مستهلك ، وإن  
أريد به صلاح الماء وطيبه جاز وقد مضى من القول ما دل فى هذا على  
ماله من حكم فى موضع لغيره أولاً وكفى •

قلت له : فإن وقع عليه فى موضعه القائم به شئ من ورق الشجر ،  
أو ثمرة فببقى فيه حتى تغير طعمه أو لونه ؟

قال : قد قيل بالمنع من جواز التطهر به ، لأنه من المستعمل فى قول  
من رآه ، وعلى العكس فى قول آخر ، لأنه لم يستعمله أحد ، فيكون  
مستعملاً •

وقيل حتى يتغير لونه لا ما عداه من طعمه أو ريحه ، فإنه لا بأس به ،  
ويعجبني رأى من يجيزه ما لم يبلغ به تغيره حد إضافة الى ما وقع  
فيه ولا بد •

قلت له : فالماء المستعمل فى قول المسلمين على حال ما هو ؟

قال : قد قيل فيه انه ما غارق البدن من الوضوء أو الغسل أو  
بقى عليه •

قلت له : وما فارقته من أحد هذين فاجتمع فى اثناء أو غيره ، هل  
يجوز أن يشرب على حال وما أصابه من الأطعمة ، أو عمل به جاز أن  
يؤكل أم لا ؟ أو فرق بين الأمرين ؟ •

قال : الله أعلم ، وأنا لا أدري به من قول يجوز أن يصح فيه لعدله  
الا ما يدل على جوازه في مثل هذا الا، أن يكون استعماله فيما لا بد وأن  
ينجس من أجله ، والا فلا يمنع من شربه ، لا من أكل ما يقع عليه أو  
يعمل به ، لأنه بعد على طهارته وحله ، ولا، أعلم أن أحدا يقول فيه  
بغير هذا أبدا .

قلت له : فان تطهر أحد لصلاة أو من جنابة بعد زوال ما به من  
الأذى هل لمن أراد أن يرجع اليه فيتطهر به لشيء منها مرة أخرى الأداء  
ما عليه أم لا ؟

قال : ففى قول الفقهاء ما أفاد المنع من أن يؤدي به الفرائض من  
الوضوء أو الغسل من الجنابة والماء يجوز لما به في نفسه من  
طهارة أن يزال به ما يكون من نجاسة على قول ، وقيل : لا يجوز  
لأنه ما قد هلك ، فلا ينتفع به في تنىء من نحو هذا ما وجد الطهور  
من الماء .

قلت له : فان لم يوجد غيره ، ما القول فيه ؟

قال : فهذا موضع الرأى في حق من اضطر اليه يومئذ لأداء ما عليه  
من فرض في الوضوء أو الغسل من الجنابة لرأى من أجاز له على انفراده .

وفي قول آخر مع التيمم ، وقيل : لا يجوز على حال ، لأنه مستهلك ،  
الا أن الثانى من هذه الآراء أعجب الى ما فيه من الاحتياط ، لأنه مع  
فعله ، لابد وأن يكون مؤديا لما عليه من فرض فى وضوئه أو فى غسله  
من الجنابة فاعرفه •

قلت له : ومادام فى البدن لم يباينه جاز أن يمسح به فى الوضوء  
أو الغسل ؟

قال : هكذا قيل ، ولا أعلم أن فى قول أهل العدل ما يدل على أنه  
يختلف فى هذا الفصل ، اذ لا يجوز أن يصح فيه ما خالفه على حال •

قلت له : وما أباينه فوق فى الاناء الذى يتوضأ أو يغتسل منه  
فخالطه ما به من الماء من بعد أن استعمل ، ما القول فيه ؟

قال : قد قيل انه لا يفسد عليه فى اناء حتى يكون الراجع اليه قدر  
ثلثه • وفى قول آخر : حتى يكون أكثر ما فيه ، وقيل : بجواز ما يكون فى  
مقدار ما يجزيه لوضوئه أو غسله أن لو اغترفه ناحية ، فلا يستفرغه ،  
لأنه لم يستعمل مستهلكا فيمنع من فعله •

قلت له : فان غارقه من قبل أن يمسح به ؟

قال : فعسى ألا يصح فى هذا على حال الا ما قيل فيه انه لا من  
المستعمل ، لأنه لم يجز عليه بعد حكم الاستعمال •

والله أعلم ، فينظر في ذلك كله ، فان صح جاز والا ترك الى ماشك  
في عدله .

✽ مسألة : عن الشيخ أحمد بن مفرج ، وعن سطح عليه نجاسة  
ثم يضر به الصب ، ويقطر على أهله يفسد ذلك القطر أم لا ؟ •

الجواب : اذا كان الماء غالبا جاريا فلا يفسده ، والله أعلم •

قال غيره : وأحسبه الشيخ أبا نبهان : صحيح ، وللجاري حكم الغلبة  
حتى يصح تغييره بما يدل عليه ، واذا كان واقفا فله ما فيه من قول في  
رأى ، الا أن يكون كثيرا •

والله أعلم فينظر في ذلك •

✽ مسألة : عن الشيخ ورد بن أحمد ، وسألته عن ماء وجد فيه أثر  
كلب هو ينجسه ؟

قال : لا ينجسه حتى يرى الكلب بعينه يطاء فيه •

قال غيره : وأحسبه الشيخ أبا نبهان ، نعم لما في الأثر عن أبي  
الحواري من دليل عليه ، وعلى العكس من هذا في قول بشير أو سعيد بن  
الحكم ، ولا ينبئك مثل خبير •

والله أعلم فينظر في ذلك •

✽ مسألة : ومن جواب الشيخ الفقيه صالح بن سعيد الزامل ، وفي اللجل اذا كان فيه ماء ولا يخرج منه الماء ، أيجوز الغسل من الجنابة وغير الجنابة والوضوء للصلاة ، وغسل الثوب ، وغسل الأواني أم لا ؟

الجواب : انه مكروه ذلك والله أعلم •

قال غيره : وأحسبه الشيخ أبا نيهان قد قيل في الغسل من الجنابة أنه يجزىء فيه صاع ، وفي الوضوء مد من ماء ، ولا أعلم أنه يختلف في هذا من قول أهل العدل ، وعلى من قدر عليه أن يؤدى به ما قد لزمه فان أمكنه أن يتناوله فيطهر به ناحية ، فهو الذى أحبه •

وان توضأ أو اغتسل فيه ما به يمسح منه ، فيرجع اليه ، وليس له مادة تدخله أو تخرج منه ، جاز لأن يجزئه على قول اذا كان في اعتباره أنه لا يستفرغه ، فيستعمل مستهلكا •

وعلى قول ثان فيحتاج في غسله الى صاعين ، وفي وضوءه الى مدين ، كيلا يكون ما به يرجع أكثر منه ، فيرجع في جوازه في رأى من قاله •

وعلى قول ثالث : فيحتاج الى ما زاد على ثلاثة أصواع في تطهيره من



الجنابة ، وعلى ثلاثة أمداد في وضوئه لئلا يكون الراجع اليه مقدار ثلثه  
لرأى من لا يجيزه معه •

وعلى قول رابع : فلا يحتاج الى المزيد على ثلاثة أمثاله لرأى من  
أجازه حتى الثلث بكماله ، فان جوازه الى ما فوقه ، فزاد عليه فلا جواز  
له في رأيه ، وان كان ما دونه الأصابع في غسله ، أو المد في وضوئه  
يجزيه لما قد عرفه من نفسه عادة ، أن لو اعترفه جاز رأى في هذا من  
تضعيفه لجوازه في كل قول من هذه الآراء أن يكون على مقداره •

وأما أن يغسل فيه النجاسة حتى يكون في كثرته قدر ما لا ينجسه  
الا ما غيره ، والا فلا الا على رأى من يقول في الماء ألا يفسده الا ما غلب  
عليه غيره ، انما قبله أكثر ما فيه من القول ، وهذا أقرب الى الأصول ،  
فالمعمل به سائغ في العقول ، والله أعلم •

✽ مسألة : عن الشيخ الأمجد صالح بن محمد بن صالح بن  
عبد السلام بن عمر ، اختلف الناس في تنجيس الماء وطهارته على سبعة  
أقوال ، والسابع أن الماء لا ينجسه الا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه ،  
والله أعلم •

وجاء في الخبر أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وعمر بن العاص  
مرا على حوض معه راعى ، فقال عمرو بن العاص : يا راعى أترد السباع

جوضك ؟ فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : يا راعى لا تخبرنا ، وفى هذا القول من عمر معان من الفقه :

أحدها : أن الماء حكمه الطهارة حيث وجد حتى تعلم نجاسته •  
والثانى : أن سؤر السباع نجس •

والثالث : أن قول الراعى خجة ، ولأجل هذا ورد الخبر •

والرابع : أن السؤال عن مثل هذا ليس بلازم ، والله أعلم •

قال غيره : وأحسبه الشيخ أبا نبهان ، نعم قد قيل هذا كله الا أنه وإن ذكره أولا بأنه قد قاله ، فذى المصنف مادل على أنه لغيره بحروقه ما قدمه على الخبر أو أخره ، الا ما زاده من قوله والله أعلم •

والا فهو لمن تقدمه لفظا ومعنى من غير ما شك عند من علمه بأنه لا من قوله ، ولا من قول الشيخ وضاح ما به قد صدره ، وأن فى جوابه يؤخذ بلفظه ، فانه أيضا من فعله •

ألا وإن أكثره على هذا الا ما غبره آخر فأحاله عن أصله حتى أخرجه عما وضع له فأريد به والا فهو كذلك ، وقد مضى ما نقله فى أسار السباع من رأى وكفى •

والله أعلم فينظر فى ذلك •

## الباب الثامن والعشرون

### في طهارة البئر والدلو والرشا ونجاستها

من جواب أبى نيهان الخروصى : في البئر اذا حلتها النجاسة هل  
يفسد ماؤها قل أو أكثر أم لا ؟

قال : فهو على ما في الماء الراكد من حكم في قليله وكثيره تارة في  
اتفاق ، وأخرى في تعارض من الفقهاء ، وبالجمله فان كان ماؤها كثيرا  
فهى مستبجرة ، ولا يفسدها الا ما غيره ، وان كان قليلا فالرأى مختلف  
في فساد طهارته ما لم يغيره لونا أو طعما أو ريحا •

وفي قول آخر : أن الرائحة عرض فلا حكم لها الا أن ما قبله أكثر ،  
وان قبل بالعكس ففى الأثر ما دل على ذلك •

قلت له : فالمستبجرة ما هى ، أخبرنى عنها لما به أعرفها ؟

قال : ففى قول الفقهاء انها هى التى لا تنزعها الدلاء لكثرة ما فيها  
من الماء •

قلت له : فنزعها الدال في هذا الموضع على قلة مائها ما حده ؟

قال : فهو أن ينقص عن أصله الذى كان عليه من قبله حالة نزعه  
منها في بعض القول ، وقيل : مادام دلوها يخرج ملؤه •

وفى قول آخر أكثر من نصفه ، فالنقص لا من نزعها ، وقيل حتى يخرج أقل من نصفه أو ثلثه وقيل : مادام يفرغ ماؤها فراغا لا ينتفع به معه الا أن يكون فى هذا مضرة ، والا فالنزع هو الفراغ •

قلت له : فالنزع من مائها من شرطه لمعرفة نزعها أن يكون فى مقام واحد أم لا ؟

قال : نعم قد قيل هذا فيها ، ولا أعلم أن أحدا يقول بغيره فى ذلك •

قلت له : وما مقدار ما ينزع منها لمعرفة مستبحرة أم لا ؟

قال : قد قيل فيه بأربعين دلو ، وفى قول آخر : مادل على الخمسين ، وقيل هو أن يقوم الرجل الشديد عليها ، فينزع منها حتى يغلب ، فان لم تنزع غلب بحر •

قلت له : فهل لا فرق فى الذى يكون قدر قامتين من غرضه ، أو أربعين قلة أنه من كثيره ، ولا يفسده الا ما غيره من النجاسة كما مر فى رأكده بذكره ؟

قال : بلى ان هذا قد قيل به الا أن الآبار مختلف فى صغرها ، أو ما يكون من كبرها فتقديره بالقلة أولى من القامتين ، لما بهما من العلة ، الا أن يكون فى مقدار الأربعين ، أو ما زاد عليها فيجوز ، لأن شيئا من

قول انه لا يفسده الا ما غلبه من النجاسة فغيره ، وانه لأكثر ما فيه من رأى جاز عليه ، لأنه موضع رأى ما لم يبلغ حد ما اتفق في حكمه على أنه من الكثير في اسمه •

قلت له : فان وقع بها من النجاسة ماله عين مرئية في ذاته ، فلم يغير ماءها لكثرتة ؟

قال : فلا أدري فيه الا أنه في هذا الموضع بعد على طهارته ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فان نقص ماؤها عن كثرتة مع بقاء مائها من هذه النجاسة في عين قائمة في ذاتها حتى أخرجها عن حد المستبحرة لقلته ؟

قال : فأحق ما بها في عدل النظر أنه يرجع الى حكم التقليل بما فيه من رأى ما لم تغيره بدليل ما في الأثر من شاهد عليه •

قلت له : فان كان قد هلك ما قد وقع بها فعدم ما له من غير حال كثرة مائها ؟

قال : فهي على طهارتها ، وان نقص ما بها من الماء ، فقتل على هذا من أمرها الا أن يظهر عليها من آثاره ما يدل على نجاستها •

قلت له : فان تنجس ماؤها في كثرته على رأى أو في اجماع فكيف يكون الوجه في رده الى ما كان عليه من طهارته ؟

قال : فهو ينزح ما قد تغير حتى يزول ، فانه لا حد له ، الا زواله لما قد جل من نزحها أو كثر .

قلت له : فان كان ما بها من الماء في مقدار ما ينجس لما يقع عليه ، وان لم يغيره رأى من قاله فيه لقلته ؟

قال : فهذه قد قيل فيها أنه ينزح منها أربعين دلوًا ، وقيل بخمسين الا أن يفرغ ماؤها قبل ذلك ، وفي قول آخر : أنه ينزح كله أو مقداره ان لم يقدر عليه ، وقيل تدفن فلا ينتفع بها ، وفي هذا ما دل على أنها لا تطهر انه شاذ من الآراء وما قبله أظهر والأول أكثر .

قلت له : 'فالدلو الذى ينزح بها لطهارتها ما مقداره ؟

قال : ففى قول الفقهاء ما دل على أنها تنزح بدلوها ما لم تخرج في التسمية على الدلاء ، فان خرج عنها فالوسط منها هو الذى يرجع اليه في نزحها .

قلت له : فان أخرجه صفره عن اسمها أو كبره فما القول فيه

كذلك ؟

قال : نعم لأن الأثر مادل على ذلك •

قلت له : فان كان لها دلوان أو أكثر بينها وبين مقدارها ، فبأيها

تنزح ؟

قال : بالأكبر في بعض القول لا بالأصغر ، وقيل بأوسطها في الحكم ،  
وبأكبرها في الاحتياط ، وقيل بأغلبها في نزع الماء فيها •

قلت له : فان كان للزجر دلو كبير ، وللاستقاء دلو صغير ، فهل من  
قول انها تنزح بالذى به ينزع الماء حال نجاستها أم لا ؟

قال : نعم قد قيل هذا في الأثر ، ولا أدري ما يمنع من تبوته على  
حال في النظر •

قلت له : فان لم يكن لها الا دلو واحد ، فلا يجوز أن ينزح بأكبر من  
دلوها ، أو أصغر على حسابه ؟

قال : بلى أن هذا قد قيل بجوازه ، وهو كذلك لعدم ما يدل على  
المنع من ذلك •

قلت له : فان كان ما أصابها من النجاسة فأفسدها له عين قائمة  
بها مثل الميتة أو الدم أو العذرة ؟

قال : فيحتاج في طهارتها الى أن يخرج منها قبل نزعها ، والا فلا طهارة لها الا أن يزيد ماؤها حتى يبلغ مقدار ما لا يفسده الا ما غلبه فغيره .

قلت له : فان لم يقدر على ازالة جميع ما لها من عين الا باخراج ما بها على وجه الأرض من طين ؟

قال : فلا بد لطهارتها من ازالة عينها بما به يقدر عليه من اخراج طينها ، وقيل بدفنها حتى يأتي الطين على ما بها من الماء فيستهلكه في الحين ، ثم تحفر وبعده فتنزع كما به يؤمر ليرفع عنها ما قد نزل بها فتطهر من غير ما شك في ذلك .

قلت له : فان خلى ما بها من نحو هذا مدة من الزمان حتى ذهب بالكلية فلم يبق له عين ولا أثر ، ما الذي لها من حكم في عدل القضية ؟

قال : فعسى أن يجوز فيها على قول لأن يكون من طهارتها ما في الشرع من أدلة عليه ، الا أنه من الفرع .

قلت له : فان بقى على هذا من الميتة عظمها مجردا لا لحم فيه ولا دسومة ولا مخ ما حكمها ؟

قال : ففي الأثر ما دل على أنه لا بأس بها على من أمرها ، الا أنه



قد يجوز في رأى آخر لأن يكون على فسادها حتى تنزح من بعد أن يخرج منها ، لما في العظم من قول في رأى جاز لأن يصح في الحكم •

قلت له : فالقملة تقع عليها وهي حية ، ما القول فيها ؟

قال : ففى قول أبى ابراهيم انها على طهارتها حتى يصح انها قد ماتت فيها ، ولا أعلم أن أحدا يخالفه في ذلك •

قلت له : فان صح موتها في علم أو ما دونه من حكم انفسد بها ؟

قال : نعم الا على رأى من يقول في الماء أنه لا ينجسه الا ما غلبه غيره وان قل •

قلت له : فعلى قول من يذهب في هذا الموضع الى نجاستها ؟

قال : فلا بد على قياده لطهارتها من أن ينزح من مائها قدر ما يردده الى الصلاح بعد فسادها ، وفي قول آخر انها الا تطهر الا أن يكون من ازالة طينها ، وقيل حتى يدفن ماؤها ثم تحفر فتنزح في الحال أو بعده فتطهر من حينها ، والا فلا طهارة لها بدونه من الحكم لأن لها ذاتا ، ولا بد لطهارتها من أن يخرج منها قبل نزحها ولن يصح خروجها في رأى من قاله الا بذلك •

قلت له : فالشاة تقع فيها فتخرج منها حية أتنجس لوقوعها أم لا ؟

قال : نعم في بعض القول ، لأن بها مجرى البول ، وعلى العكس من هذا في رأى آخر ، لأن الشاة طاهره ما لم يصح بها نىء من النجاسة في الحال •

قلت له : وما أفسدها من نىء له ذات في عين قائمه بها تم راد مأوها فكثر حتى غلب على ما أصابها فاستبحر ؟

قال : فهذا موضع ما قد قيل فيه انه قد طهر ، وان قل من بعد فلا يرجع الى حكم النجاسة أبداً ، فافهم ماذكر •

قلت له : وما تغير بالنجاسة فنزح منها أربعون دلوا أو أكثر فبقي على تغيره ما القول في حكمه ؟

قال : فهو على فساده ، ولا أعلم أن أحدا يقول بتغيره فيه لعدم سداده •

قلت له : فان زال تغيره بالنزح فصفى قبل الأربعين أجزاً لطهارتها فكفى ؟

قال : فلا بد في العدد من استكمالها لما أريد به فيه من الطهارة ،

والا. فهو على حاله ، وعسى أن يجوز مع عدم ما قد غيره بالنزح أن  
يظهر لزواله •

قلت له : فان فرق بالنزح أو جمعه فلا فرق ؟

قال : نعم في بعض القول ، وقيل حتى يكون في مقام واحد ، فان فرقه  
اعاده ، والا فلا يجزئه ؟

قلت له : فان أجر في نزحها واحدا أو أكثر ما لقول فيه على هذا يكون ؟

قال : هكذا قيل ، وهو كذلك لعدم ما يدل على فرق ما بين ذلك •

قلت له : فان فرغ ماؤها كله من قبل أن يتم نزحها ، ثم جرى فيها من  
عيونها ، ايلزمه من حادثه أن يتمه ؟

قال : قد قيل هذا وعلى العكس في قول آخر أنه قد نبع من عيونها  
بعد ما جمع ، فهو اذن طاهر في أصله أو كونه بها لا يقتضى في ذاته فسادا  
الا اللنجاسة في طينها فيمنع من أن يصح في حادثه أن يكون على هذا  
الا أن يكون من بعد اخراجه •

قلت له : فآخر دلو في نزحها طاهر أم لا ؟

قال : نعم في بعض القول ، وقيل بفساده •

قلت له : وما قطر من الدلو فرجع في مائها حالة نزحها ؟

قال : فهذا لا يقدر أن يمتنع منه فلا بأس به •

قلت له : فيجوز أن تنزح بدلوا نجس لا من قبلها فيجزيء

لطهارتها ؟

قال : قد قيل بالاجازه ، وقيل بالمنع من جوازه حتى يغسل •

قلت له : فان تم نزحها ، أتطهر الدلو معها ؟

قال : هكذا قيل ، ولا أعلم أنه يصح فيه الا هذا ، الا أن يكون ليس

بطاهر من قبل أن تنزح به فيختلف في أنه يطهر معها أولا على رأى من

أجازه في نزحها ، وعسى في طهارته على هذا الرأى أن تكون هي الأولى

لعدم ما يدل في الحق على صحة الفرق •

قلت له : وعلى قول من لم يجزه ؟

قال : فلا يصح على قياده في كل منهما الا أنه بعد على فساد •

قلت له : فالرثا الذى به يحمل دلوها طاهر من بعد الفراغ ، أو

نجس فيحتاج أن يغسل ؟

قال : قد قيل بطهارته ، وفي قول آخر مادل على نجاسته ان ناله

شئ من مائها قبل أن يتم نزحها •

قلت له : وما كان عليها من حجارة أيلزم أن تغسل من بعد أن يتم  
نزحها ؟

قال : نعم في بعض القول ان أصابها شيء من مائها قبل أن يح  
بطهارتها ، الا أن يقدر عليه الا أن يعود الماء اليها ، فالقول فيها أنه  
لا يلزم غسلها ، وفي قول آخر : أن لها حكم الطهارة معها ، لأنها أن تغسل  
لم يمتنع الماء من أن يرجع بها •

قلت له : ونحوها منها من الماء النجس ما لها من بعد أن تنزح  
فتطهر أم لا ؟

قال : نعم قد قيل هذا لأن ما يلافيها من فساد ، فلا يقع عليه من  
مائها ما يزيله فيرده اليها حتى يطهرها معا •

قلت له : فنزحها بلا نية مقدار ما به يطهر يجزىء لطهارتها ؟

قال : نعم في بعض القول ، وقيل لا يجزىء الا أن ما قبله أصح ،  
اذ ليس المراد بالنزح الازالة ما بها من الفساد ، وقد حصل بما لا شك  
فيه على أى وجه فعل •

قلت له : فان وقع بها ما قد أفسدها ، فتطهر منها أحد وصلى  
فريضة ثم صح معه فسادها من بعد ما حال ثيابه وصلاته ؟

قال : فان احتمل في وقوعه بها أن يكون من بعد أن تطهر منها ، فلا تىء عليه فيهما ، والا فلا بد من غسل ما أصابه من بدنه ونيابه ، ولا من بدل ما صلاه به .

قلت له : فان لم يدر متى ما كان وقوع ما بها وجد من مفسد لها ؟

قال : فهذا موضع ما قد قيل به يبدل صلاته ، وثلاثة أيام ، وفي قول ثان : صلاة يوم وليلة ، وفي قول ثالث : آخر صلاه صلاها منها مذ صح معه ما بها ، وفي قول رابع : لا شىء عليه الا أن يكون تغيرها لونا ، أو طعما أو ريحا ، فانه يبدل جميع ما صلاه منذ أنكرها ، والا فلا يفسد في حقه الا حين علمها فظهر له كون فسادها ، ومعنى أن هذا في الحكم وما قبله في الاحتياط .

قلت له : فان وجد فيها فأرة ميتة من بعد أن توضا منها ، فصلى ولم يعلم متى وقعت فيها ، ولا أنكر تغيرها ؟

قال : فهذه هي الأولى ، فالقول فيهما واحد لعدم فرق لما بينهما ، وفي قول آخر : ان وجدها ذاهبة النسر صلى ثلاثة أيام ، وان كان لم يذهب شعرها بعد صلى يوما ، وقيل : لا نقض عليه حتى يعلم أنها فيها حين وضوءه منها ، وفي قول موسى بن علي مادل على هذا .

قلت له : فان وجدها على هذا من قبل أن يتوضأ منها متعيرة الطعم أو اللون أو الريح ؟

قال : فان صح في كون تعيرها أنه من هذه الميتة مهي نجسه ، وما صلى به منها من فرض أبدله ، وما أصابه من مائها شيء في بدنه أو أشبههما ، فلا طهارة له حتى يغسل ، وان أمكن أن يكون في غيرها ، فالاحتياط في الغسل لما ناله مع البذل لما صلاه منذ أنكرها ، وأما في الحكم فلا يصح فسادها الا حين وجدها •

قلت له : فان أخبره أحد أنه وجدها فيها ما به ينجس أن لو صح من ميتة أو غيرها ، أيلزمه أن يقبل خبره أم لا ؟

قال : نعم في بعض القول ان كان من أهل القبلة ، وان لم يكن على حال في محل النهمة بانتهاك ما يدين بتحريمه في مثل هذا من النجاسة ، وقيل ، حتى يكون ثقة ، والا فلا يكون حجة في ذلك ، وقيل : ان الثقة حجة فيما أقبل اليه لا فيما مضى عليه ، وقيل : ليس بحجة الا تقبيلان لا ما دونهما ان شهدا الا على فعلهما ذلك •

قلت له : فالصبي ان أعلمه بما قد أفسدها ؟

قال : قد قيل فيه انه يقبل قوله ان كان قد صار بحال من يحافظ

على الصلاة ، وعلى قول آخر : فنيجوز له ألا يقبله لأنه لا تقوم به الحجة عليه ، الا أن يطمئن في نفسه الى قوله فيعجبني لمن أمكنه من طريق التنزه عنها ، لأن يدعها الى ما هو أنفع منها ، وان أخذ بما جاز له في الحكم ، فلا لوم فيه على من توسع به في ذلك •

قلت له : فالعبد مثل الحر ، والمرأة والرجل فيه سواء ؟

قال : فعسى أن يكون كذلك لعدم ما يفيد الفرق في ذلك •

قلت له : فالواحد ان أخبره بما يدل على طهارتها بعد أن صح معه كون نجاستها ، أيجوز له أن يقبل قوله أم لا ؟

قال : نعم لأنه حجة له في بعض القول ان أمنه على قول ، ولم يتهمه في صدقه ، وعلى العكس في قول آخر الا أن يكون ثقة ، وقيل : حتى يكونا ثقتين والا فالواحد ليس بحجة في ذلك •

قلت له : فالواحد الثقة على رأى من أجازة يكون حجة في الحكم ، أو الاطمئنان ؟

قال : قد قيل فيه بالأمرين لما به من الثقة والأمانة الا أن هذا من حقوق الله ، فالقول بهما سائغ في ذلك •

قلت له : وما دونه في المنزلة ان أمن على ما يقوله ؟



قال : فأخبرى به أن يكون على قولين فى جوازه ، وقد مضى من القول ما دل على هذا ، وقد كفى عن اعادته أخرى ؟

قلت له : فالقول فى المأمون من بالغ أو صبى حر أو عبد ذكر أو أنثى ، على هذا يكون ؟

قال : نعم قد قيل فيه بأنه كذلك ، الا أن فى قول الشيخ أبى سعيد رحمه الله ما دل على ذلك •

قلت له : فان أمره أن ينزحها ، ثم رجع اليه فأخبره أنه قد فعله من بعد أن مضى عليه مقدار ما فيه يمكن صدقه ، هل له أن يقبل قوله ؟

قال : فهذه هى التى فى غسله لما قد تنجس من الثياب من أمره ، وقد مضى من القول ما دل على ما بها من رأى فى عدله ، وكفى عن اعادة ذكره •

قلت له : فان علمها بنجاسة ، وهى لغيره ، ثم أتاه أحد منها بماء بعد أن سار عنها فلم يدر ما كان من أمرها ؟

قال : فعسى فى جوازه على هذا من بعد أن يصح معه بأنه عالم بها أن يكون فى معنى خبره بما فيه من قول فى رأى •

قلت له : فان أفسدها على من هى له ، أيلزمه مع القدرة أن يردّها الى الطهارة أم لا ؟ •

قال : نعم الا أن يرضى له بتركها ، والا فالقول كذلك ، ولا أعلم أنه  
يختلف في ذلك •

قلت له : فإن لم يتفق على نجاستها لما بها من قول في رأى  
بطهارتها ؟

قال : فلا بد وأن يكون في لزومه على ما بها من القول ، الا أن يحكم  
به عليه من ليس له أن يخالفه أو يراه لازما له لا غيره في ذلك •

قلت له : فإن أراد صاحبها أو من جاز له أن يدعيها فيحفر قريبا  
بئرا أخرى ، ما مقدار ما يفسح عنها ؟

قال : ستة أذرع ما دار بها في بعض القول ، وقيل : عشرة أذرع ،  
وقيل خمسة عشر ذراعا وقيل : بأربعة في أعلى الماء ، وستة في يمينه  
وشماله ، وثمانية في أسفله ، وقيل : ليس له حدد في الذرع ولكنه يعتبر  
وَصُولُ النَجَسِ إليها بما يدل نحو القبر والقطران ، فإن ظهر بها يومئذ  
فتغير ماؤها على فسادها لو صوله إليها وختلاطه بمائها والا فهي طاهرة •

قلت له : فإن دفنها فالقول في الفسح عنها أعلى هذا يكون ؟

قال : لا. قد قيل في هذا الموضع له أن يحفر قريبا حيث أراد ، ولا  
بأس الا أن يظهر ما يدل على بلوغ النجاسة الى هذه الأخرى ، والا فلا

فساد • وفى قول آخر : أنه يفسح عنها أربعة أذرع رواه بعض من تأخر •

قلت له : فان كنته ما قد فعله بها من افساده لها لا لعذر يكون له حتى تطهر منها من هى له أو غيره ثم أعلمه ؟

قال : قد أقوله فانه قد ظلمه ، فان يصح على هذا أن يلزمه ، وليس عليه من تصديقه شيء فى الحال ولا فى الماضى ، ولا فى استقبال ، وان كان من قبل ثقة فقد أبطل ما له معه من ثقة فى أمانة بما أقر به على نفسه من خيانة •

قلت له : فان أقر أنه أفسدها عمدا ؟

قال : فليس عليه أن يصدق فى قوله ، فان صح بغيره والا فهى على طهارتها ؟

قلت له : فان أبى من تصديقه فيها أله أو عليه أن ينزحها على الرضا من ربها ؟

قال : لا من أجل أنها لمن هى له ، فالأمر فيها اليه لا لغيره الا لمعنى أجازته ، وليس هذا من ذلك •

قلت له : فان صدقه فلزمه أن ينزحها ، أله أن يأمر به من يأمنه  
فيجزئه انه أجابه ؟

قال : هكذا قيل •

قلت له : فان ترك لها علامة لمسانع له من ذكره ، ما القول فيه على  
هذا من أمره ؟

قال : فعسى أن يجوز لأن يلحقه من الرأي معنى ما في مثله ، وان  
قيل في هذا الموضع أنه لا يقبل قوله لأنه من فعله ، والله أعلم بعدله  
فينظر في هذا كله ، ثم لا يؤخذ منه الا بالحق ، فان غيره لا جواز له  
على حال •

✽ مسألة : وجدت في شيء من الرقاع ، واذا انزحت البئر ولم يخرج  
ما فيها من خشب أو حطب أو خوص ، أنتهر هي وما فيها أم لا ؟

الجواب : وبالله التوفيق ، والذي حفظته من آثار المسلمين أنه لا  
يلزم اخراج شيء من البئر النجسة الا ما كان من ميتة أو عظام ميتة أو  
نجاسة من الذوات لها عين مرئية والله أعلم •

قال غيره : وأحسبه الشيخ أبا نبهان ، والذي معي في هذا كله أنه  
ما شرب من فاسد مائها فهو كمثله ، ولا بد لطهارتها من اخراجه قبل

نزحها ، والا فلا طهارة لها معه ، لأنه نجس في حكمه ، والله أعلم فينظر  
في ذلك •

✽ مسألة : من الضياء ، وقيل ان موسى بن علي توضع يوماً من بئر ،  
وكان كثير الشكوك ، فلما انصرف ، وقارب ليدخل المسجد اتبعه رجل  
فقال ، ان البئر وجدت فيها ميتة ، فقال لعلها سقطت بعدنا ، قال : فانها  
منفسخة ، قال : لعل طيرا اختطفها وألقاها في البئر •

## الباب التاسع والعشرون

### في بول الصبيان وبول الأنعام وغيرها وفي المنى

قال أبو سعيد : معى انه يشبه معانى الاتفاق من قول أصحابنا في الترخيص في الصب على بول الرضيع ما لم يطعم ويخلط الطعام ، ولا أعلم في ظاهر قولهم معنى تفريق بين بولى الصبى والصبية •

وقد يوجد هذا الحديث بالفرق بين الصبى والصبية ، والصب على بول الصبى ، والغسل لبول الصبية ، فاذا اثبت عندى الغسل في بول الصبية فالصبى مثله ، واذا اثبت الصب على بول الصبى فالصبية مثله في الاستدلال ، فمن هنالك أشبه معانى الاختلاف في ثبوت الغسل في بول الصبى ، طعم أو لم يطعم ، ولا الصب عليه ما لم يطعم •

والعجب من قولهم في الترخيص في بول الصبى ما لم يطعم مع اجماع القول فيه من الأمة ، على أنه نجس ، ولولا ذلك لم يثبت فيه معنى الغسل والصب ، واثباتهم الغسل في بول الأنعام ، ولو لم يطعم ، وقالوا : لا يجوز في الصب ، ويجزى في هذا الصب ، وهذا عندى اذا ثبت الصب في بول الصبى الذى يطعم ، بهذا المعنى ففى بول البهائم ما لم يطعم أقرب ، واذا ثبت معنى الغسل في بول الأنعام ما لم تطعم ، فبول الصبى أولى وأثبت •

وعنه : معنى أنه فى معنى الاتفاق من قول أصحابنا : ان أبوال الأنعام كلها وما أشبهها ما هو مثلها من اسمه أو جنسه ، ان أبوال ذلك كله مفسد لا نعلم بينهم اختلافا فى ذلك •

وأما أبعادها وأرواثها فأكثر معنى قولهم تخرج أنها طاهرة الا أن يعارضها من العلل بمعنى غيرها ، وكذلك أبوال جميع الدواب من البغال والحمير والخيول ، وما أشبه ذلك ، فلا أعلم فى قولهم ترخيصا فى أبوالها ، وهى عندى أشد من أبوال الأنعام للاتفاق على كراهية لحمها ، والاجماع على طهارة لحوم الأنعام •

وأما أرواث الحمير وما أشبهها ، فيشبهه عندى من قولهم : أرواث الأنعام وأبعادها وان كان عندى يلحق ذلك من الكراهية •

وأما أخبث السباع من الدواب ، والنواهش من الطير من ذوات الناب والمخالب ، فيخرج عندى فى الاتفاق فى معنى أصحابنا ، ان ذلك يفسد كله ، أجنائه وأخزاقه ، وأبواله ، وذلك عندى معلول من طريق اذا ثبت غداة البنجاسات مما هو أغلب على أمره •

وأما ما كان من الطير غير النهواش وما أشبهها مما يؤكل لحمه فعندى أن معنى الاتفاق من قول أصحابنا على طهارة خرقه ، والاختلاف فى بوله ، وقد يشبه اذا ثبت معنى الاختلاف فى أبوال هذه الطير لمعنى

طهارة لحمها ، فقد كان يشبه ذلك في الأنعام ، وإذا لم يشبه ذلك عندى في الأنعام في هذا المعنى ومثله في هذا الجنس من الطير في أبواله •

وأما سائر الدواب مما ثبت نواهش والأوزاعى للنجاسات على الأغلب من أحواله مثل الفأر وما أشبهه ، فيخرج عندى في قولهم في أبعاد ذلك اختلاف ، وكذلك يشبه ذلك عندى في أبواله ، وأبواله عندى أوحش وأقل ،  
١، تلحق بأبوال الأنعام أن لم تكن أوحش في النظر •

وأما الدجاج الأهلى فهو وان كان من الطير الطاهر ، فان الأغلب من أحواله أكل النجاسات ، فلذلك لحق خزقه معانى الاتفاق من قول أصحابنا انه نجس ، وإذا ثبت منه شئ على غير تلك الحال في الاعتبار لم يخرج عندى عن سائر الطير الطاهر لحمة ، وما أشبه من الطير فهو مثله بما يلحق معانى العلة بالمرعى كمثله ما لحقه •

وعنه معانى الاتفاق من أصحابنا يخرج معنى أن المنى نجس قليله وكثيره ، في البدن والثوب ، وكل هذه الأخبار التى حكيت ونقلت عن أهل العلم يحتمل فيها عندنا معنى أن يكون ذلك تزويراً عليهم •

ومنها أن يكون ذلك منهم قليل تكامل السنة في معنى الطهارات قد ثبت في كثير منها نسخه لبعضه البعض ونسخه بكتاب الله ، وهذا الفصل من أعجب مآذبهوا اليه قدماؤنا واتفقوا على معناه على مخالفة ما يشبه حكم



كتاب الله تبارك وتعالى ، اذا ثبت في حكم كتاب الله تعالى الغسل عن الجنب من جماع أو احتلام ، ويتبت مثله بكتاب الله على الحائض ، ومثله في سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم على النفساء ، ومعانى الاجماع والاتفاق •

ويخرج أن البدن قبل ذلك كان طاهرا ، لا عله فيه توجب الغسل حتى عرض للحائض الحيض ، وللجنب الجنابة وللنفساء النفاس ، فثبت معنا الحيض والنفاس فيما توافقوا بأجمعهم أنه نجس ، وأنه انما تبت الغسل عليها بمعناه ، وخالفوا في نجاسة المنى ، وهو الجنابة وهو مشبه ، ومثل للحيض والنفاس في معانى ما يثبت به حكم الغسل والطهارة ، ولا يقوم في معنى العقول أن تلزم الطهارة الا من معنى نجاسه •

#### ✽ مسألة : من كتاب الضياء •

الجنابة عندنا نجاسة ، فان قال قائل : انها طاهرة ولو كانت نجسة ما خلق الله منها محمدا صلى الله عليه وسلم والأنبياء صلوات الله عليهم ؟ قيل له : هي نجسه لأن الله تعالى خلق منها الخنازير والكلاب والمشركين ، وهؤلاء أنجاس ، والدليل على ذلك أن الله أوجب فيها الغسل كما أوجب من الحيض والاتفاق أن الحيض نجس •

✽ مسألة : يقال : أمنى يمنى ، ومنى يمنى ، والألف أجود ، ويقال : مذى يمذى والأول أجود ، ويقال : ودى يدى وأودى يودى والأول أجود •

## الباب الثلاثون

### في طهارة النوع الانساني ونجاسته

من جواب الشيخ أبى نبهان : وعن الانسان الذى له حكم فى الطهارة أو عليه ، فانه من أجله ما قد تقدم فى هذا من البيان على ما الأنواع المعدن والنبات أو الحيوان أو ما يكون من ماء مطلق أو مضاف الى غيره وقد بقى أن يقال فيه لما له فى الباطن أو الطاهر من الأبدان ، فلا بد من أن تخبره به لمعرفة ما يلزمه فى الزمان ؟

قال : فالذى معنى فى طهارة باطنه أن يتخلى عن الرذائل فيحلى بالفضائل ، وطهارة ظاهرة أن يزيل عنه ما به من الأقدار بمالها من مزيل يجزيه لأداء ما له أو عليه فى الحال من فرض أو نقل فى الأعمال •

قلت له : فان تنجس قلبه بشيء من أنواع ذنوبه ؟

قال : فلا بد له فى حاله من أن يظهره بما يقابله من توبة لما أراده من زواله ، والا فالحالكة من حقه فى ماله ، وربما يكون فى دنياه ، وبعدها فى آخره •

قلت له : وما الذى لنوعه فى الأبدان من حكم فى عموم يأتى على الاناث والذكرا ، أفدنيه مجملا ؟

قال : غفى الأثر مادل على أن له حكم الطهارة الا المتترك والأقلف البالغ فى قول أهل البصر أو من صح عليه كون زوالها لما به ينجس فى حاله ، والا فهو كذلك ، وعسى فى الحلال من الناس أن يكون على هذا الحال ♦

قلت له : فجميع أهل الاقرار بلغ أو أطفال على هذا يكونون من غير ما فرق بين العبد والأحرار ؟ ♦

قال : قد قيل هذا فى الحكم الا من طرأ عليه ما به تنجس فى حال بما لا نسك فيه ، والا فهم كذلك ، ولا أعلم أن أحدا يقول بغير ذلك ♦

قلت له : فهل من فرق بين أهل الاجتهاد من ذوى الفساد ، وبين من لا يتقى النجاسة ؟ ♦

قال : لا أدريه الا أن يكون من جهة التنزه لمن أمكنه فقدر عليه ، والا فهما فى الحكم على سواء لما لهما من اقرار بجميع ما بينهما فيه ♦

قلت له : وبالجمللة فالطهارة من حكم أهل القبلة ؟

قال : نعم الا من صح عليه كون زوالها عنه لعة موجبة لفسادها فى كثرة أو قلة ، والا فهم فى العدل على ما لهم من حكم الأصل ♦

قلت له : فالذى لايبالى بما أصابه من الأنجاس أن يقال شيء في رطوبة منه أو من شيء فهو على طهارته ، ولو كان ما ناله من الناس ؟ •

قال : نعم حتى يصح عليه ما لا بد معه أن يفسد به في الاجتماع ، أو على رأى من قاله في موضع جوازه بما لاشك فيه لولا هذا لضاق الأمر في النظارة على من رامها في أكثر ما في الغير من الرعاع الذين لا يبالون بالنجاسة ، ولا يتقونها الا وربما تقح الاستراية ، فيكون التنزه في الاحتياط والسعة في الحكم ما لم يصح الفساد لما يوجبه من طريق الاقرار والشهادة أو العلم •

قلت له : فان صافح بيده على هذا من أمره أحدا أو مس بها شيئا وهى رطبة ؟ •

قال : فهذه هى الأولى لا غيرها ، فالقول فيهما واحد فاعرفه •

قلت له : فالمجهول أقرب في التنزه لمن يلى به من المعلوم بقلة المبالاة بالنجاسة ، أو ما يكون فيه القول ؟

قال : هكذا معى في صفاته أنه قد جمع بين الطاهر والنجس في هيكل ذاته ، وهذا ما لاشك فيه لأنه لازم لرطوباته ، فلا مخرج له منه على حال ، الا أن لكل شيء من ذلك ما له من حكم فتعرفه من قول ذوى علم ، والله الموفق لا غيره •

قلت له : فالذى يخرج من الصدر أو الحلق أو الرأس أو الفم  
أو البدن من شيء لا من القيء أو اتقلس ، ولا من القبح أو اليبس  
أو الدم ؟ •

قال : فهذا ما لا قول فيه عند أهل العلم ، إلا أنه على اختلافه  
ظاهر بالجزم في الواسع والحكم فتأمله •

قلت له : أليس في هذا ما دل على طهارة ما يكون له من أوساخ  
أو أعراق أو دمع أو مخاط أو سؤر وبزاق أو نخاع •

قال : بلى إن فيه ما دل في هذه على من هي به وعليه ، لأنها من  
أنواع ما له حكم الطهارة ، ولا أعلم أنه يجوز في شيء من هذا أن يخالف  
إلى غيره في دين ولا رأى لما به من إجماع •

قلت له : وإن كان في جنابة أو حيض أو نفاس فالقول فيه واحد ؟ •

قال : نعم قد قيل هذا فيه وهو كذلك ، فلا مزيد عليه •

قلت له : وما خرج من جوفه صاعدا إلى غمه ونازلا إلى أسفله من  
قيء أو بول أو غائط ، أو ما يكون من رطوبة فهو من النجس في حكمه ؟ •

قال : نعم قد قيل هذا فيه فأجمع عليه إلا من خالف في القيء من

القوم ، فأجازه ، وليس بنىء ، لأنه لا عن دليل حتى يقوم به ،  
فيقتضى جوازه •

قلت له : وجميع ما خرج من سبيل على هذا يكون فى القول عليه ؟ •

قال : هكذا معى فى هذا من قول أهل الحق فيه •

قلت له : فالمنى والمذى والودى ؟ •

قال : فهذه من أنواع ما له حكم النجاسة فى الاجماع ، وان خالف  
الحق فى المنى من ليس له دين رضى ، فانه لا يعتد بقوله فى ذلك •

قلت له : فالدم فاسد ما قل منه أو كثر من أى موضع من بدنه  
طهر ؟ •

قال : نعم قد قيل فيه انه كذلك ، ولا أعلم أنه يختلف فى ذلك •

قلت له : فهل من فرق بين دمه بين المسفوح وغيره ؟ وهلا من رخصة  
فى شرره أو ما يكون مقدار ظفر ؟ •

قال : قد مضى فى هذا من القول ما دل على ما فيه من حكم فأجزأ  
عن اعادته من له أدنى فهم •

قلت له : فدم الرعاف والحيض والاستحاضة والنفاس ؟ •

قال : فهي في قول أهل الحق من الأنجاس ، وان خالفه أهل العمى  
من الناس •

قلت له : فان خرج من فمه دم مخالطاً لريقه ، أيمسد عليه ؟ •

قال : حتى لا يكون أكثر منه أو يغلبه فيغيره ، وفي قول آخر : أنه  
يفسد بما قل أو أكثر •

قلت له : فان كان منفرداً في موضع منه متوحداً ؟ •

قال : فان لموضعه على الحصوص ما له من حكم ان عليه أولاً  
وما عداها فالطهارة به أولى •

قلت له : فان كان ما بالموضع علقه جامدة ؟ •

قال : فهذه كأنها هي الأولى ان لم يكن ما عدا موضعها الى الطهارة  
منها أدنى لجمودها المانع من سريانها الى ما زاد عليه •

قلت له : وما خالطته فالقول فيه على ما مر ، أو كانت هي الأقل  
أو الأكثر ؟ •

قال : نعم الا أن القول بطهارته ما لم تغلبه ، أو يكون أكثر منه أشهر  
ما فيه من رأى أو أكثر •

قلت له : فالدم والعلة مع وجوده في البزاق ؟ •

قال : فلا أدري فيه ، الا أنه في نفسه من النجس في الاتفاق ما أصابه شيء يفسد بمثله فلا بد أن يقع عليه ما له حكم في عدله •

قلت له : فالتقيء ان فاض فبلغ الى فمه ، فالقول في الريق على هذا يكون في حكمه ؟ •

قال : نعم في بعض القول ، وقيل انه يفسده على حال •

قلت له : وعلى الرأي الأول فهو على طهارته حتى يصح أنه قد غلبه فغيره ؟ •

قال : هكذا يخرج فيه عندي على قياده ، لأنه ظاهر حتى يصح كون فساد •

قلت له : فان لم يبلغ الى الفم أو شك في أنه بلغه أولا ؟ •

قال : فحتى يصح معه أن بلغ اليه والا فالطهارة به أولى •

قلت له : فان وجد في فمه طعم دم أو في حلقه حموضة القيء ، ما الذي لهما في الحكم ؟ •

قال : فحتى يصح في الدم كونه بما لا شك فيه وفي القيء بلوغه الى فمه والا فهو على طهارته ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •



قلت له : فان صح يوما فغلب على ريقه جزما ؟ ♦

قال : فهذا موضع الاتفاق على فساد به كل منها على انفراده في قول  
أهل الوفاق ♦

قلت له : فان بزقه حتى صفى ، أيجوز له في ريقه من بعد أن  
يفرقه ؟ ♦

قال : نعم قد أجزى له ، ولا أعلم أن أحدا يمنع من جوازه أبدا ♦

قلت له : فان كان صائما فلم يبلغ به الى نقض في صومه ؟ ♦

قال : نفى الأثر ما دل في هذا على أنه كذلك لا غيره من قول يصح  
في ذلك ♦

قلت له : ويجزيه في فمه لطهارته على الغسل بالماء قدر عليه  
فأمكنه أولا ؟ ♦

قال : نعم في بعض القول ، وعلى العكس في قول آخر ، وقيل  
يطهر مع عدم الماء فيكون له حكم الطهارة حالة عذره ، فإذا وجد  
لزمه أن يغسله مع القدرة ، فان فعله ، والا فأحق ما به على هذا من  
أمره أن يكون نجسا وما ناله من شيء أفسده ♦

وقيل لا يطهر حتى يغسل كما به في تطهيره يؤمر أن يفعل والا فهو  
على فساد ، وما أصابه من شيء فله ما في حكمه على قياده •

قلت له : وعلى قول من أجاز له فاذا بصق حتى خرج الريق صافيا  
أجزاه مصح جوازه ؟ •

قال : نعم في بعض القول ، وقيل لا يطهر حتى يمضمض فاه من  
بعد مره ، وفي قول آخر مرتين ، وقيل ثلاثا بمنزلة الماء في ذلك •

قلت له : أفيجوز أن يكون على هذا في طهارته من كل شيء أصابه  
فأفسده أم لا ؟ •

قال : نعم على رأى من أجاز له في الفم ، وقيل انه من الخاص في  
الدم •

قلت له : فان مس من شفتيه ما تناله حركة الماء في فمه حال  
التمضمض به ، ما القول فيه ؟ •

قال : على ما في ظاهر بدنه من وجه في كفيه غسله ، وقد مضى  
فأعرشه لكي تكون في فعله على ما به يؤمر فيه لعدله •

قلت له : فان كان ما أصابه لا من دمه بل من شيء سواه ؟ •

قال : فعسى أن يجوز لأن يكون على ما له فيه من حكم في تنجيسه  
وتطهيره ، فإن صح والا فالقول في غيره أنه يفسد معه بقليله وكثيره •

قلت له : فإن تنجس من بول أو ما يكون من شيء لا عين له ، أتجزئه  
الطهارة بالماء ان تميمض به ثلاثا أم لا ؟ •

قال : نعم وإنه لأكثر ما فيه ، وقيل بمرتين ، وقيل بواحدة ، وهذا  
أرخص ما فيه من قول •

قلت له : فإن كان لما به عين قائمه في ذاته فبزقه حتى لم يبق  
من جوهره شيء من داخله ولا من أثره ، أكون على هذا في غسله ؟ •  
قال : غفى الأثر ما دل على أنه كذلك ، وليس في النظر إلا ما أفاده  
في هذا أهل البصر لا غير ذلك •

قلت له : فإن خرج الدم من منخريه ممازجا لمخاطه من قلة أو كثرة ،  
أو غير ممازج له فالقول في حكمه بل في طهارة الموضع ، كما مضى في  
فمه أم لا ؟ •

قال : فعسى أن يكون كذلك لما بينهما من مشابهة ، وفي قول  
الشيخ أبي سعيد رحمه الله ما دل على ذلك •

قلت له : وليس فيهما أن يغسل ما لا يبلغ الماء اليه من داخلهما ،  
إلا أن يكون في مضره من أجله تلحقهما ؟ •

قال : نعم قد قيل هذا في غسلهما ، ولا أعلم أن أحدا ألزمه ذلك في شيء منهما •

قلت له : وما خرج من أنفه أو صدره بعد الغسل من مخاط أو مخاطع فلا بأس به على هذا من أمره ؟ •

قال : هكذا قيل وأنه لمن قول المسلمين في ذلك •

قلت له : وإن كان فساد فيه لشيء أكله أو شربه ، أو خرج من جوفه فبلغ إليه أو إلى من لا تناله الطهارة من منخريه ، أو ولج بهما ، فانتهى إلى هنالك فالقول فيهما كذلك ؟ •

قال : نعم قد قيل هذا ، إلا أنه يعجبني في هذا الموضع لمن أمكنه من بعد الطهارة أن تتحصى من الماء قدر ما يجزيه لطهارته أن لو طهر ، والا فأخشى أن يلحقه معنى الاختلاف في فساد ما يأتي من الصدر والحلق من نخاع ، أو ما يكون من نحو هذا •

قلت له : وما مقدار ما به تؤامره أن يشربه من الماء في هذا الموضع ؟ •

قال : فلعلني أن أمره بثلاث جرع كما هو من فعلي ، وما دونهما من جرعة أو جرعتين ، فعسى ألا يصح له إلا على رأي ، إلا أنني في هذا أقربيه من الاحتياط ، فأبعده من أن يلزمه في الحكم على حال •

قلت له : فالماء الذى يطهر به أنفه أو غمه ما حكمه فى أول مرة هداه فيها اليه ؟ •

قال : فعسى أن يكون فاسدا الا على رأى من يقول فيه انه لا ينجسه الا ما غلب عليه ، فانه بعد على طهارته ما لم يبلغ به الى ذلك •

قلت له : فان كان ما أهداه الى منخره أو الى غمه أصابه من أنفه أو من ظاهر شفتيه ما لابد وأن يفسد به عليه قبل بلوغه اليه ؟ •

قال : قد قيل فيه انه لا يطهر فلا يجزيه حتى يغسله بماء طاهر قبل أن يصله •

قلت له : فان أخذه بكفه من اناء أو غيره فأهداه اليه ؟ •

قال : خفى الأثر ما دل على أن يؤمر أن يغسل كفه فى كل مرة ، فان فعله ، والا فلاختلاف فى ذلك •

قلت له : فالبزاق فى طهارته اذا كان له صفة الماء فى السبيلين ، أيجوز أن يطهر به ما يكون من نجاسة فى أى موضع من الأبدان الى غيرها من أنواع جنس المعدن أو النبات أو الحيوان ان قدر عليه ؟ •

قال : نعم قد أجازاه قوم ، وأبى من جوازه آخرون مطلقا ، وقيل :  
الا فى الفم على الخصوص فيما يخرج من الدم •

قلت له : وعلى قول من يجيزه ، فله ما في الماء من كيف في صفة  
الغسل به ؟ •

قال : هكذا يخرج فيه عندي ، لأنه في مقامه على رأى من يقول  
بذلك •

قلت له : فالشعر من الرأس أو غيره من البدن أو الضرس واللبن  
والظفر ؟ •

قال : فهذه كلها طاهرة الا ما دخل في اللحم ، فانه من المختلف في  
طهارته ما لم يكن شيء من الدم •

قلت له : فان خرج وبه من داخله رطوبة لا من الدم ما القول  
فيه ؟ •

قال : فالاختلاف في نجاسته من موضعها لا ما سواه ، فانه طاهر  
في الحكم •

قلت له : فان نتفه من ابطه أو من العانة أو من أنفه فخرج فيه  
بياض أولا ؟ •

قال : فهذه هي الأولى لا غيرها ، فالقول فيهما واحد  
فأعرفه •

قلت له : فان قطع ظفره فألحمه فالحكم فيه كذلك ؟ ♦

قال : نعم قد قيل في ذلك ♦

قلت له : فان تقشر من جلده شيء أو تقطع فبقى على جسده أو زال عنه ؟ ♦

قال : قد قيل في الحي انه نجس على حال ، وفي قول آخر : ما دل على ما دونه من الكراهية ما لم يكن به شيء من الرطوبة ، ومن قولهم في الميت على حال انه لا بأس به ♦

قلت له : فان كان جنباً ما الذي لجلده وشعره في الطهارة من حكم ؟ ♦

قال : فعسى أن يكون لبشرته ما في شعره من الاختلاف في نجاسته .  
الا أن القول بالطهارة في كل منهما أصح لعدم ما يدل على صحة فساد طهارته الا لشيء أصابه لأبد وأن يفسد به معه والا فهو كذلك في قول من له فيه قوة العلم ♦

قلت له : فان طعنه في موضع من بدنه أو وقع به أو سدعه فلم يخرج منه دم أولاً ما القول فيه على هذا معه ؟ ♦

قال : قد قيل فيه انه ان أمكنه أن ينظر اليه والا فهو على ما له

من حكم في الطهارة ، ولا بأس عليه ما لم يصح معه كون غسادهما بما لا يجوز له أن يدفعه •

قلت له : فان كان في موضع لا يدركه بمس ولا نظر ، أو منعه من رؤيته ليل أو عى أو ما يكون له في حاله من مائع لا يقدر على زواله ؟ •

قال : نعم غليظ على ما له في العدل من حكم الطهارة في الأصل حتى يصح كون زوالها بما لاشك فيه من حكم في الاطمئنانة ، ولا لوم عليه •

قلت له : فان أحسن لما أصابه ألم جوفه ، فالقول فيه كذلك ؟ •

قال : نعم قد قيل هذا وانه لوجه الحق فيما له من حكم ، فان صار منه على ريبه فالاحتياط منه في الخروج من الاستراية والأخذ بالحكم لمن اختاره واسع ما لم يصح معه كون ما به يفسد من دم لحجة تقوم به عليه من الغير أو من نفسه لعلم يدركه على ما به في جزم •

قلت له : فان أخبره أحد أن دما أو غيره من نجاسة في موضع من بدنه لا يراه أو لا يقدر أن يجرفه الا بالغير ، أكون عليه حجة ، أيلزمه أن يقبل قوله أم لا ؟ •

قال : نعم في بعض القول ان كان ممن يدين بتحريم النجاسة ،



ولم تلحقه التهمة بالكذب في حاله ، وقيل حتى يكون ثقة والا فلا يلزمه قبوله ، وقيل حتى يكونا شاهدين ممن يجوز قولهما في مثل ذلك •

قلت له : فان لم يصدقه في خبره ، أعليه أن يتنجس به في موضع أم لا ؟ •

قال : نعم ثلاثة أيام لا ما فوقهن في القول عليه لفظا ، ولهن الا أن الرد من بعدهن الى الطهارة لا يخرج الا على ما جاز في الاطمئنانة لا غيرها اذ لا يصح فيه أن يكون الا على ما له وان طال زمانه حتى يصح كون زوالها المقتضى في الأجماع ، أو الرأي على قول لطهارته ، والا فهو على حاله فيما له في العدل من أحكام •

قلت له : أهيلزمه أن يخبره بما رآه في بدنه أو في ثوبه من شيء لا يختلف في نجاسته ، والا فلا بد من أن يؤثمه ؟ •

قال : الله أعلم ، وأنا لا أدري به لازما لأننى لا أدري من به يكون ما لم يصح معه الا سالما ، فكيف على هذا يلزمه أن يعرفه بما ليس عليه من قبل أن يعرفه ، فان هو في موضع جهله أخبره تطوعا فدلله على ما فيه فعسى أن يكون له من ربه أجر ما قد تطوع به والا فلا يصح أن يكون بتركه ما ليس من حقه عليه اثما •

قلت له : فان لم يدلله على ما فيه في موضع جهله به لعدم وجوبه عليه ، أيلزمه أن يتنكبه ثلاثة أيام ؟ •

( م ١٣ - الخزائن ج ٣ )

قال : قد قيل هذا ، وفي قول آخر : اذا توارى عنه قدر ما يطهره  
ثم رجع اليه ، وليس به شيء مما فيه جاز لأن يكون له حكم الطهارة  
ما لم يصح معه بقاءه ، وقيل انه على حاله من النجاسة حتى تصح طهارته  
ولعل هذا في الحكم وما قبله في الاطمئنانة •

قلت له : فان استجده عما به يكون من نحو هذا ، هل له أن  
لا يخبره ؟ •

قال : قد لزمه في هذا الموضع أن يعلمه فان تركه لا لعذر يكون  
له فلا بد من أن يؤثمه ، لأنه قد سأله عنه فلا يحل له مع القدرة أن  
يكتمه •

قلت له : فان عرفه بأنه عالم بما به ما حكمه يكون من بعد الغيبة  
على هذا من ذهابه ؟ •

قال : فعسى في هذا أن يكون في الاطمئنانة الا أن يكون ممن يدين  
بطهارته ، أو تلحقه التهمة بانتهاك ما دان في مثله بنجاسته •

قلت له : فان كان على أحد هذين من الانتهاك أو الاستحلال في  
الدين ؟ •

قال : ففى الأثر، ما دل على أن أحق ما به أن يكون على حاله حتى  
يصبح له كون انتقاله •

قلت له : فان لم يدر أنه عالم بما فيه ؟ •

قال : فعسى في حكمه أن يكون به أولى ما لم يصح كون في ذلك •

قلت له : ولم هذا ؟ •

قال : لتقدم الجهل بالشئ عن العلم به ، فأحق كونه والا فأحق

ما به أن يقر على الأصل •

قلت له : فهلا يجوز في الأمين على طهارة ما أصابه مع علمه بالشئ

الذى به في الحين أن يكون في حق من عرفه بما فيه على ما به في موضع  
جهله من رأى في حكمه أن يرجع اليه من بعد أن غاب عنه قدر ما يمكن  
له أن يطهره ، ولا شئ عليه ؟ •

قال : بلى قد يجوز وإن طهر له في هذا الموضع من الأمانة في الطهارة

ما لا يجوز أن يلحقه في حاله شئ من أسباب التهمة بالخيانة ، لأنه يحتمل  
أن ينسى ما يبقى على حاله به وأن يرجع الى ما له في الأصل من حكم  
في العدل ، فهو على نجاسته حتى يصح له كون طهارته في حكم أو  
اطمئنانة •

وعلى قول آخر : فيجوز لأن يكون طاهرا ما لم يصح عليه أنه بعد

على حالة الا أنه لا يخرج الا على ما جاز في الواسع من الاطمئنانة ،  
وما قبله هو الحكم فيه ، وفي قول الشيخ أبى سعيد رحمه الله ما دل  
عليه •

قلت له : فإن صح معه كون ما به من الرجس الا أنه في موضع

لا يدركه الا باللمس ؟ •

قال : فيجوز لأن يستدل على طهارته ما به يدرك كون نجاسته •

قلت له : فان كان ما به لا يدرك بشيء من الحواس ؟ •

قال : فعسى أن يجوز له في هذا الموضع أن يستدل الى ما له في زواله يتحرى بعد أن يغسله قدر ما به يتحرى في مثله من الأنجاس ، فانه رآه من يأمنه على ما يقوله من الناس فحسن من أمره في موضع جوازه له •

قلت له : فان أخبره أنه قد زال ما به أيجوز له أن يقبل قوله ، ويكون حجة له فيجزيه ؟ •

قال : نعم على رأى أن أمنه على ما يقوله فصدقه ولم يرتب في قوله ، وعلى قول آخر : فحتى يكون ثقة ، فان ما دونه ليس بحجة •

وقيل : بالعدلين فان الواحد لا تقوم به الحجة في الحكم ، وان كان من أهل الورع والعلم •

قلت له : فأى شيء من هذه الآراء تحبه فتدل عليه ؟ •

قال : لا أدري في شيء من هذا الأثر ما يدل على خروجه من الصواب في النظر ، الا أنى لا أشك ما فيه الاحتياط مثلها لمن أمكنه فقدر عليه ،

والا فلا يجبر ما في رأيه وما دونه من تجربة أنه أعدلها ، وتالله ما في  
العدلين من قول لأهل العلم ، الا أنهما في مثل هذا حجة في الحكم •

والاختلاف في الواحد منهما الا أنه يعجبني في هذا الموضع جوازه ،  
لأنه من حقوق الله وما دونه الثقة من مأمون على ما يقول لما ظهر له معه  
من صدق في معرفة ، فعسى أن يكون من الواسع في الاطمئنانة ، لأنه  
قد صار في محل الأمانة ، فالتوسع بقوله لا يضيق على من أخذه •

قلت له : وان لم يبلغ الحلم ما القول فيه أعلى هذا يكون ؟ •

قال : نعم اذا صار بحد من يعقل ما يكون من نحو هذا فيعرفه أمينا  
على ما يقوله على الابتداء ، أو من بعد أن يسأل لما في قول المسلمين من  
دليل على ذلك •

قلت له : فالمولود يخرج من بطن أمه في رطوبة من رحمها ما يكون  
لبدنه في الطهارة من حكم معها ؟

قال : قد قيل في هذه الرطوبة انها فاسدة ، ولا أعلم أحدا يخالف  
الى غيره في دين ولا رأى ، ولا أنه يصح في بدنه أن يكون له الا ما لها  
من حكم في ذلك •

قلت له : فان لم يغسل حتى ييس أيطهر أم لا ؟ •

قال : قد قيل فيه انه لا يطهر ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فالداخل من فمه ، ما القول في حكمه ؟ •

قال : قد قيل فيه انه لا يحكم بنجاسة ، وعسى ألا يبعد من أن يلحقه  
الرأى في طهارته فيجوز عليه •

قلت له : فالسرة قبل أن تقطع أو من بعده ؟ •

قال : فان لها من الطهارة ما لما عداها من بدنه وبعد أن تقطع  
وتترك على حالها حتى تقع فالحية نجسة والميته طاهرة الا لشيء يعارضها  
من موجب لفساد ، والا فهي كذلك •

قلت له : فان يقطع على طهارة ما يكون من نحو هذا حيا فتنجس ،  
أيطهر ان زال ما به بعد أن يبس وان لم يطهر ؟ •

قال : فعسى ألا يطهر ، وان قيل بطهارته ، فلا أقول بخروجه من  
العسل دينا •

قلت له : فان خرج منه شيء فأفسد فاه ، ثم رضع من أمه أو من  
غيرها ، أيطهر فمه أم لا ؟ •

قال : قد قيل فيه انه ان كان بحال من لا يمكن أن يغسل بالماء  
فالرضاعة مجزية للطهارة فيه •

قلت له : وما مقدار ما به يجتزى لطهارته ؟ •

قال : فحتى يمص ثلاثا أو ما دونهن من واحدة أو اثنتين ، فعسى أن يلحقه معنى الاختلاف في ذلك •

قلت له : فان سقى ماء أو لبنا فالقول فيه كذلك ؟ •

قال : هكذا قد قيل فيه ما عندي في ذلك •

قلت له : وبعد الرضاع المطهر لفمه ، ما القول في ثدي أمه ؟ •

قال : قد قيل فيه انه مما يمكن غسله ، فالنجاسة من حكمه ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فان مس شيئا في رطوبة ؟ •

قال : قد قيل ان له حكم الطهارة ، فالنسيء على حاله حتى يصح أن فيه بالموضع الذي مس به شيئا من النجاسة الموجبة في ذلك لانتقالها الى ما لها من حكم ، والا فهو كذلك ، ولا أعلم أن أحدا يقول بغير ذلك •

قلت له : فان رأى أحدا به نجاسة ثم غاب عنه قدر غسلها منه فيما يمكن أو أكثر ، ورجع اليه فلم يجدها ؟ •

قال : قد قيل فيه انه على نجاسة حتى يصح بحكم أو اطمئنانه كون طهارته ، وعلى قول آخر : فيجوز أن يكون ، فلم يصح معه أنه بعد على حالته ، ولعل هذا أن يجوز من طريق الواسع في الاطمئنانه ان صحح ، والا فالأول هو الحكم فيه لأنه لا تعبد عليه .

قلت له : فان كان بحد من لا يقدر على حاله أن يقوم بطهارته ؟ •

قال : فعسى أن يكون قد قام به الغير فأزال ما أصابه على وجه يصح به التطهر الا لعلة تقتضى في كونها بعد امكانه من جهة حاله المانع من فعله ، أو لعدم الماء في مكانه ، فيمتنع من أن يحتمل كونه في الاطمئنانة فيما يمكن فيه ، فيجوز عليه والا فهو كذلك .

قلت له : فان أتى بماء أو طعام ؟ •

قال : فهو على طهارته فيما له من أحكام حتى يصح أنه ناله بما يفسده في الاجماع ، أو على قول في موضع الرأى في ذلك .

قلت له : فالبول من الرضيع قبل أن يأكل الطعام ؟ •

قال : فهو من النجس في الاجماع من غير ما فرق بين الذكر والأنثى ، لمعنى يدل عليه لحق •



قلت له : فهلا قيل في بول الرضيع : انه ينضح بول الصبي ويغسل بول الجارية ؟ \*

قال : بلى ان في الرواية من طريق علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فان صح فالعمل به أولى » ، وقيل انها في النجاسة على سواء لعدم فرق ما بينهما ، وما ثبت في شيء منهما من غسل أو نضح جاز في الآخر لأن يكون عليه \*

قلت له : فالنضح يجزئ عن العرك فیهما أم لا ؟ \*

قال : نعم على هذا الرأي ، وفي قول آخر : يعرك الجميع ، وقيل : لا يعرك ، وقيل بالفرق بينهما في ذلك \*

قلت له : فان أكل الطعام مع ما له من رضاع ؟ \*

قال : ففي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بصب الماء على بول الصبي ، فدل على العموم ، لأنه مطلق في بوله ، وان أكل الطعام فهو الظاهر من قوله ، وفي الأثر قول آخر : انه يعرك الا أن ما قبله أظهر \*

قلت له : وبعد الفطام أيجوز في البول أن يكون على هذا القول ؟ \*

قال : نعم لما في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر

أن يصب على بول الأعرابي ذنوب من ماء ، فإن فيه ما دل على أنه مجز  
لطهارته ، الا أنه ان كان الصب في مقدار العرك ، والا فلاختلاف في أنه  
يجزىء أولاً ، والاحتياط بالعرك لمن أمكنه أولاً ، والا فزواله بالماء  
هو المراد ، فإذا حصل جاز لأن يصح ، فيكون القول والعمل به من  
السداد .

قلت له : فالدم والبول والغائط من البشر أيها أشد نجاسة من الآخر  
أم كلها على سواء ؟ .

قال : الله أعلم ، وفي الأثر أن البول أشدها ، ثم العذرة ، وبعدها  
فالدم ، ثم الجنابة فانها في هذا الرأي أهونها ، وفي قول محمد بن محبوب  
رحمهما الله أن الجنابة أشد من الدم .

قلت له : وما أشد الأبوال في الاجماع أو الرأي بما فيه من  
الأقوال ؟ .

قال : بول البشر من الذين يأكلون الطعام ، لأن لحومهم من الحرام  
على حال في دين الاسلام ، وبعدهم بول الخنزير ، ثم القرد ، ثم الكلب  
في قول من به خير .

قلت له : وبعدها قبول ما في لحمه النزاع أشد من بول ما جاز في  
الاجماع ؟ .

قال : هكذا يقع لى فى هذا لما فى الأثر من أدلة يوجبها حكم النظر فى ذلك •

قلت له : فالبول أو الماء النجس أو ما يكون من شىء لا ذات له فى النجاسة ، هل يجزىء فى غسله لطهارته اضافة الماء عليه ؟ •

قال : نفى عامة القول ما دل على عركه أو ما يكون فى مقامه من الصب أو الحركة من الماء أو من الشىء الذى أصابه فتنجس به ، فان فعله والا فلا يجزيه ، وعسى ألا يبعد فى رأى من أن يجوز ما دونه من اغاضة الماء الجارى أو ما أشبهه ، فزال من غير عرك و لا حركة وهذه مثل التى قبلها فالقول فيهما واحد •

قلت له : فان كان ما به من الذوات فى النجاسة ، هل يجوز أن يكون على هذا أم لا ؟ •

قال : فعسى ألا يبعد من ذلك •

قلت له : فالجرح يكون فى موضع من بدنه أيلزمه أن ينظره من بعد أن يغسله فيطهره ؟ •

قال : نفى الأثر ما دل على أنه ليس عليه من بعد الغسل أن ينظر اليه ، وانه لقول أبى المؤثر •

قلت له : فان أدخله في الماء الجاري قبل انقطاعه فغسله ثلاثا ،  
أيجزيه أم لا ؟ •

قال : نعم قد قيل هذا ما لم يعلم أنه لم ينقطع •

قلت له : فان لم يبلغ الماء الى داخله أو صح أنه بلغ اليه فلم  
ير له ما القول فيه ولما جرى من الماء عليه •

قال : فهو على حاله من النجاسة وما اتصل به فخالطه من الماء  
فله ما فيه الا أن يكون جاريا والا فهو كذلك ، لأن له حكم الغلبة ما لم  
يصح غير ذلك •

قلت له : فان غسله بالماء حتى طهر ثم توضأ لفرضه فصلى ، ثم  
نظر اليه من بعد الصلاة ، فاذا به دم قد ظهر ؟ •

قال : فاذا احتمل في حدوثه أن يكون من بعد الصلاة فلا يدل عليه ،  
وان لم يحتمل في كونه الا أنه في أثنائها لزمه بدلها •

قلت له : فان كان ما خرج منه من بعد الغسل صفرة أو ما دونها  
من كدرة ؟ •

قال : قد قيل فيهما انه لا بأس بهما •

قلت له : فان خرجا من بعد الغسل لا عن دم تقدمها ؟ •

قال : فالرأى لازم لهما بما فيه من قول بطهارتهما ، وقول  
بنجاستهما •

✽ مسألة : فان نسي ما به من دم أو غيره من أنواع النجاسات  
في الرأى أو الاجماع حتى غسله ، أو خاض به في الماء الجارى فزال  
لغير نية يقدمها في ذلك ؟ •

قال : نعم في بعض القول ، وقيل : لا يجزيه الا أن يكون عن نية  
يقدمها في ذلك •

قلت له : فالنجاسة في بدنه تزول بالعركة الثالثة حال صبه للماء  
عليها أيجزئه لطهارته أم لا ؟ •

قال : نعم قد قيل انه يجزئه فيطهر ، وعلى العكس في قول آخر •

قلت له : فان كان ما به لا يقدر على زواله من الموضع بالماء  
الا باظهار عورته عند من لا يحل له نظرها بالعهد أو بفساد موضع آخر  
من بدنه ؟ •

قال : فهذا موضع ما قد قيل فيه لعدم ما له من حيلة في طهارته على  
ما جاز له أن يتيمم فيصلى ولا شيء عليه •

قلت له : فان دخل الماء ليطهرها فثك من بعد أن خرج منه  
أله غسلها أم لا ؟ \*

قال : قد قيل فيه ان له حكم الطهارة حتى يعلم أنه تركها فأهملها ،  
أو نسي أن يغسلها ، والا فلا بأس عليه ما لم يصح معه أنها بعد على  
حالتها . \*

قلت له : فان خرج من الماء على هذا لم يذكر أنه دخله ذاكرا لها ؟ \*

قال : فهو على حاله من النجاسة حتى يصح معه كون غسلها أو ما به  
من حركة يجتزىء في مثلها . \*

قلت له : فان غسلها ذاكرا لها ، الا أنه من بعد نك في عركها أنه  
في مقدار ما يجزئه أم لا ؟ \*

قال : فعسى في الطهارة أن تكون به أولى حتى يعلم أنه أتى في عركه  
لها دون ما يجزيه أو يصح معه أنها بعد على حالها . \*

قلت له : فهل يجزئه أن يعركها ثلاثا لما أراد من طهارتها ؟ \*

قال : نعم في بعض القول ما لم يصح معه كون بقائها ، وقيل لا يجزئه  
حتى يعرك موضعها ثلاثا ، وقيل : واحدة بعد ذهابها . \*

قلت له : فان رأى في بدنه أو ثوبه ما يشبه الدم أو الجنابة ؟ \*

قال : فهو على ما له من حكم في الطهارة ما لم يصح معه أنه دم أو جنابة ، فإن احتاط في تغسيله في موضع له لعدم ما يمنع من فعله ولم يفتنه ما هو أحق بالتقديم عليه لوجوبه أو لزيد فضله فحسن من أمره •

قلت له : فإن طعنته نسوكة فأخرجها ما الذي لها من حكم في الطهارة •

وما لموضعها ؟ •

قال : نهى على ما لها من الطهارة في الحكم حتى يصح أنه أصابها شيء من الدم فيفسد به في اجماع أو ما دونه من رطوبة تناله من داخله فيجوز لأن يلحقها معنى الاختلاف في فسادها ، والقول في موضعها على طهارته ما لم يعلم أنه خرج منه ما به تنجس في الاجماع أو على رأى •

قلت له : فإن جرحته مدية أو ما أشبهها فأدمته ؟ •

قال : فالطهارة من حكمها ما لم يصح معه أنه أصابها شيء من النجاسة الموجبة لخروجها الى ما يكون من حكم في ذلك •

قلت له : فإن خرج منه ودى أو مذى أو ما يكون من رطوبة تأتي في موضع بوله ، ما يلزمه في ثوبه مع ما عدا المخرج من بدنه ؟ •

قال : قد قيل في ذلك منهما أنه على طهارته ما احتمل ألا يمسه شيء من هذه حال خروجه أو بعده والا فلا بد له من أن يغسل ما ناله ،

فان عرفه بحده فهو الذى عليه ، والا، فالغسل لما استترابه حتى يرى أنه قد عمه من غير ما شك فيه •

قلت له : فان أحسن بشئ كأنه يخرج من ذكره فلم ينتيقن على خروجه ، أعليه أن يمس الموضع أو ينظر اليه ان شك فيه أم لا ؟ •

قال : ففى الأثر من قول أهل العلم ما دل على أنه لا يلزمه ، لأن له حكم الطهارة فى الأصل حتى يصح معه خروج شئ من النجاسة الموجبة لفساد ما تقدمها من طهارته ، وقيل ان عليه أن يمس الموضع وينظر اليه ليعلم كونه أو عدمه ، فيندفع عنه ما به من شك فى خروجه •

وقيل فيه : انه يرجع الى ما اعتاده من خروجه أولا ، فان له وعليه أن يكون على ما قد عرفه من نفسه عادة فى الغالب على أمره فيه ، فان كان وجوده أكثر من عدمه فلا يتركه ان أمكنه ، وان كان أقل جاز له أن يهمله ما لم يصح كونه معه •

قلت له : فان كان على وضوء أو فى صلاة أو حال لا يمكنه معه أن يمس من كوه أو ينظره أو خشى على ما فيه أن يفسد من أجله عليه ؟

قال : ففى الأثر من قول يأمره بالمس أو النظر أنه يمسح من على ثوبه على فخذة بالذكر ، ثم يجرى يده على الموضع ، فان وجد به بلة لا من طهارة خرج من الريبة الى ما لها من حكم النجاسة لاشك فيها ، وان لم يجد شيئاً فقد احتاط ، ولا شئ عليه •

قلت له : فان أعرض عن نظره ولمسه وعمل بقول من يوسع ما لم



يستيقن على خروجه مع ما قد عرفه من نفسه في أكثر حالاته أنه يخرج منه ، هل له في هذا ما قد فعله فتوسع به أم لا ؟ •

قال : نعم لأنه هو الحكم فيه ، وما عداه فخارج على معنى الاحتياط ، فمن تمسك بالأصل جاز له ، ولا لوم عليه ، لأنه بعد على طهارته فصلاته تامة وثوبه طاهر ، ما لم يصح كون خروجه فيكون في كل من هذه على ما له في الحكم أو الواسع من الاطمئنانة عند أهل العلم •

قلت له : فان ترك ما عناه من هذا في صلاته ، ثم وجده خارجا من بعد أن أتمها فلم يدر أنه خرج من بعد أو فيها ؟ •

قال : ففى قول من لا يدرى عليه المس له ولا النظر اليه ما دل على أن صلاته تامة ، حتى يعلم أنه قد خرج فيها بما لاشك فيه ، وفي قول آخر : من ألزمه ذلك فيها ما دل على فسادها ، حتى يعلم أنه كان من بعدها •

قلت له : فان لم يجد في صلاته ، ولا من قبلها شيئا من هذا أبدا ، وانما وجده خارجا بعد أن أتمها ؟ •

قال : فهذا موضع ما قد قيل فيه بتمامها ما لم يصح معه أنه خرج فيها ، أو من قبلها فتركه ولا أعلم أن أحدا يقول بغيره في أحكامها •  
( م ١٤ — الخزائن ج ٣ )

قلت له : وما يخرج من دبره فله من القول ما في قبله أم لا ؟ •

قال : نعم قد قيل فيه بأنه كذلك و لأعلم أنه يصح فيه الا ذلك •

قلت له : فان كان ما ظهر له من بلل انما كان من بعد أن يظهر ؟ •

قال : فاذا احتمل أن يكون ما وجدته من تلك الرطوبة أو ما أشبهها  
جائز لأن يكون على طهارته ما لم يصح معه فسادها وان لم يحتمل ،  
لأنه كان من بعد جفافها ، فهو نجس على حال الا أن يصح أنه من طاهر  
لم يدخل عليه ما يغيره ، أفسده في اجماع أو على رأى في موضع  
جوازه فيه •

قلت له : فالذكر والأنثى في الخارج منهما على سواء فيما لهما من  
حكم في هذا أم لا ؟ •

قال : الله أعلم بهما ، وأنا لا أدري الا أنهما لحكم واحد لعدم  
ما يدل على فرق ما بينهما في ذلك •

قلت له : فالمرأة التيبت تغتسل في الماء من جنابة أو حيض أو  
نفاس ، أو ما يكون فيخرج بعده من فرجها رطوبة لا تعرفها ؟ •

قال : قد قيل بفسادها اذ هي من مخرج النجاسة ، ولها ما لمخرجها  
الا أن يكون بقية من الماء الوالج في فرجها ، وقيل بطهارتها ان أمكن

فاحتمل أن يكون من الماء الطاهر ما لم تخرج متغيرة أو من حيث لا تبلغ الطهارة ، وقيل بالفرق بين ما يخرج سخنا أو باردا ، لأن السخونه تدل على أنه من ذاتها ، والبرودة حالة على أنه من غيرها ، وقيل بنجاستها مطلقا لرأى من يقول بنجاسه المخرج على حال •

قلت له : فان كان خروجها من بكر ، أو من حيث لا تناله الطهاره على الثيب على حال من داخل فرجها ؟ •

قال : الله أعلم ، وأنا لا أدري في هذا الموضع الا ما لها من حكم النجاسة من قول من يعرفه ع ولا نعلم أنه لا يختلف في ذلك •

قلت له : فهل على المرأة أن تطهر فرجها من داخله أم لا ؟ •

قال : قد مضى في الغسل من الجنابة ما يدل على ما هذا من قول الأهل المعدل وكفى •

قلت له : فالذى يأمر الثيب بطهارته يجعله طاهرا من بعد أن تغسله ؟ •

قال : هكذا يخرج فيه عندي على قول اذ لا معنى له الا هذا •

قلت له : وما خرج من ببس أو قيح من حيث تبلغ اليه الطهارة من داخل الفرج طاهرا أم لا ؟ •

قال : فلا مخرج له من أن يلحقه معنى الاختلاف في فساد  
وطهارته •

قلت له : فان خرجا من داخل الأدبار ؟ •

قال : فالفساد لهما هو الذي أجده في الآثار ، ولا أعلم أنه يصح  
فيهما الا ذلك •

قلت له : وما ولج الدبر من ماء طاهر فخرج منه في الحال أو من  
بعده ؟ •

قال : نفى الأثر ما دل على أنه قد أفسده فهو نجس على حال •

قلت له : فالمبتلى بخروج ما يكون من قبله فلا يدرى الا من بعد  
ظهوره ، ماذا يفعله خرفا من أن يمس ثوبه أو بدنه فيتنجس عليه ؟ •

قال : فالذى به يؤمر أن يحتشى في احليله بالقطن فيجعله في ثقبه ثم  
يلفه بخرقه ، وفي قول آخر : أنه يلبس ثوبا نجسا •

قلت له : فهل له أن يحتشى من بعد أن يبول أو يخرج منه ما يكون  
من رطوبة قبل أن يستنجى أم لا ؟ •

قال : نعم في بعض القول ، وقيل بالمتنع من الاحتشاء قبل الطهارة ،

لأنه يمنع منها ، فلا بد من أن يكون بعد الاستنجاء ، وقيل : ان كان في موضع لا تناله الطهارة فيحول بينهما ، لم يجز الا من بعدها ، وإن بلغ الى حيث ما لم يبلغ اليه ، فلم يجعل بينهما لم يجز بينهما وبين ما يلزم فيه جاز له قبل التطهر وبعده ♦

قلت له : فان بال من بعد أن فعله على طهارة من الموضع فتنجس ما به سده ، أعليه بما أراده من التطهر أن يخرج به أم لا ؟ ♦

قال : فان كان في موضع الطهارة فيمنع من بلوغها اليه لزمه أن يخرج به ، والا جاز له أن يتركه على حال فيتطهر ولا شيء عليه ، وقيل ان قدر على اخراجه بلا مضرة تلحقه في زواله ، لزمه أن يخرج به لأنه قد تنجس على حال ، وعليه أن يزيل ما به من نجاسة تكون فيه ♦

قلت له : فان كان لا يقدر على اخراجه الا بالبول أفدني ؟ ♦

قال : فالرأي في لزوم علاجه به مختلف في القول عليه من ذوى العقول ♦

قلت له : فان تنجس من القطنه داخلها من حيث لا يناله الغسل . وبقي من خارجها على طهارته ، أيلزمه أن يخرجها على هذا أم لا ؟ ♦

قال : نعم في بعض القول وعلى العكس في قول آخر لأن في الظاهر

من هذه القطننة ، فعسى بالأمر في اخراجها أن يكون أكد الا لضررة تلحقه في علاجها ، وعلى قول آخر : فيجوز ألا يلزمه ، اذ قد يمكنه مع بقائها فيه أن يغسل ما قد ظهر ، لأنه من عركه ، ولا من وصول الماء اليه . وما عدا الظاهر من مخرجه ، فليس فيه على حال ما يدل على أنه عليه .

قلت له : فان تنجس ما به قد احتسى من داخله لا ما سواه من خارجه ، أينقص عليه طهارته ان أخرجه من بعد أن ييبس أم لا ؟ •

قال : نفى الأثر أنه لا نقض عليه اذا أخرجه جافا بقدر ما لا يعلق في سمة احليله ، أو أنه لم يفيض من خارج الرطوبة عليها شيء لابد وأن يفسدها فيلزمه غسلها •

قلت له : فالمرأة في هذا مثل الرجل أم لا ؟ •

قال : نعم قد قيل في البكر انها كذلك ، ولا أعلم أن أحدا يخالف في ذلك •

قلت له : فالثيبة غير البكر في اخراج ما به يحتشى في فرجها . فتخالف الرجل في هذا أم لا ؟ •

قال : قد قيل هذا في موضع لما به يؤمر في الطهارة من الغسل ،

لما تناله اليد من داخل فرجها بلا أن تؤذى ولدا ولا مضرة تدخل عليها  
من جهة هذا البعل حال تطهرها من الجنابة أو الحيض أو النفاس •

وعلى قول فيما يكون لها من نحو بول الا على رأى من لا يلزمها أن  
تطهر في هذا على الخصوص ، أو في غيره على العموم في رأى آخر لجميع  
ما يخرج من فرجها ، أو يلج فيه من أنواع نجاسة في رأى أو الاجماع  
الا ما ظهر على الفرج لا ما زاد عليه من داخله •

قلت له : فان جعلته في موضع ما لا يلزمها الى الانفاق ان تطهره  
على حال ؟ •

قال : فهذا موضع ما ليس عليها أن تغسله ، فكيف يلزمها في اخراجه  
أن تفعله انى لا أعرفه يتنجس بعضه أو كله ، فالقول فيه كذلك لعدم فرق  
ما بين ذلك •

قلت له : فان كان على هذا من تنجسه في موضع ما تدرك طهارته ،  
الا أنه في باطن فرجها لم يتطهر منه شيء على ظاهره أبدا ؟ •

قال : فعسى أن يلحقها معنى الاختلاف في لزوم اخراجه بما يقدر  
عليه في غير مضرة تكون بها في علاجه لما في غسله من رأى في لزومه  
لا يدفع أبدا لظهور عدله •

قلت له : فان ظهر على فرجها من خارجة ، وبلغ ما به تنجس من داخله الى موضع الطهارة منها فأفصى الى ظاهره أم لا ؟ •

قال : فعسى أن يكون ما في الرجل من حكم قد مضى في ذلك •

قلت له : فان لم يقدر الرجل أو المرأة على حبس بولهما بحيلة أبدا ؟ •

قال : فاذا احضرتهما الصلاة تطهر ، أوليس عليهما من بعده في صلاتهما الا التوقى له أن يمسهما بمبلغ ما قدر الا ما زاد عليه من شيء لا يقدر أنه في حالهما •

قلت له : أما في القول أن ثلاثة لا يطهرهم الماء : الحائض والمقترن والأقلف أم لا ؟ •

قال : بلى ان هذا قيل به لأن الحائض قبل طهرها لا يصح لها ما يكون من تطهرها والنفساء لاحقة بها ، والذي يتبعه البول والغائط على هذا في مجمل القول ، الا أنه قد يؤمر بالطهارة للصلاة فيجوز أن يصح له في حكمه ، فيكون متطهرا في اسمه •

وأما الأقلف البالغ من الرجال فعسى أن يكون له في تركه شبه بمن يختتن في شركه من جملة أهل الاقرار ، الا أن يكون تأخيرها لشيء من



الأعذار ، وإن قيل بطهارته لما له من الإقرار لم أقل بأنه من الخطأ  
في الدين على حال •

قلت له : غاي شيء يدل في أهل الشرك على نجاسة أبدانهم ؟ •

قال : قد قيل إن الدليل عليه قوله تعالى : ( إنما المشركون نجس )  
فإن في ظاهر مفهومه ما دل على أنه لا طهارة لهم أجمع لما أفاده من  
عمومه ، وفي قول آخر : إنه لمعنى ما أريد من الشتم ، لأنهم من أنواع  
أعيان النجس في الحكم •

وقيل : إنما سماهم أنجاسا لمباشرتهم النجاسة ، وقلة توقيهم منها ،  
لأن أعيانهم نجسة ، إلا أن الأول أظهر ما فيه وأكثر •

قلت له : فهلا قيل في نزول هذه الآية الكريمة إنه في المنع لمتركي  
العرب من أن يدخلوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا الذي هم فيه  
حال نزولها ؟ •

قال : بلى إن هذا قد قيل به ، فلا يدفع إلا أنها في ظاهر العموم  
للمشركين أجمع ، وإن كان نزولها في هؤلاء خاصة ، فإنها من العام  
إذ ليس فيها ما يمنع لغير من يدخل فيما لها من الحكم ، لأنه مطلق في  
كل من دخل تحت الاسم فوقع عليه بالجزم •

قلت له : وجميع ما لهم من رطوبة تخرج من أبدانهم فهي في قول الجميع فاسدة لعدم ايمانهم أم لا ؟ \*

قال : فالاختلاف في فسادها من الناس ، وهو قول من يجعلهم من الأنجاس \*

قلت له : أليس قد أحل الله طعام الذين أوتوا الكتاب من اليهود والنصارى لأهل الاسلام ؟ \*

قال : بلى ان الله قد أباحه ، الا أنه على الخصوص في الدسائح من أنواع ما قد حل بالاجماع أو على رأى من أجازة في موضع الرأى في جوازه ان لم يأتوا ذبائحه على ما به يحرم معه \*

وقبل فيه انه من العام لما وقع عليه اسم الطعام رطباً كان أو يابساً ، فلا فرق بينهما ، وعلى قول آخر : فيجوز من أطعمتهم ما لم يمسوه في رطوبة منه أو في أيديهم \*

قلت له : وما كان من الأدهان التي في أيديهم ويبيعونها ؟ \*

قال : قد قيل فيها انه لا بأس بها ما لم يعلم أنهم مسوها بأيديهم فأفسدوها ، وقيل : لا بأس برطوباتهم ما لم يصح أنهم أصابوها بنجاسة لا بد معها من أن تفسد بها \*

قلت له : وما كان لهم من ماء في أيديهم فالقول فيه كذلك ؟ •

قال : نعم قد قيل ذلك •

قلت له : وما الذي تختاره في مثل هذا من رطوباتهم ، فتدل عليه ؟ •

قال : فالذي معي في التنزه لن أمكنه أنه هو الأولى لما فيه من زيادة فضل لمن رام به الآخرة بدلا من الأولى ، وان توسع بما له في الحكم فلا لوم عليه لجوازه عند أهل العلم •

قلت له : فان هم غسلوا أيديهم أتطهر أم لا ؟ •

قال : نعم في بعض القول ، وعلى العكس في قول آخر ، وقيل بطهارتها ما لم تنشف ، وقيل حتى تعرق •

قلت له : وما عملوا بها من الأطعمة أو نالوه من رطوبة قبل أن ترجع في كل قول الى ما لها من حكم في أصلها فلا بأس به ؟ •

قال : نعم الا على قول من يذهب الى أنها لا تطهر على حال •

قلت له : فالجوس في هذا مثل الكتابي أم لا ؟ •

قال : هؤلاء أعظم كفرا وأقبح أمرا ، فنساؤهم لا تحل ، وذبائهم لا تؤكل وما عدا هذا من رطوبة فغسي أن يكون هذا مثلهم ، وفي قول آخر : ما دل على أنهم أشد •

قلت له : وما كان لهم من أطعمة فالقول فيها كذلك ؟ •

قال : نعم لأن في الأثر ما دل على ذلك •

قلت له : فهل تعلم أن أحدا من المسلمين أكل طعامهم غير الذبائح  
أم لا ؟ •

قال : قد قيل عن الفضل بن الحواري أنه دخل على زياد بن الوضاح  
ومعه مجوسى يأكل معه فيصطبغان من وعاء واحد ، وذكر عن موسى بن  
على رحمه الله أنه فعله وأمر من قد حضره أن يأكله •

قلت له : وما حملوه أو كان عندهم من أطعمة أو فاكهة وأدوية يابسة  
فلم يصح أنهم نالوها برطوبة ؟ •

قال : قد قيل فيها انه لا بأس بها •

قلت له : فالمسلم ان أعطى أحدا من أهل الذمة لحما يحمله له  
ما القول فيه ؟ •

قال : فهو على طهارته وحله الا أن يمسه أو يتوارى به فيمنع قبل  
غسله من جواز أكله •

قلت له : فهل يجوز أن يصلى بشيء من ثيابهم أم لا ؟ •

قال : قد قيل بالمنع من جوازها الا أن يكون معد على قماطها ، وقيل :  
ان محبوبا أجازها في سجي على مجوسى •

قلت له : ان كان من لباسهم أو وجد منشورا ؟ •

قال : قد قيل في هذا انه لا يصلى به حتى يغسل أو يعلم أنه طاهر •

قلت له : فان قال من هو في يده أنه قد طهر ، هل يجوز قبوله ؟ •

قال : وان كان في حينه من أهل الثقة في دينه لم يجز أن يقبل منه لما في الأثر أنه لا أمانة لهم على شيء من الطهارة عند أهل البصر •

قلت له : وما صبغه أهل الذمة من الثياب ، فهل يجوز أن يصلى فيه أم لا ؟ •

قال : قد قيل انه اذا طهر مقدار ما به تزول النجاسة طهر فجاز أن يصلى به ، وفي قول آخر : انه مادام السواد يخرج منه فهو نجس •

قلت له : فان أسلم من شركه أعليه أن يغتسل أم لا ؟ •

قال : قد قيل ان عليه ذلك •

قلت له : فان ارتد عن الاسلام ، أيلزم الغسل من تعمد أن يرجع عن رده اليه ؟ •

قال : فلا بد له على حال في الموضع من الاغتسال ، لأنه قد أشرك ظاهرا فتنجس بما قاله أو فعله ، فكيف على هذا يبقى طاهرا الا أن يكون على رأى من القوم •

قلت له : فان ارتد في نفسه نية واعتقادا أو لما يكون له من شك  
لا ما زاد عليه ؟ •

قال : قد قيل فيها بأنه لا غسل عليه ، وعلى العكس في قول آخر ،  
وقيل : ان عليه الوضوء وعسى في الغسل أن يكون به أولى ، لأنه بأى  
وجه أشرك فعليه ما في الشرك من حكم في العدل •

قلت له : فان أشرك بما قاله أو فعله جهلا ؟ •

قال : فهو على ما مضى من القول فيه لاغيره من قول يخالفه ،  
فيجوز أن يكون عدلا •

قلت له : فان أراد أن يقول ما له أو عليه فزل لسانه بما به يشرك  
أن لو تعمده ؟ •

قال : فهذا موضع عذره المقتضى على حال لعدم كفره الا أنه من  
حضره من يسمع منه ما في ظاهره قد أكفره فلا بد له من أن يعلن في حاله  
معه توبة فيطهر ويعيد مع ذلك طهرا الا أن يعرفه أنه لا يعلمه ، فعسى  
ألا يلزمه •

قلت له : فان مات على شركه ، أيطهر من بعد أن يغسل فيزال عنه  
ما به من أذى في بدنه أم لا ؟ •

قال : ففى الأثر ما دل على أنه وان طهر فأزيل عنه ما به من نجاسة  
بدنه فلا يطهر ♦

قلت له : فان كان من أهل القبلة ؟ ♦

قال : قد قيل انه لموته نجس حتى يطهر ، وفى قول آخر : ما دل فى  
الولى على أنه طاهر من قبل أن يطهر لقول النبى صلى الله عليه وسلم :  
« المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا » ، وعلى هذا ان صح فلا يفسد منه على  
من ناله الا موضع النجاسة لا ما سواه ♦

قلت له : وما تولد فى الانسان فظهر عليه من القمل أو خرج من بطنه  
من الأماحى والديدان ؟ ♦

قال : قد قيل فى القمل انه تبع له ، لأنه تولد منه لازم له فلا يكاد أن  
يوجد الا فيه أو فى ثوبه الذى عليه ، ولا أعلم أن أحدا يقول فى هذا بغيره  
من أهل العدل ♦

رما تولد فى بطنه فخرج يومئذ من الأماحى أو الدود فليس له فى  
الطهارة الا ما لغائظه من حكم بالفساد من غير ما فرق بين المطيع والعاصى  
من العباد ، لأنه انما يتولد منه فله ما فيه خرج معه أو بعده أو قبله من  
مخرجه أو من فمه ، فهو كذلك على حال فى حكمه ♦

قلت له : وما تولد من الديدان في الفروج ، أو ما يكون من الجروح في الأبدان ؟ •

قال : فعسى أن يلحقه معنى ما تولد فيه من رطوبة يعيش بها فيكون فيها حتى تزول عنه ونفرض له حال خروجه منها •

قلت له : فان كان في بدنه شيء من القمل ، أو في ثوبه ، هل له أن يتركه عمدا فيصلي به مادام حيا أم لا ؟ •

قال : نعم ما فيه من اجماع عليه •

قلت له : وما لدمه ومائه وبوله وذرقه من حكم ؟ •

قال : قد قيل في هذه بفسادها ، ولا أعلم أن أحدا يقول بطهارة شيء منها •

قلت له : وما كان في القملة من رطوبة لفمها ؟ •

قال : فالطهارة من حكمها الا لما يعارضها من شيء تفسد به والا فهي كذلك ، وقيل بنجاستها الا انما قبله أظهر ان صح ما عندي في ذلك •

قلت له : فان صح معه أنه أصابه في ثوبه أو في بدنه شيء من ذرقها ؟ •



قال : فعسى أن يختلف في فساد الموضع به ، لرأى من أجازته ضرورة ،  
اذ لا يقدر مع كثرة البلوى على الامتناع •

قلت له : فان مسها بيده أو بغيرها بلا أن يمسخها ؟ •

قال : قد قيل في يده انها بعد على حالها حتى يعلم أنه قد نالها  
ما لا بد وأن يفسد به من الطهارة ما لها ، وغير اليد كذلك ، ولا أعلم أنه  
يختلف في ذلك •

قلت له : فان أخذها بيده ممسكا لها فألقاها أو قتلها ؟ •

قال : قد قيل ان يده على طهارتها حتى يصح أنه أصابها شيء من  
فاسد رطوباتها ، وقيل انه من عاداتها ألا تؤخذ فتمسك باليد أو غيرها  
الا وتذرق في حالها وفي هذا ما دل بنجاستها الا أن يصح معه عدم كونه  
بها والا فهي على حالها من عادة في مسكها •

قلت له : فان أخذها من رأسها ؟ •

قال : فهذا موضع ما فيه قد قيل أنه ليس عليه شيء من بأسها •

قلت له : فهل من رأى في دمها ، الا أنه لا بأس به أم لا ؟ •

قال : لا ، أدريه من قول أهل الحق في حكمها فأدل عليه لعدم ما له  
من سبيل اليه ، لأنّه من قولهم فيه أنه دم أصلى في ذاتها وعلى قياده  
فلا يجوز الا أن يحكم بفساده •

ملت له : فان طهر ثوبه بما فيه من قمل حتى ماذا له في الطهارة من حكم يكون عليه ؟ \*

قال : فهو على طهارته ما لم يصح معه كون موته قبل جفافه .

قلت : فان كان موضع موته رطبا فلا بد من أن يفسده ؟ \*

قال : هكذا قيل وعلى العكس في قول آخر ، لأنه من ذاته ، والقول في البدن على هذا يكون من غير ما شك لعدم اللبس .

ملت له : فان كان الموضع يابس والقمل في رطوبة ، الا أنها طاهره ،

قال : فأولى ما به في هذه أن تكون على ما في الأولى من قول في ذلك ،

قلت له : فان كان هذا الموضع يابس والقمل كذلك ؟ \*

قال : قد قيل فيه انه لا بأس به في الموضع من كل منهما على طهارته ما لم يصح معه أنه نال شيئاً من النجاسة ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك .

قلت له : فان صلى بما في ثوبه أو بدنه بعد موته تعمداً في موضع

ملا ينجس به ، أتلتزمه إعادة ما صلاه على هذا أم لا ؟

قال : نعم في قول أبي الحواري رحمه الله ، وقيل : لا أعاده عليه في ذلك . \*

قلت له : وما عدا ثوبه أو بدنه من شيء في طهارته تموت فيه القملة

وهي ، أو الشيء ، في رطوبة ، أيفسدها بها ؟

قال : هكذا في قول الفقهاء الا، مالا ينجس في الاجماع من الماء ،  
أو على رأى من قاله في موضع الرأى في ذلك •

قلت له : فان كان في شيء من الادهان أو الادام ما يكون رطباً  
من الطعام ؟

قال : فهذه هي الأولى ، فالقول فيهما واحد ، وقد مضى •

قلت له : فالبيض من القمل طاهر أم لا ؟

قال : قد قيل فيه ان له ما في ذرقه من حكم عليه •

قلت له : وبالجمله فيه فله من القضية ما في الميتة من ذوات الدماء  
الأصلية من رجس في تحريم له بالكلية ؟

قال : نعم لأنه منها في قول أهل العدل ، فكيف يصح أن يكون له  
مخرج منها ؟

قلت له : فان لم يكن له في حاله دم فالماء الذي يخرج منه طاهر  
أم لا ؟

قال : قد مضى من القول فيه ما دل على فساده وكفى •

قلت له : فالصئبان التي تكون في الثياب أو الأبدان من الناس ،  
ما الذي لها في القول عليها ؟

قال : قد قيل انه لا بأس بها ، و لا يكون من مائها لأن لها حكم الطهارة

في موتها وحياتها ، الا ما صح عليه أنه من بيض القمل ، لابد من أن يلزمه ما فيه والا فهو كذلك •

قلت له : فهل يجوز في القمل لمن أخذ من ثوبه أو من بدنه ينبذه أم لا ؟

قال : قد قيل في قتله انه طاعة وفي رميه انه معصية ، وربك أعلم بعدله •

قلت له : فان رمى به حيا في موضع لا يشك أبدا أنه لا يؤذى أحدا ؟

قال : فعسى ألا يكون عليه في هذا الموضع حرج لعدم ماله من ضرر يمتع به ان صح ما أراه فيه ، الا أن الحديث في نبذه أنه يورث النسيان ، وفي حديث آخر أنه من رمى به لا يكفى الهم ، فينبغي على مر الزمان لمن قدر على ما به يؤمر ، أو عنه ينهى يمثل ما فيه من البيان •

قلت له : فهل يجوز فيه قبل موته أن يلقي في النار ؟

قال : ان النار هي عذاب الله الملك الجبار ، فلا ينبغي له أن يعذبه بها على وجه الاختيار •

قلت له : وما وقع منه بها أو رمى به فيها ؟

قال : قد قيل فيه في الآثار انه لا ينجسها لعدم ما له من غبار ، وعسى ان صح ما فيه أراه لما به من رطوبة ألا يتعري من مجاز •

قلت له : فان بقى على هذا فى الرماد ؟

قال : فان قدر على اخراجه منه فأزِيل عنه ، والا فله حكم الفساد •

قلت له : فان احترق حتى صار فيه كمتله رمادا ما حكمه يكون

أفدنيه ؟

قال : فعسى أن يجوز فى رماده الآن يلحقه معنى الاختلاف فى كون

طهارته وبقائه على فساده ، والله أعلم فينظر فى هذا كله ، ثم لا يؤخذ

به ولا بشيء منه الا بعد أن يصح حقه بما لا شك فيه لظهور عدله والسلام •

## الباب الواحد والثلاثون

في دخول الخلاء لقضاء الحاجة من بول أو غائط وفي

### الاستجمار والاستنجاء

ومن جوابه — أعنى الشيخ أبا نبهان وفيمن بدا له أن يقضى حاجته من البول أو الغائط ماذا يصنع ؟ أخبرنى فإن الحاجة اليهما داعية ولا بد ؟ قال : ففى القول مادل على أنه يتوارى من الأعين أن تراه فيتباعد عن الناس فى الغائط أكثر من البول عملا بما جاء فى الرواية من الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا أراد جاحته أبعد فى المذهب فينبغى له أن يتأسى به ♦

وفى حديث آخر عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا أراد أن يبول لم يتباعد ، وعسى أن يكون لما بينهما من فرق فى كثرة الأذى ♦ قلت له : فإن انتهى الى موضع الحاجة ، ماذا يقول فيعمل ؟

قال : فالذى من آدابه فى الخلاء أن يعد النبل ، فإذا أتاه سمي الله فاستعاذ به من عدوه المبلس من رحمته ، وقدم رجله اليسرى فى دخوله ، وبعد فراغه ، فيحمد الله ، ويقدم اليمنى فى خروجه ، فينبغى له أن يمتثل ما به يؤمر فى هذا أن يقول فيفعل لما فى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« اذا دخلتم الخلاء فقولوا باسم الله أعوذ بالله من الرجس الخبيث  
المخبث الشيطان الرجيم ، فانه مأواهم » فاذا جلستم على خلائكم فشمروا  
ثيابكم وجنبوها القذر ، ولا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ، ولكن  
معرضين ، واعتمدوا في الخلاء على شقكم الأيسر ، وانصبوا السيقان ذلك  
أسرع لقضاء حاجتكم ، ولا تتربعوا على ثوب فان ذلك يورث الوسواس •

ولا تنظروا الى ما يخرج منكم ، فان ذلك يورث الباسور ، ولا تنظروا  
الى من حكم ، ولا تقوموا حتى تعلموا أنكم قضيتم حاجتكم وتجدوا  
الخف ، وليقل أحدكم : الحمد لله الذى أطعنى طعاما ، وسقانى شرابا  
أذاقنى لذته ، وأبقى فى جسمى قوته واصرف عني أذاه •

وفى حديث آخر عن النبى صلى الله عليه وسلم : أنه كان اذا أراد  
دخول الخلاء قدم رجله اليسرى وقال : باسم الله ، ولم يكشف عورته  
حتى يقرب الى الأرض ، فينبغى له فى هذا كله أن يقتدى به فى قوله  
وفعله لمن يريد فضله •

قلت له : فلم يؤمر هنا بالاستعاذة ولأى فائدة هي ؟

قال : لأنها فى هذا الموضع مطلوبة ان لم تكن من الفرض ، فهى مندوبة  
لما فى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان الحسوس  
مختصرة ، فاذا أراد أحدكم أن يدخلها فليقل : أعوذ بالله من الخبث

والخبائث » فينبغي له ألا يدعها لما يراد بها من الامتناع بالله من كيد  
وشره ومكره .

قلت له : فان ترك ما يقال في هذا أو يعمل حال دخوله أو خروجه  
ناسيا أو عامدا ، ماذا عليه من شيء يلزمه أو لا شيء فيه ؟

قال : فعسى ألا يبلغ به الى اثم ما لم يرد به مخالفة لخير الوري  
في جهل أو علم ، لأنه على حال لا من الغرض في الأصل لمعنى ما لا يصح  
أن يختلف في ذلك .

قلت له : فان كان في الصحراء أو ما يكون من موضع في بقعه ليس  
بها عمارة في بناء ؟

قال : فالذي معنى في هذا أنه لابد له مع القدرة من أن يتواري عن نظر  
من لا يحل له أن يبدي اليه عورته من البشر بما وراءه الا أن يكون في  
موضع آمن على نفسه في الحين الذي هو فيه من عين من لا يجوز  
له أن يراه ، والا فليتردد ما به تواري سوائته لازما ان قدر عليه لما في  
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أتى الغائط  
فليستتر ، وان لم يجد الا كتيب رمل فليستدبره فان الشيطان يلاعب  
مقاعد بني آدم » ومن فعل أحسن والا فلا حرج .

قلت له : فان لم يجد ما به يتواري في حاله فيكون من ستره ؟



قال : فهذا موضع عذره فلا شيء عليه الا ما يقدره من تباعده عن  
لا يجوز له أن ينظر اليه •

قلت له : فالليل في هذا غير النهار أم لا ؟

قال : نعم لأنه من اللباس الا أن يكون في حق من قد عرفها لبصر  
ان دنى منه مقدار مالا يرده ماله من ظلمه عما له من عورة ، فعسى أن  
يمنع من أن يكشفها حتى يتباعد عنه قدر ما يواريه فيأمن منه •  
قلت له : فهل له أن يقضى ما قد حضره منهما في كل موضع أمكنه في  
حاله أم لا ؟

قال : نفى المأثور ما دل على جوازه في المباح لا فيما يكون من  
المحجور ، وفي الحديث : « اتقوا الملاعين الثلاث » وهي الموارد والطرق  
والظل ، وجميع ما لايجوز على حال ، فاللعن على من فعله واقع في العدل •  
قلت له : فهل ينهى عن تىء من الواضع أن يقضى حاجته فيه غير  
هذه الثلاثة المذكورة أم لا ؟

قال : نعم قد ينهى فيمنع من أن يقضيها في الماء الراكد أو الطرق أو  
المقبرة ، أو في حريم المسجد أو تحت الشجرة أو النخلة المثمرة ، أو  
ما يكون من المواضع المضرة ، لما في الحديث عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه نهى أن يقضى الانسان حاجته على قبر ، وأن يتوضأ على

ضفة نهر ، أو تحت شجرة مثمرة أو في ظل منزل أو في طريق عابر أو على ظهر مسجد ، أو على باب أحد ، فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين الا أن يتوب ويرجع عن فعله •

وفي حديث آخر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يبولن أحدكم على الماء الراكد ثم يتوضأ منه » ومن طريق عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « امنعوا الأذى عن مساجدكم ، ولا تطرحوا في مياهكم الراكدة ولا تنظفوا فيه الأواني » •

وفي حديث آخر عنه صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن البول في الذي ينتفع به • وفي رواية عنه صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن البول في المغتسل ، وفي قبلة المسجد والمشارع ، حتى قال صلى الله عليه وسلم : « لا طهر الله من بال في مغتسله ومن فعل ذلك فأصابه الوسواس فلا يلومن الا نفسه » •

قلت له : فهل له أن يقتضيها في الأحجرة أم ما في القول فيها ؟

قال : ففي الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البول في الأحجرة ، فقيل لأنها من مساكن اعوانكم الجن فتأمل ما غسره ان صح ، والا فعسى أن يجوز لأن يكون لما يخافه على فاعله من أن يؤذيه وما بها من دابة ، فانه لا يدري ما فيها •

قلت له : فالبول في الماء الراكد لا يجوز ؟

قال : نعم قد قيل هذا فيه ، وهو كذلك الا أن يكون له ، فعسى ألا يمنع فلا يؤمه ما لم يرد به خلافا لأهل الحق في ذلك •

قلت له : فان كان في الماء الجارى ؟

قال : فهو من المكروه ، وقيل بجوازه الا أنه ربما يكون في مقدار ما يعيره في حاله فيفسده على الناس بما أجاز له فيمنع لما به من لباس •

قلت له : فالبول في الماء أو في المغسل ثم يهيج الوسواس أم لا يصح فيه هذا القول ؟

قال : فالذى معى في هذا أنه لا يدفع ، لأنه اذا بال في داخله لم يدر منى ينقطع ، وان كان في مغتسله لم يؤمن من أن يطير به من الماء الذى على ما فيه من نجاسة تقع •

قلت له : فان حضره في الماء فلم يقدر على رده بحيلة ، ماذا يلزمه ان غيره ؟

قال : ان هذا لا موضع عنده فلا سئى عليه الا أن يكون غلبه الا أن يكون في خاص من جهة الضمان لعله توجه فيه على هذا من أمره والا فهو كذلك •

قلت له : في ظل المنزل ان كان موضعه له ؟

قال : فعسى الا يبلغ به الى مأثمه لعدم ما فيه من مظلمة ، الا أنه ربما لا يتعري من كراهية ♦

قلت له : وما كان له من شجرة أو نخلة فلا يمنع من هذا في تحتها حال ما بها من ثمرة ؟

قال : هكذا معى في هذا لعدم ما يدل على المنع له الا أن يطرحه على ما به ينتفع من ثمرتها لغير ما نزل به من ضرورة في الحال ، فعسى أن يمنع في كل منهما من أن يجوز له ، لأنه من اضاءة المال ♦

قلت له : فان كانتا لغيره وليس بهما ثمرة ؟

قال : فهذا موضع الاجازة الا أن يكون في مضرة على ربهما فيمنع من أن يجوز له تحتها ♦

قلت له : فان كان بهما ثمرة الا أنها في حد ما لا ينتفع بها ؟

قال : فأولى ما بهذه أن يكون في معنى الأولى ، فالجواب في هذه وتلك واحد ، لأنهما على سواء ♦

قلت له : فالتعوط في أموال الناس حال ما ليس بها ثمرة ، أو يكون في حد ما لا ينتفع بما فيها من الثمرة لأبأس على من فعله ، وان لم يكن عن إذن من أهلها ؟

قال : نعم قد قيل بجوازه الا أن تكون محصونة أو في مضرة فيمنع الا على ما جاز من الرضا •

قلت له : فان صح في غير المحصونة أن ربها لا يرضى به لمن قد فعله ؟

قال : فعسى ألا يجوز لأنه من الأذى •

قلت له : فان كان في ممر منزل أو مال لا له ، أو ما يكون من طريق لغير مالك ؟

قال : فأحق ما به أن يمنع - من سطره لعدم ما يدل على عدله •

قلت له : فان اضطره البول أو الغائط في منزل الغير أو في طريق المسلمين فأنزلهما ؟

قال : فهذا موضع ما قد قيل فيه بجوازه له ضرورة اليه فلا اثم عليه ، الا أنه متى قدر لزمه أن يزيل الضرر •

قلت له : فان كان في قبلة المسجد قريبا منه ، أو في حريمه أو في طريقه أو في موضع يؤذى من مر به ؟

قال : فهذا مالا يجوز أن يوسع فيه لمختاره أبدا •

قلت له : فأى جهة في موضع جوازه يوجهها جاز له أم لا ؟

قال : قد نهى عن أن يستقبل منهما القبلة لقول الرسول صلى الله

عليه وسلم : « ان الله أدبنى وأمرنى أن أدبكم لا يستقبلن أحدكم القبلة ببول ولا غائط ، ويحفظ فرجه الا من زوجته وسريته » وقوله صلى الله عليه وسلم : « أنا لكم مثل الوالد اذا ذهب أحدكم الى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ببول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا » فان النهى مادل على المنع من جوازه مطلقا • وقيل بأنه من الخاص في الصحارى دون غيرها من المنازل أو ما يكون من نحوها •

قلت له : فهل يمنع من شيء أن يستقبل غير هذا أم لا ؟

قال : نعم قد ينهى أن يستقبل الشمس والقمر بفرجه فيمنع من فعله ويؤمر أن يتقى الرياح والأماكن الصلبة خوفا عليه من أن يقع به شيء من الرشاش •

قلت له : فان عمى في حاله عن جهة الكعبة من قد نزل به ما لا يمكنه أن يؤخره منها حتى يعلمها بما يدل عليها ؟ •

قال : فعسى أن يكون له في التحرى لها ما به يجتزىء ان أمكنه فقدر عليه ، والا فالله أولى بعذره وكفى •

قلت له : فأى هيئة يكون فيها جاز له في حاجته أن يقضيها أم لا ؟

قال : نفى الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يبول الرجل عاريا أو قائما أو قاعدا ليس على ظهره ولا حقويه ثوب ، الا أنه من المكروه لا ما فوقه من تحريمه لعدم ما يدل عليه •

وفى الحديث عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
« من الجفاء لعله أن تبول وأنت قائم » وروى عن عائشة أنها قالت :  
من أخبرك أن النبي صلى الله عليه وسلم بال قائما فلا تصدقه •

قلت له : فهلا جاء فى رواية أخرى أنه بال قائما أم لا ؟

قال : بلى ان هذا قد قيل به فى جملة ما عنه يروى ، الا أن بعضا  
أنكره فأبى من نبوته ، اد لا يصح أن يخالف الى ما عنه نهى ، الا أن يكون  
لمانع فعسى ، وقد قال عائشة : انما بال قائما لما أمضه المائض ، فأما  
فى الصحة فلا •

قلت له : فأخبرنى بمعنى هذا تتوَجَّر ؟

قال : فعسى فى المض أن يكون المراد به لغة الموضع ، والمائض عرق  
فى باطن الساق ، فان صح فقد دل على ما به من ضرورة اليه •

قلت له : فإذا كان فى أصله لا من الحرام فلم يكره فى الصحة فينتهى

عن فعله ؟

قال : الله أعلم ، وأنا لا أدرى ما به يمنع من كراهية من أجله الا  
ما يكون من رش لوقوعه أو طش ، غير أنه ربما لا يبلغ اليه الانحدار  
موقعه عن محل وقوفه •

والنهى فى اطلاق فلا بد له فيه على ظاهره من أن يدخل عليه الا أن

يخرجه دليل ، والا فهو كذلك ، غير أنه لا في وفاق من الأمة لما بينهما من تكريهه على هذا من افتراق فتأمل ذلك •

قلت له : فان في النهي عن الأمكنة الصلبة ما يدل على أن الأمر به في موضع النية ؟

قال : نعم خوفا من نظائره لا شيء غيره • وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه بينما هو يمشى في الطريق اذا مال اذا دمث ، وقال : « اذا بال أحدكم فليرقد الى بوله » •

قلت له : فان لم يجد في الموضع الذي يكون الا أرضا صلبة ؟

قال : ففي الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا أراد البول أتى عزازا من الأرض بمن ذا أخذا ، فنكث به حتى يبرى ثم يبول • فينبغي له أن يكون على هذا خوفا من أن ينضح به •

قلت له : فان لم يمكنه في الحال لمانع له من ذلك ، أو لما بالموضع من عدم ترابيه ؟

قال : فالذي به يؤمر أن يدع عن نفسه في حاله ما ارتفع من الأرض لئلا يرجع اليه ويميل الى ما انحدر فيبول فيه ان أمكن والا فله ما قدر •

قلت له : فان انقطع بوله فقضى حاجته ماذا يؤمر به من : — أن يصنع ؟



قال : فالاستبراء في البول من ورائه لاجراج ما له من بقية في المجرى  
من الاحليل •

قلت له : فلا بد له فيه من أن نعرفه به فتدل عليه حتى يعرفه ؟

قال : فهو أن يمسح باليمنى من يديه على عجانه الى أنثويه ثلاثا  
فيلتزم ذكره باليسرى في كل مرة نقرة ، لما في الحديث عن النبي صلى  
الله عليه وسلم أنه قال : « اذا بال أحدكم فليلتزم ذكره ثلاثا » وفي قول  
آخر أنه لا يجزيه الا أن يكون من بعد انقطاعه لا قبل ذلك •

قلت له : فان كان من عادته لا ينقطع عنه بالثلاث من سلبه ونتره  
غالبا على أمره ؟

قال : فعسى في هذا أن يكون من المئانة لما فيها من برد أو تمدد في  
عضلتها لا مما قد تعقب في المجرى ، فان الثلاث مجزية لاجراجه ، وعلى  
من يلي به أن يتعمد على ما قد عرفه عادة من نفسه في علاجه ، الا أن  
يصح معه غير ذلك •

قلت له : فان زال بواحدة فلم تكن له معها بقية ؟

قال : قد حصل المراد ، فهي مجزية ان صح ما أراه في ذلك •

قلت له : فالاستبراء من لوازم الطهارة أم لا ؟ وما الذي قاله فيه  
الفقهاء ؟

قال : نعم الا أنه من الخاص لمن لا ينقطع عنه ماله من زياده في مجراه الا به لا من العام على حال ، وفي قول آخر : ان الماء يقطعه ، وفيه ما دل على أنه معه لا بأس على من يدعه الا أنه يعجبني ما فيه في حق من لا يعرفه أنه معه ترك لا يتبعه ♦

قلت له : فان كان في الماء فبال فبه من غير أن يرفع ذكره ما يلزمه أن يصنع ؟

قال : قد قيل ان عليه أن يخرج منه في الخارج عنه ، وفي قول آخر : ان له أن يستبرئ داخله قدر ما اعتاده ، وكفى حتى عن الاستنجاء في رأى من قاله من الفقهاء ♦

وقيل : ان الماء يقطع الماء فلا يلزمه الاستبراء على هذا والاستنجاء ، الا أن يكون مقدار ما به تنجس من رأكده ، فانه لا بد له مع القدرة من تطهر ما ناله من فاسده ، أو من جاريه فحتي في حركة قدر ما يجزىء فيه ♦

قلت له : فان كان في بحر أو ما يكون من ماء يجري في كثرة نحو نهر ، وأهون من الراكد لمن فعله ؟

قال : نعم قد قيل هذا ، لأن القول لا يقضى أنى ما يلزمه أن يغسله ، فتأمل القول ♦

قلت له : وما به يؤمر من أراد أن يدخل الخلاء لقضاء حاجة أن يعد  
النبيل ، فأى سىء هى لمن بعدها ؟

قال : خفى الأثر أنها ما قد صعر من الأحجار يعد فى هذا الموضع  
لما أراد بها من الاستجمار إلا أن يكون فى محل الحاجة من الجمار ما  
لا يحتاج فيه الى ما زاد عليه لما فى الحديث عن النبى صلى الله عليه  
وسلم أنه أمر بالاجتماع ، وهو ازالة النجو بالحجارة الصغار لمعنى ما  
أريد به من الاستطابة •

وبعد فالغسل من ورائه فى قول الأختيار على ما قد عرفه لازالة ما ينفى  
من الآثار •

قلت له : فكم من واحدة تجزئه خبر المبتلى به فدلله على ما فيه ؟

قال : خفى الخبر عن النبى صلى الله عليه وسلم انه تغوط وطلب  
حجارة يتجمر بها ، فجاءه ابن مسعود بججر فتجمر به ، ثم قال : زدنى •  
فأتاه بروثة فرمى بها ولم يتجمر بها ، وفى هذا ما دل على الثلاث كما  
فى الأثر ، الا أنه قد تكون لا على حالة واحدة لما له من دقة أو غلط ،  
وربما صار مثل البعر ، فيكون له موضع لزومه مازال به ، وان زاد على  
الثلاثة ، ولا يجوز أن يصح فيه إلا ما فى النظر • وفى حديث آخر عنه  
صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اذا توضأت فأن استجمرت فأوتر » •

قلت له : فلا يصح له بالواحدة اذا كان لها ثلاثة حروف ، فيجزيه على ما فوقها أم لا ؟

قال : فعسى أن يصح له بها وان لم يكن في ذاتها ثلاثا ، فان في حروفها الثلاثة ما يجزيه ، لأنها معنى ما في ذلك •

قلت له : فان لم تكن على هذه الصفة الا أنه زال بها ، أفلا يجزيه عما زاد عليها ؟

قال : بلى قد قيل انها مجزیه له ، لأن المراد بها قد حصل لأداء ما عليه من زواله في موضع لزومه بما كثر أو قل ، وما زاله من عدد أجزائه ، اذ لا يلزمه أكثر منه على أصح ما فيه من رأى •

وفي قول آخر : ما دل على أنه لا بد من الثلاث ، لأنه هو السنة قبل النسخ له عند وجود الماء وبعد النسخ لثبوته حال عدمه •

قلت له : فهل يلزمه مطلقا أن يباليخ في الاستطابة مبلغ ما قدر عليه في حاله بالحجر لازالة ما له من القدر أم لا ؟

قال : لا أدريه الا في موضع عجزه عن التطهر بالماء بالعدم أو ما يكون له من مانع فنعم •

قلت له : أفلا يجوز بغير الحجر من التراب أو المدر أو الخزق ، أو ما يكون عودا ولحاء من الشجر فيجزيه أم لا ؟

قال : بلى ان هذا كله فى جوازه مجز لمن فعله ، ألا وان فى الأثر ما دل على ذلك •

قلت له : وما لا يؤكل من الشجر من ورقه أو عوده أو خنسه فالقول فيه كذلك ؟

قال : هكذا معى فى ذلك لا غيره من قول يصح فيه ما دل عليه ، لعدم ما يمنع من جواز ذلك •

قلت له : فان طار لوقوعه على أرض طاهرة شئ من الغبار أو من الأطفال أو التراب أو ما به يتمسح من طاهر فى أصله ؟

قال : قد قيل فيه انه لا بأس به ، وليس فى النظر الا ما دل على صحة ما فى الأثر لما فى صحيح الاعتبار من دليل على ما ربطته النجاسة لا يتصاعد منه شئ من الغبار مادام على ما به من رطوبة ، ولا أدرى أنه يصح فيه الا ذلك •

قلت له : فهل له أن يستجمر بجميع ما أزاله من شئ أمكنه فى حاله فقدر عليه أم لا ؟

قال : لا لما فى الرواية عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يستنجى بعظم أو رجيع أو ما قد استنجى به مرة أو مرتين ، وروى عن علقمة بن عبد الله أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا تستنجوا بروت ولا عظم فانه زاد اخوانكم من الجن » •

وفي حديث آخر : « الا، العظم فانه زاد اخوانكم من الجن ، وأما الروث فانه علف لدوابهم » ويروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من استنجى بالروث أو الرمة فقد برىء مما أنزل الله على محمد » والروث هو الرجيع والرمة : هي العظام •

وفي حديث آخر : أنه أتى بروث في الاستنجاء فردده فقال : « انه ركس » وفي هذه الأخبار ما دل على المنع من جواز الاستجمار بشيء من هذين على حال •

قلت له : وما قد تجمر به مرة أو مرتين فاللهي أن يستجمر به مره أخرى في تحريم أو ما دونه من تكريه ؟

قال : فعسى أن يكون في المكروه لما به من النجاسة لا غيره من تحريمه فانه بعد أخرى •

قلت له : فهل شيء آخر لا يجوز فيمنع من أراد أن يتجمر أم لا ؟

قال : نعم جميع ما يكون من أنواع الأطعمة ، لأنها مع الفواكه المحرمة ، لما في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يستنجى بشيء من الطعام ، وقيل من فعل ذلك فهو ملعون ، وأن الله لعن أمة كانوا يستنجون بالطعام •

قلت له : أفلا يجوز بشيء من قضب الزرع أو ما يكون من  
شماريخ النخل ؟

قال : ففى الأثر من المخاربة أن لهما حرمة الطعام فلا يستنجى بنى ،  
منها الا أنى لا أقدر أن أجاوز ما قد خص بالنهى الى فى الخارج عنه  
الا ما أشبهه والا فلا •

قلت له : وما أزيل به من شيء أيجزى ؟

قال : هكذا معى فى هذا يخرج فى العدل وان يكن من جازه فى  
الأصل •

قلت له : فهل من شيء يجوز به فلا يجزى فيه ؟

قال : نعم ما لا ينقى من النجس لما به من ملائسته ، أو ما يكون  
من مانع له مثل المزجاج أو المصقيل من الحديد أو غيره من هذا النحو .  
فانه لا يمنع من أن يستنجى به ، ولكنه لا يجزى فى قول من دل عليه ،  
قلت له : فاليابس من العذرة هل له أن يستنجى به حال عدمه  
لغيرها أو مع القدرة ؟

قال : فهى من جملة ما عنه ينهى ، فان حمل على الكراهية لفجاستها  
فعمى أن يكون به أولى لعدم ما يدل على تحريمها ، وما به قد تجمر فهو  
فى حكمها حتى يزول ما به منها يطهر ، وربما تدعوه الضرورة الى شيء  
منها فيجوز ألا يكره •

قلت له : فهل من شيء غير المذكور يمنع من هذا فيبعد من المحجور ؟

قال : نعم في جميع ما لايجوز في الحق ان تنجس على حال أو مع عدم الواسع من الرضا كان ذلك لله أو لأحد من الخلق •

قلت له : فان تركه فاقصر في ازالته على الماء ؟

قال : فهذه هي الاستطابة الكبرى ، وقد فعلها ، وكفى فلا شيء عليه في ذلك •

قلت له : أيلزمه أن يجمع بين الماء والأحجار في الاستنجاء ؟

قال : لا أدريه لازما فأدل عليه ابتداء أو جوابا ، وانما يؤمر به من قد أمكنه استحبابا لما فيه من فائدة مع قلة الماء ، أو لمن تطهر من الاناء •

قلت له : فهل له مادام في الخلاء أن يذكر اسم الله أم لا ؟

قال : قد قيل بجوازه الا بما من قرآن بغيره ، فانه لا يمنع في أو ان •

قلت له : فهل له وعليه أن يرد السلام على من بدأ به ؟

قال : قد قيل انه ليس له ان يرد مادام على ما به فضلا ان يلزمه ، فيكون عليه وبعد ان يفرغ فالاختلاف في وجوبه لا بد •

قلت له : أفيجوز أن يكلم غيره مبتدئا أو من بعد أن يكلمه ؟

قال : غفى قول أبي على ما دل على جوازه ، وفي قول آخر ما دل على



الكراهية ، لأن الملائكة تغض عنه أعينها مادام على ما به وتفتح إذا تكلم  
فيدخل عليها ما يكره في حينها •

قلت له : فهل له أن يأكل في حاله أم لا ؟

قال : قد قيل فيه بالاجازة الا أنه يكره له من قبل أن يتطهر أن يقعد  
لطعام أو غيره ان أمكنه ذلك •

قلت له : فان بال في غائطه أو بزق غييهما أو في شيء منهما ؟

قال : قد ينهى أن يجمع بينهما ، لأنه يحجب الدعاء ، أو أن ييزق  
في بوله لما به من آفة ، فأما أن يكون من الحرام فلا •

قلت له : فهل له حال ما يقضى حاجته أن يستاك أم لا ؟

قال : لا أحد ما يمنع من جوازه الا أنه يكره لما يورثه من صفرة  
في الأسنان •

قلت له : فهل له أن يأخذ من مال الغير ترابا أو أطفالا لا يسبرىء  
به لا عن رأيه أم لا ؟

قال : قد قيل بجواز مالا يخرج بمثله ، وقيل بالمنع من جوازه  
الا أن يكون في مقدار مالا قيمة له ، وقيل لا يجوز وأن قل ، ولعله  
الا على ما جاز من رضا أهله •

قلت له : فان تركه بالموضع ولم يحمله شتلفه على من هو له ؟

قال : فعسى في هذا أن تكون من الأولى أرخص في قول من أجاز له  
أنه يجهد في اخراج ما يعلق به فيرده ، فإن بقي من ذلك شيء لا قيمة له  
فالاختلاف في ضمانه .

قلت له : فهل من رأى في حجارتها أو ما يكون من عود واقع فيها  
أن له أن يأخذها فيتجر به ثم يرده إليها ؟

قال : نعم قد قيل في هذا بجوازه له فلا شيء على من فعله إلا أنه  
يعجبني أن يكون من شرطه في غير ضرر على ربها ، أو على من يكون  
له ذلك .

قلت له : فإن زال ما به منهما ثم جلس على ثوبه من قبل أن يتطهر  
بالماء فيه بنجس أم لا ؟

قال : فإن كان من بعد أن يبس فصار بحد ما لا يعلق في ثوبه فلا بأس  
عليه في توبه ، وإن كان قبل جفافه أو غيما يكون بالموضع من رطوبة  
فالنجاسة لما أصابه ولا شك .

قلت له : فإن قام من قبل أن يجف فأرخی ثوبه غير غائص غير  
موضع بوليه ؟

قال : فإن احتمل ألا يمس ثوبه أو ما يكون من بدنه فهو على  
طهارته ، وإن لم يحتك ، إلا أنه تنجس وإن أشكل أمره في حاله ،

فلا جتياط لمن أمكنه في غسل ما دخل عليه الانسكال ، والا فهو على ماله في الأصل من طهارة في الحكم ما لم يصح معه كون فساد به مالا شك فيه •

قلت له : فالاستنجا من البول أو الغائط بالماء من الفرض أم لا ؟

قال : نعم في موضع القدرة عليه لقوله تعالى في أهل مسجد قباء .  
( فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين ) فان في الآية ما دل بالمعنى على لزومه ، وفي قول آخر : انه سنه واجبة على من وجد الماء فأمكنه أن يتطهر به •

قلت له : أليس في الرأي من الفقهاء ما أفاد جوازه بغير الماء وان لم يكن لعذر ؟

قال : لا أدري أن أحدا أجازه في هذا الموضع لمن اختاره منها بعد .  
يكون النسخ له الا من رضى على نفسه أن يتخذ غير الحق ديناً •

قلت له : فاذا أراد أن يستنجى من البول والغائط بالماء ، ماذا يقول فيعمل ؟

قال : فالذى به يؤمر أن ينقى ما قد صلب أو تنجس من الأرض خوفا من أن يتطير به شيء من فاسدها قد تطهر به ، الا أن يكون لا يبلغ اليه من جدار ما يقع عليه ، فاذا قعد نوى فذكر الله ثم يصب الماء على يده قبل أن يباشر بها الموضع فيعرك النجاسة عركا جيدا أو يوالى

الصب مع العرك حتى يتطهر فيقول : اللهم حصن فرجى بالاسلام ، وظهر  
قلبي من النجاسات ، وزوجنى من الحور العين برحمتك يا أرحم  
الراحمين •

قلت له : أما فى الأمر به من رواية تدل عليه وعلى ما يؤمر أن يقوله  
معد الفراغ منه أو لا تعيده ما فيه ؟

نال : بلى ان فى الرواية عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال .  
« استنجوا بالماء فان الله قد أثنى على قوم فعلوه ، فقال : ( فبه رجال  
يحبون أن يتطهروا ) فإذا استنجيتهم فغطوا من الذين لا ترونهم فإذا فرغتم  
فقلوا : اللهم اجعلنا من التوابين واجعلنا من المتطهرين » •

وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه مر بقبرين فقال : « انهما يعذبان  
وما يعذبان بكبير عندكم ان أحدهما كان يمشى بالناس بالنميمة ، والآخر  
كان لا ينتزه من البول » وفى هذا من التشديد ما دل فى التنزه منه على  
لزومه ، لأن تاركه بغير عذر داخل تحت الوعيد من غير شك ، الا أن  
فى المأثور من خواصه ما فى الرواية عن عمر أن النبى صلى الله عليه  
وسلم قال : « عليكم بغسل الدبر فانه يذهب بالناسور » •

قلت له : فبأى يديه يغسلهما وبم يبدأ من فرجيه فيهما ؟

قال : ففى الرواية عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اذا

بال أحدكم فلا يمس ذكره بيمينه » وفي حديث آخر صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اليمين لما علاه والشمال لما أسفله » وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يستطيب الرجل بيمينه ، وفي حديث آخر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الاستنجاء بالشمال » فينبغي له أن يكون على هذا الأمر ضرورة ، فإنه به أولى من أن يخالف إلى ما عنه نهى • ومن المستحب أن يبدأ قبل الغائط وإن كان العكس لا يمنع ، فإن ما قبله هو الذى به يؤمر فيدل عليه •

قلت له : فإن فعله بيمينه متعمدا لمخالفة ما فى السنة من نهى أوامر ؟

قال : لا ، أراه الا اثما ، لأن فى الأثر ما دل على من كان به عالما •

قلت له : فما الكل منهما فى الطهارة من عرك ينتهى إليه فيهما ؟

قال : لا نهائية لهما فى الغسل الا كون زوالها وإن لم ديرك بالعيان غفى الاطمئنانة ما يجزى المشاهدة بالموضع من الأعيان •

قلت له : فالعرك لهما أو ما يقوم مقامه من حركة لا بد منه فى غسلهما ؟

قال : نعم قد قيل هذا فيهما •

قلت له : فخلا من أثر ترفع فى مقدار ما يجزيهما من عدد عركهما

فيتبع عن ذى بصر ؟

قال : بلى قد قيل انه يجزى فى كل واحد منهما أن يعرك ثلاثا ، وقيل

خمسا من الغائط وثلاثا من البول ، وقيل : عنسرا من الغائط وثلاثا من البول ، وفي قول رابع عشرا من الغائط وخمسا من البول ، وقيل بعشرين من الغائط وخمس من البول ، وقيل بأربعين في الغائط ، وعلى قول سابع فحنى يجد الخشونة في الغائط فيزول ما بالموضع من لين النجاسة في حن اليد •

وقيل في الغائط : حتى يطمئن قلبه بأنه قد زال من الموضع فطهر من غير ما لحد في العرك لما قل أو كثر ، وفي قول تاسع ما دل في البول على اثنتين فيجوز لأن يكونا في الغائط مجزئين ، وقيل ان الواحدة مجزية لما ليس له ذات اذا أتى الماء عليه فاستهلكه •

وعلى قول عاشر فيجوز في الواحد لأن يجزى في جميع النجاسات مع كون زوالها من الموضع بها ، وعلى رأى من هذه الآراء فلا بد لمن يتطهر يومئذ من الاناء من أن يكون مع كل عركة صبة من الماء •

قلت له : فان قعد في ماء جار ، أو ما يكون له حكم الجارى ؟

قال : نفصى في العرك أن يكون من مثل هذا الأولى •

قلت له : فالواحدة والاثنتين أو الثلاث في الغائط مجزیه فيما عندك أم لا ؟ •

نال : الله أعلم ، وأنا لا أدري ومن حبی أن يبالح في عركه حتى لا يشك في زواله ان بولخ في اماطته بما يكون من الأحجار أو مايزيله من .

تنىء حتى لا يبقى فى الموضع الا ما له به من الآثار ، فعسى فى هذا أن يصح لمن قاله ، فيجوز أن أبصر ذلك أن يعمل به ، والا فالاخطأ أعجب الى فاما أن أخطىء فى البرأى فلا •

وفى قول الشيخ محمد بن محبوب رحمهما الله ان من قعد فى نهر معرك موضع الغائط ثلاثا ولم يعلم انه بقى من الأذى شئء أجزأه ذلك • قلت له : وما قدر هذا العرك فى قوته وصفعه أخبرنى عنه ؟

قال : فهو أن يكون فى مقدار ما تزول به النجاسة ، وقيل فيه بالأوسط من غير ما ضرر عليه •

قلت له : فان عركها ثلاثا أو أقل أو أكثر ، أيجزیه فى قول على حال وان لم يزل بأجمعه أم لا ؟

قال : غفى الخبر ما دل فى اتفاق على أنه لا يجزیه ما دام له شئء من البقية ، لأن شرطه فى الاجماع أن يزول بالكلية ، ولن يجوز أن يصح فى النظر الا ذلك •

قلت له : فان زال فى آخر عركة جاز فيه لأن يجزیه ؟

قال : فأخرى ما به أن يكون مجزيا له ، وقيل حتى يزداد من بعلها أخرى •

قلت له : فهل يلزمه أن يدخل يده فى دبره أو فى كؤ ذكره أم لا ؟

قال : لا أدري أن عليه في هذين على حال الا ما ظهر وربما نهى عن هذا فيؤمر في الاستنجاء من الغائط في غير الزام أن يرتضى في قعوده ، فإنه في طهارته أبلغ ، فان تركه فلا شيء عليه •

قلت له : وما حد ما يلزم فيهما أن يغسل لخروجه ولا بد •

قال : فهو أن يفيض في النائط الى حلقة الدبر ، وفي البول الى سمة الذكر ، فيدرك بما به يمسح من الحجر أو ما يكون من شيء يدل على أنه قد طهر •

قلت له : فان بال ولم يفيض بوله على سمة الذكر ، أو تغوط فلم ينل غائطه ما قد ظهر من حلقة دبره ؟ •

قال : هذا من موضع ما قد قيل فيه انه الاستنجاء عليه •

قلت له : فان غسلها على غير نية ؟

قال : قد قيل انه يجزيه ، وعلى العكس في قول آخر ، الا أن ما قبله أظهر ما في هذا وأكثر •

قلت له : فان ترك ما به في ابتداء من ذكر الله أيؤمر ؟

قال : فلا يبلغ به الى فساد طهارته لعدم ما يدل عليه نسي أو تعمد فليجبر •

قلت له : فان تغوط والجم ما لا ينجس من الماء ، أيلزمه ما به على أثره يؤمر في الاستنجاء ؟



قال : قد قيل فيه ألا يلزمه إلا أن فعلم أنه لصق في بدنه شيء من ذلك فانه له لابد له من أن يطهره لأداء ما عليه ♦

قلت له : فالمرأة مثل هذا مثل الرجل ؟

قال : أدري الا أنهما على سواء الا أن يكون في الثيب على قول في ايلاجها لما به بطن والرجل من فرجها من البول ، والا فلا فرق في ذلك ♦

قلت له : وما خرج من باطن فرجيه فلا بد له من تطهيره ؟

قال : نعم قد قيل هذا فيه مع القدرة ، ولا أعلم أن أحدا يقول بغير هذا أبدا ♦

قلت له : فالريح في بطنه فتخرج من دبره أعليه أن يستنجي لخروجها ؟

قال : الا أن تكون رطبه وهي التي لها صوت على قول ، وقيل : ما له من رطوبة وأنه الأصح ما في ذلك ♦

قلت له : فالماء الذي يصبه على محل الغائط من الاناء ماذا له من حكم حال تردده بين الموضع وكفه عن العرك له به ؟

قال : قد قيل فيه انه على ما له من حكم الطهارة في الأصل ما لم تغلبه النجاسة فتغيره ♦

قلت له : فان طار به شيء من هذا الماء ؟

قال : قد مضى من القول ما دل على من حكم وكفى •

قلت له : أليس قد قيل انه يغسل موضع ما ناله من ثوبه أم لا ؟

قال : بلى ان هذا من سليمان بن عثمان ، قد يروى فان صح في بدنه كذلك •

قلت له : فان سدعته يده في موضع من بدنه أو نالته في ثوبه حال تطهره ؟

قال : فان كان في والج ما لا ينجس من الماء فلا بأس عليه لأن ليده حكم الطهارة ما لم يعلم أنه لصق بها شيء من النجاسة في قول الفقهاء ، ولا نعلم أن أحدا يختلف في هذا الموضع ، وان كان من اناء وما أشبهه في المعنى من نزحه له فالرأى في يده لازم لها في البول حتى الثالثة من صبه عليه ، وفي الغائط الى الأربعين ، اذ ليس لها على قياد كل قول ما لم تطهر الا حكم الفساد •

وفي هذا ما دل بالمعنى على ما يجوز أن يلحقها من الرأى فيجوز على ما يمسه في رطوبة من نحوها أو يمسه من قبل أن يطهروا أو يكون بعد على ما هي به من نجاسة في اجماع •

قلت له : فان أخذه في الاستنجاء بالأحوط وفي بوله بما دونه من رخصة جاز أن يعمل على ما جاز له ؟

وقلت له : فان تطهر من غائطه حتى زال فطهر وبقي في يده شيء من عرفه ؟

قال : فالاختلاف في طهارتها ما دام بها شيء من ذلك •

قلت له : فان عركه بباطن كفه حتى أزاله بما به من الماء يعترفه فيصبه على الموضع ، ماذا يلزمه في ظاهره ، أخبرني به ؟

قال : الله أعلم ، وأنا لا أدري في ظاهره ، الا أن له ما في بطنه من حكم الطهارة على هذا اذا كان الماء يسيل عليه فيزيل ما به من شيء أصابه فأفسده ، الا أن في قول أبي عبد الله ما دل على أنه كذلك •

قلت له : فان سال على رجله شيء من هذا الماء ما الوجه فيه ؟

قال : قد مضى من القول ما دل على ما في الغائط والبول من رأى في فساد ما به طهر أو الماء ما لم يظهر أو بالجملة ، فاذا أتى من ظاهره على ما أصابه في بدنه من شيء فأفسده مقدار ما يزيله من حركة أجزائه ، ويجوز أن يلحقه مهما زال بما عليه من طهوره سال مع عدم الحركة معنى الاختلاف في ذلك •

قلت له : أفيجوز في الرأى أن يكون على ما في الماء من قول أنه لا يفسده الا ما عليه فغيره ؟

قال : نعم اذ لا أجد فيه ما يدل على بعده منه الا أن في الأثر ما أفاده فيدل عليه •

قلت له : أو ما قد جاء في لسان هذا الماء أنها فاسدة وما بعدها طاهرة ، أو ليس قد قيل ذلك في الاستنجاء ؟

قال : بلى ان هذا قد قيل به وحدها الى ثلاث في رأى من قاله لا ما زاد على ذلك •

قلت له : فيصح في هذا أن يكون على حال أم لا ؟

قال : فعسى أنها يبعد من أن يلحق ما زاد في موضع ما يكون لذاته تىء من بقاء يقتضى في مقداره فساد ما لاقاه من ماء لما به من غلبة تغيره ففسده بلا مرء ، وعلى قول آخر : فيجوز لأن يكون من النجس حتى يزول ما بالوضع فيطهر •

قلت له : فالماء الثانى من البول ؟

قال : فهو على ما به من الاختلاف في القول •

قلت له : فان جرى على النجس ما بعده من طاهر فاختلط جميعا ؟

قال : فلا بد من أن يختلف في فساد وطهارته ما لم تغلبه النجاسة فتغيره ، أو تبلغ الى حد ما لا يفسده لكثرتة ، وقد مضى في مثله من القول ما دل على ما فيه من رأى جاز عليه ، والله أعلم بعدله •

فينظر في هذا كله ثم لا يؤخذ منه إلا ما صح حقه فظهر صدقه والسلام •

✽ مسألة : من الضياء — ان كان على فص خاتمه اسم الله تعالى فيجعله فيه أو في جيبه وقيل : يدبر نصه الى ناحية كفه ويقبض عليه ، والله أعلم •

ومن غيره : والاستنجاء مأخوذ من النجوى وما ارتفع عن الارض • وكان الرجل اذا أراد قضاء حاجته استنثر بنجوة وقالوا : ذهب ينجو • كما قالوا ذهب يتغوط اذا أتى الغائط ، وهو الموضع المطمئن من الأرض •

ثم سمي الحدث نجوا باسم الموضع ، واشتق اسم الحدث باسم المكان الذى انتهى اليه به ، كما سمي التمسح بالأحجار الماسح بها مستجمر ، الا أن الجمارة تسمى حجارا كما تسمى حجارة العقبة جمارا • ومنه : الحدث اذا توضأت فاستجمر ، واذا استجمرت فأوتر •

## الباب الثانى والثلاثون

فى الجشأ وما جاء من الجوف الى الحلق وفيمن

يحبس بخروج شئ من احليله وفى الوسواس وفى

رمى القملة وحكمها وفى الذباب

ومن، جوابه أعنى الشيخ أبا نبيهان :

وقلت : فمن بلى بالوسوسة ، ومع ذلك فقد ابتلى بكثرة الجشأ وكثيرا  
ما يجد بعد شربه الماء كأن برودة تطلع من الحلق وهو فى الصلاة ، أو  
على الوضوء أو لا ، وعلى هذا فى نجاسة فمه ونقض طهارته وصلاته  
بقرب تعرية الوسواس والشكوك ، هل عليه بأس فيهما ؟ وهل فمه  
ينجس ؟

قال : فالبرودة فى الاعتبار ليس بشئ موجب للفساد فى شئ لأنها  
تكون عن أثر الماء ونجاراته تصعدها الجشأ الى الحلق ، وان لم يخرج  
الماء نفسه ، وعلى الصحيح وما لا ريب فيه فما لم يستيقن على  
خروج شئ الى فمه صحيح لا شك فيه ، وأنه من داخل الجوف فلا بأس  
عليه فى طهارته لأن الراجع من الحلق أو الصدر قبل أن يخالط الجوف  
ظاهر بلا خلاف نعلمه عن أحد من المسلمين •

وما جاء من الجوف ورجع من الحلق اليه قبل أن يبلغ الى الفم  
ويصل الى اللسان فغير مفسد ، وان وجد في الحلق الحموضه فلا بأس  
كذلك في المنصوص \* قيل : على معنى ما يوجب وأنه عن الربيع ،  
وموسى بن أبى جابر رحمهما الله •

وقيل : اذا أوجد الحموضة في حلقه نقض ، والأول أصح وكأنه يشبه  
أن يخرج لذلك معنى الاختلاف فيما يجيء من النخاع بعده من الصدر  
أو الحلق الى الفم قبل أن يسبغ له الماء في نجاسته وطهارته اذا صح  
فيها أن وجودها قد كان من رجيع ارتد من الحلق الى الجوف ، وان لم  
يصح فلا يبين لى وجه فساد عليه في شىء على حال ، لأنها قد تكون  
الحموضة لبخار خلط بارد الطبع فاسد الكيموس من غير أن يكون هنالك  
رجيع والله أعلم •

وان استيقن على أنه خرج ذلك الداخل من الماء من داخل الجوف  
حتى بلغ الفم وكان ذلك بعد تغيره عن حاله خرج فيه معنى الاتفاق فيما  
نعلم بأنه مفسد للفم ناقض للطهارة من الوضوء ، وان كان قد طلع  
من حينه ، وكان قبل أن يتغير فلا بأس به في قول الشيخ منازل بن جيفر ،  
وأبى عبد الله ، وقيل فيه انه يفسد اذا طلع حتى بلغ الى اللسان ، كذلك  
في المأثور عن الشيخ أبى المؤثر وأبى سعيد رحمهما الله •

وكل هذا من قول المسلمين ونحن بهم نقنطدى ، وبأنوارهم نهتدى

ولا توفيق لأحد في شيء إلا بالله ، ولو ثبت هذا في الماء ثبت فيما أشبهه ، وخرج معنى الاختلاف كذلك فيما كان من المأكولات اذا رجع الى الفم بعد وصوله الى الجوف قبل تغيره عن أصله ، وكمنله اذا رجع من الحلق أو الصدر قبل أن يجاوزهما ، كذلك يخرج في معنى طهارته معنى الاتفاق وما يشبه ألا يخرج فيه معنى الاختلاف ولا قول يصح غير الطهارة ، وان شك فلم يدر في رجوعه الى الفم بعد وصوله أنه من الحلق أو الصدر ، أو بعد مخالطته الداخل من الأمعاء فهو موضع شبهة ، والخروج منها على سبيل التنزه مع المكنة أولى •

وان جنح الى الكون على بقاء طهارته حتى يصح ما يرفعها لنجاسة عرضت لها فأزالتها بما لا شك فيه ، فلا بأس لأنه في الأصل على يقين من نفسه منها ، وشك في زوالها ، واليقين في قول الجميع لا يزيله الا يقين بمثله ، الا أنى لا أحب له أن يسيغ ذلك ذلك على العمد بعد أن يكون على مقدرة من لفظه من غير أن حكم شيء لمعارضة الشك بتحريم ، ولا تحريج لمن فعله عن الصواب على هذا الوجه •

ولكن الخروج من الشبهات أولى وآلف في القلب وأحلى ، وان كانت هنا لا تبلغ الى حرمة ولا لها شديد قوة تقتضى الزام التوقف قطعاً ، ولربما أنها تكون أقوى في حالة وأضعف في أخرى ، وما أحسن التنزه



في مواضع السعة والحكم في الضيق ، ومن أخذ بالحكم في كل حال فهو الأصل والتمتزه فصيلاً ، والله أعلم والموفق بيمينه •

قلت : فيمن يكون عليه ثوب طاهر ، ثم نلحف عليه من فوقه بثوب نجس وكلاهما يابسان ، وبدنه كذلك ، ثم انه وجد في موضع من بدنه عرقاً فيشك في بدنه لذلك وثوبه ويشك في أنه انكشف الطاهر منها عن موضع ما عرق من البدن ، وتماس الموضع والثوب النجس •

فلا بأس عليه ما لم يعلم أنه بلغ الى الثوب النجس من العرق ما يربطه ، ثم بنحل ما يبلغ الى الطاهر ، ومن الطاهر الى البدن ، لأن حكم الطاهر من الثوبين غير مزيل لبدنه حتى يصح معه مزاييلته ، ولو صح أنه انكشف عن موضع لم يحكم بمس النجس له حتى يصح ، وإن صح ذلك لم يحكم بالانكشاف والماسة الا على ذلك وحده •

نعم وانى لأرجو أنه يوجد في الآثار عن أهل العلم من المسلمين أنه لا يحكم على بدنه بالنجاسة في هذا الموضع ، ولو عرق وكان على ذلك من بدنه اليابس ثوب نجس يابس حتى يكون العرق مقدار ما يربط النجاسة فتمسه رطوبة ذلك العرق النجس على حسب معاني ما أرجو فيه أنهم قالوه ، وكأنه هنالك يقضى على ما أصابه النجس بالنجاسة في أى موضع كان من بدنه ، اذا لم يبق في النظر احتمال في ذلك الموضع من الثوب الا أنه نجس في الحكم على الحال ، أو تغلب عليه الريبة ، ولا يكون له منها خروج ، والله أعلم •

وقلت : فيمن يحس كأنه يخرج شيء من احليله ، أو رأى أنه يجمع وينزل الماء فانتبه في الحال ، وضرب بيده على رأس ذكره ، وليس ذلك بأصبعه ، فلم يجد هنالك رطوبة فلا بأس عليه في يده ولا أصبعه اذا كانا من قبل على الطهارة ، ولم يصح معه أنه لحقتهم نجاسة من شيء خارج من هنالك من الدواخل من حيث لا يحكم له بالطهارة ، ولا تأتي عليه على حال أبدا .

قلت له : وكذلك ان شك في أنه خارج من ذكره رطوبة ، وأخذ حجرا ، فمس به مجرى البول ، ورأى عند رفع الحجر عن السمة كأنه علق به سواد ، ولما رفعه لينظر اليه لم يجده شيئا ، ولم يزل يراه متى نحاه ولا يراه اذا أدناه .

فلا بأس عليه وان كان تخامره في نفسه الشكوك ، وتخلج في افكاره الوسوس من الشيطان فيه ، بأنه من رطوبة بول ، فينبغي له ألا يلتفت اليه ، بل يعرض عنه الى غيره مما فيه النفع بالرغم عن الشيطان ، لأن ذلك شيء قد برى بالحجارة على البعد منها ، لا سيما عند انقلاب صفحاتها بشبه الظل من بعضها على بعض ، لانخفاض البعض غيرى عليها عند ذلك شيء من الظل يشبه الشيء ، اذ في رؤيته البعد ، واذا أدناه لم يره ولم يجده شيئا ، وقد يكون بها نقط سوداء في ذاتها منها أو غيرها بها من غير النجاسات .

وعلى كل حال فلا يحكم على نفسه أو ثيابه ، ولا على شيء من الطهارات في الأصل بالنجاسة على الشك خوفا أن يجره الخناس بأزمة الوسواس ، فيمرض قلبه ويطمئن لبه ، ويضيق صدره وليس عليه أمره ، ويأتيه عذرا فيريه اليسر عسرا ، ليخرجه على سبيل المناكدة فيما فيه الفائدة يصده حسدا منه له عن أمر أخراه ، وما هو النافع في دنياه ، عنادا لله ولرسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، وصالح المؤمنين ، وارصادا له في سبيل الله ، ليقطعه عنها ، ويلقيه في هموم واشتغال ، ويتركه في اضطراب أحوال ، لا نفع فيها على حال ارادة منه أن يكون سعيه نازلا ، وعناه عاطلا ، وكده باطلا ، وذلك الخسران المبين •

لأنه خراب عمر ، وتضييع زمان ، في اتباع الشيطان ، فائق الله في ذلك ، وإيّاك وإياه خذ لنفسك باليقين ، وتوكل على الحق البين ، فإن من اتقاه وقاه ، ومن توكل عليه كفاه ، ويسر له من ضيقه فرجا ، وجعل له من أمره مخرجا •

واعلم بأن ليس له سلطان على الذين آمنوا ، وعلى ربهم يتوكلون ، إنما سلطانه على الذين يتولونه ، والذين هم به مشركون ، فإياك أن تشرى أو تتولاه ، وعليك يا أخى بالاعراض في سبيل الاغماض ، عن مثل هذه الأمراض <sup>التي</sup> ، كن من مراصده ، ودقيق مكايده ، وخفى مصائده على أبلغ جهده في الحذر ، فإنه يحلل الحرام ، ويحرم الحلال ، وليس بشيء منك

أشهى إليه من تحريم المحللات ، وتحليل المحرمات ، على وجه المتدين  
بالبدع والضلالات ، فان لم يقدر والا فعلى سبيل الانتهاك •

فان لم يقدر عليك بذلك ، أذاك في صورة أخرى كالناصح ليدخل  
عليك منه باب الطاعة لما عصيت أمره في تركها رجاء منه أن يزل قدمه  
عنها ، فيفرك ويلبس فيها عليك أمرك ، حتى تؤدي بك منه السواس في  
الطهارات ، والوضوء الى ضياع المفروضات لفواتها ، وتأخيرها عن  
أوقاتها ، وأوقوت ما هو الأفضل من ساعاتها •

وأنت في كلا الأمور فاحذره ، لا تشتغل به ، وأعرض عنه ولا  
تجادله ، واجمع همك الى «ولاك ، ولا تلتفت اليه وان ناداك ، ولو أنه في  
صورة الناصح أذاك ، فليس له مراد الا أن يخرجك من الطاعات كما  
أخرج أبويك من الجنة فتشقى ، وان أنتك منه المغالطات في شيء من أحكام  
الطهارات أو الوضوء أو الصلاة أو الصوم أو الزكاة أو الحج أو  
الأيمان أو الطلاق أو النكاح أو العناق والولاية أو البراءة أو الشهادة ،  
أو القول بالحق أو إنفاذه ، أو الحق أو الإنفاذ له على وجه سبيل حكم  
الحق القضاء بين الخلق ، وأمثال ذلك ، فاستعد بالله من شره وكيد  
وضره •

فان لج عليك من جهة الاحتياطات عليك في شيء فدعها لله ، خوف

المزيد منها ، واتخذ الحكم ولو بأرخص ما جاء عن المسلمين ما لم يخرج من العدل من أثر أو نظر حتى يفرج الله ، فانا لا نعلم في حق المبتلى بالسكوك أهدى ولا أبلغ وأقوى وأنجع ، والشفاء في معارضة الشيطان شيئا في الاسلام ، من الأخذ بالأحكام ، ومن صفى يقينه ، وبنى على قواعد الأحكام دينه ، قوى أساسه ، وأعجز الشيطان مراسه ، فانظر في ذلك ، واعمل على نية الصلاح ، وارادة النجاح ، وقصد الفلاح ، ولو تخيل اليك من اراقة البول ، أو المشى في الأمكنة التي هي غير طاهرة ، أو صب الماء النجس ، أو على الشيء النجس أنه طار بك ، أو بشيء من نيابك شيء من النجاسة اذا نجس ، كأنها برودة في موضع من بدنه ، أو أنه سدعك مجرى البول من الذكر عند الاستبراء والاستجمار من حيث النجاسة ، فلا بأس عليك في كل ذلك •

لأنه يحتمل أن يمسك غير المجرى النجس منهما والبرودة للاعتبار بها كلا ، ولا حكم لها اذ قد يحس بها الانسان في مواضع من جسده ، وذلك من نفسه ، أعنى الجسد لا من ملاقة غيره له ، وأنت على ما أنت عليه قبل من الطهارة عموما أو خصوصا من بدلك واللباس في الحكم بما لا اختلاف فيه ، اعلمه كذلك حتى تشاهد النجاسة فيهما أو في أحدهما ، منك أو من غيرك فتبصرها ، أو تشم عرقها أو تحسها بيدك أو بشيء من بدنك ، ويستيقن على أنها نجاسة لا شك فيها ، أو رطوبة في نجاسة

لا يحتمل في النظر أبدا أن تكون بقية لرطوبة من متقدم طهارة باقية ، أو أنها لهما في الحال ملاقية بعلم صحيح لا شك فيه أو تغلب الاطمئنانة على قلبك بذلك ، والا فلا بأس •

وان يمضى على حكم الطهارة المتقدمة لك ما لم يصح معك زوالها جزما في الحكم ، فلا حرج ولا عيب ، ولو عارضتك الشبهة لم يرتب •

ويعجبني مع المكنة الخروج من التشبهة الموجبة لمعنى الريبة ما لم يكن الارتياب عن وسوسة ، فانه يعجبني ان عرف نفسه بالوساوس أن يتوسع بما لم يخرج من الواسع في الحكم ، فانه في العمل به أخرى ، لأنه في قطع مادة الوسوسة من الشيطان ارجاء ، والاحتياط في مثل هذا كأنه يكون في حق من لم يخف على نفسه تولد الشكوك أولى في مواضع الفسحة والأمر من فوت ما هو الأفضل من ذلك أفضل ، ومن اتبع لله في دين الاسلام سبيل الأحكام فقد استمسك على الصحيح بالعروة الوثقى ، وتعلق في الحق بالسبب الصحيح الأوفى •

وكان على التأكيد ، كمن أخذ بالحزم الشديد ، الا وفي آثار المسلمين يحكى ، ولعله عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يحب أن يؤخذ بعزائمه » فافهم ذلك وخذ به راشدا هداك الله وكلاك وبصرك من عماك ، وعافاك مما ابتلاك •

وابذل من نفسك مجهود النظر ، واستعمل شديد الحذر ، وإقتف آثار  
أهل البصر ، ولا يستفزك الشيطان بغروره ، ويحقنك بشروره ، وإياك  
والانخداع بشيء من أموره ، فإنه قد مد لك بالشباك ، ولا يرضيه منك إلا  
الهلاك والعياذ بالله ، فاقطع عنك مراس خداعه بالمخالفة منك له ، والاعراض  
من دواعيه ، والاقبال بكفة المهمة على الله بالكلية ، فإنك بذلك تكسر ظهره ،  
وتزيح أمره ، فيضعف حزبه ، ويولى أُوخذ به ، فترفع من القلب ظلمة  
الشك والوسواس فتستريح من نصب الالتباس •

وذلك بحمد الله يسير على من من الله عليه بالعلم والمعرفة والهداية  
والتوفيق ، لأن النص الالهي أتى في كيده الرديء بأنه في الأصل ضعيف  
غير قوى ، بلى والله وإن كان بالمرصاد إلا أن تقويه المعاضدة مثل له على  
نفسك وتفتح الباب الذي أراد ، فيدخل عليك بك ، وإلا فلا سبيل له اليك  
ولا احتيال إلا بالوسوسة بحال ذلك ، أقصى مبلغ قدرته لا غير ، فإن  
تقابله بالمخالفة فلا خير ، بل قد يكون في الدفع أعظم النفع ، ولا شك  
في أنك متى تقذف بالحق على ذلك من أمره زهق فبطل ، وتلاشى فاضمحج  
إن الباطل كان زهوقا •

نسأل الله السلامة لنا ولك في الدارين ، وأن يهدينا وجميع المسلمين  
لما يقربنا إليه وكفى •

ومن بعض جواباته :

قلت : وكذلك فيمن شك بعد أن خرج من الماء ، ولبس ثيابه أو بعد قيامه من الاغتسال عن قعوده في الماء أنه لم يحكم الاستنجاء ، بالماء والتطهر به من البول أو الغائط أو الجنابة أو الحيض أو النفاس ، أو كان من النجاسات في بدنه منه أو من غيره في أى موضع منه أنه يمضى على حكم الطهارة ، ولا يرجع الى الشك فيما قبل وكأنه يشبه خروج معنى ذلك كذلك في جميع ما كان من المتنجسات كالأواني والثياب وأمثالها كل بما يخصه منها من التطهير له في قول أهل العلم من المسلمين إذا شك فيها بعد الغسل لها أنه لم يحكم طهارتها كأنها في القياس ، تتساوى في هذا المعنى في حكم النظر •

وعلى قياد ما جاء في الأثر وهذا صحيح فيه لأهل الشكوك راحة عن نصب الوسواس في الطهارة ، ولو كان الأمر على غير هذا وكان على من كان من ذوى الشك أن يرجع ، كلما شك إذا لما قامت لأحد من أهل الشك طهارة في شيء وعارضته النجاسة ، ولو أنه عاش على ذلك عمرا طويلا لا يفتر عن الفضل أبدا إلا ما شاء الله ، ولصار ذلك في هذا المعنى من أعظم وسائل الشيطان في الالباس على الكافة من الناس إلا ما شاء الله في كثير من الأحيان •



ولصاق عليهم من جه أحكام الطهارات في الدين المخرج ، ولكن أبى الله أن يجعل عليكم في الدين من حرج ، فالدين بحمد الله كله باب يسر ، وانما المعاصي كلها على أبواب عسر والسلام •

✽ مسألة : من كتاب الضياء في رمى القملة حية معصية وفي قتلها طاعه • وفي الحديث ان نبة القملة يورث النسيان ، وفي حديث آخر ، أن الذى ينبذ القملة لا يكفى الهم ، ومنه يقال للقملة الكبيرة هرعة وقيل : بل هى الصغيرة ، ويقال للكبرة : الحكمة والجنحة والمهرج ، وتكنى أم عقبة • والقمل يتولد من أكل التين الرطب والياس ، وكثرة التين يورث الحكمة والقمل والعود مما يولد القمل وأرفع العود وأجوده وأبقاه على النار وأعقبه بالثياب العود الهندى ، وهو من الرائحة ولا يولد القمل كما يولد المنديل والقمارى والصينى والشذورى لشدة حلاوة رائحته ، فان هذه الحلاوة تولد القمل •

✽ مسألة : ومنه وحكم القملة حكم الانسان وحكم ما يخرج منها من ذرق ودم حكمه ، لأنها لا توجد في موضع مفارقة له ، فهى مقارنة له ، ومما يقاربه من الثياب وغيرها وذرقها نجس ، وأما ما يؤخذ في الثوب من ذلك السواد فلم أرهم اجتنبوه •

قال المصنف : وفي المختصر قال : ذرقها نجس ولا بأس به في الثياب ، ولعل ذلك يريد به الذرق اذ لا يقدر على الامتناع منه فخص فيه ( م ١٨ — الخزائن ج ٣ )

للضرورة ، والله أعلم ، لعله أراد لا بأس في النياب يعنى القمل ، لأنه قال على أثر ذلك : وان مات فيها أخرج منها ، وان مات فيها وهى بطيئة غسل موضعه والله أعلم •

وعن أبى محمد : أنه مكروه قتل القمل على الجندل لأنه ينجسه ، وقال : انه يكره أن يجعل للإنسان على الجندل البول والغائط ولا بأس به •

قلت له ولم ؟ •

قال : انه ينجسه ولا يطهر الا بالماء والناس يستنقعون به •

قلت له : غدواة طاهرة قرب ذواة نجسه ، وقع الذباب على صوفة النجسة وهى رطبة ، ثم وقع على صوفة الطاهرة وهى رطبة ، هل ينجسها ؟

قال : معى انه لا ينجسها لأنه يمكن ألا يأخذ منها شيئاً •

قلت له : وكذلك اذا وقع الذباب على شئ من النجاسات الرطبة أو البول ، ثم وقع على شئ من الأبدان أو الثياب أو شئ من الطهارات رطبة أو يابسة ، هل تكون مثل الأولى ؟

قال : معى انه مثلها ما لم ير شيئاً بعينه يلصق بالطهارة من النجاسة •

قلت له : فعليه أن ينظر ذلك أم يمضى على ما نيسعه من ذلك وليس عليه أن ينظر بعينه ؟

قال : معنى انه ما لم ير على الذباب شيئاً من النجاسة لم يكن عليه النظر عندي ، والله أعلم •

✽ مسألة : من جواب الشيخ أبى نبهان الخروصى فى الغسل من الجنابة أفريضة هو أم سنة فى قول أهل العدل وان كان فرضاً فأين موضع فرضه أخبرنى به ؟

قال : قد قيل انه فريضة لقوله تعالى : ( وان كنتم جنبا فاطهروا ) وقال فى موضع آخر : ( ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا ) وفى السنة من قول الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله ما دل فى الحق على مثله •

وعلى هذا أجمع أهل القبلة أجمع ، فلا نعلم أحدا منهم يخالف الى لزومه على من يلى به فقدّر عليه الأداء ما قد حضره من الصلاة فى ليله أو فى يومه الى غيره أبدا ، لظهور ما يدل على المنع من جوازه قطعا لحرامه على من رآه ثبرعا فى رأى أو دين أو علم أو جهل فى حين •

قلت له : فالجنابة ما هى ؟ عرفنيها بقول يعرفنى بها فيدلنى عليها ؟

قال : فهو الماء الدافق الذى يخرج من بين الصلب من الرجال والنرائب من النساء عن شهوة يدركها معه فى الحال بخروجه يرتفع ما به من لذة فتتقطع ، والفرق بين المائين ، أن ماء المرأة رقيق أصفر ،

وماء الرجل ثخين أبيض وله رائحة الطلع ، الا أنه يوجب الحرافة عن أصله مزاجه ، في حين ، فتغير ماله في أصله من لون ، والا فهو كذلك •

قلت له : فخروجها عن شهوة في ليل أو نهار ، بأى وجه كان من علاج أو غيره في يقظته أو منامه موجب في دين الاسلام لفرض الاغتسال على من يلى به من النساء والرجال ؟

قال : نعم في بعض القول ، وقيل : في الأنثى أنه لا يلزمها الا أن يكون من جماع ، خلافا للذكر فيما عداه فإنه لازم له بخروجها حية في اجماع ، ومختلف في الميتة ما لهم في لزومه بها من رأى في نزاع متى كانا في ليل أو في نهار ، أو على أى وجه وقع من علاج لاختيار أو غيره في يقظة أو في منام • فالقول في كل مهما واحد في هذا المعنى على حال مع انفراد كل واحدة بما لها في الدين أو الرأى من أحكام •

قلت له : فالفرق بين الحى من الجنابة والميت ما هو ؟ أو لا تخبرنى في كل واحدة ما حدها ؟

قال : بلى قد قيل فيه الحية انها ما كان عن شهوة في لذة يجدها من تخرج منه حال خروجها ، وربما تكون في الرجل مع اضطراب من ذكره حينئذ لا نتشاره ، قل أو كثر في مقداره ، وقد يكون مع الشهوة لا على هذه الصفة •

والميتة ما خرج من غير لذة عند أهل المعرغة ، وفي هذا ما دل في حده ، على أن الفرق بينهما وجود اللذة وعدمها ، فارجع الى كل منهما فانه هو الذى يعرفك بحق ما لهما عن المسلمين من فرق •

قلت له : فان كان خروجها لا في اضطراب من الذكر ولا انتشار ما القول فيها عند أولى الأبصار ، وماذا ترى في هذا ؟

قال : ففي الآثار من قول أهل العدل ما يدل على لزوم الغسل ، لأنها في لذة تقتضى في ذاتها على هذا كون حياتها ، الا أنه في قول الشيخ أبى سعيد رحمه الله في معتبره بمعنى ما يشبه الاتفاق ، وانه لمن الفقهاء الكبار ، هداه الله لما أظهره فنفع به من أراد أن يعمل لربه في هذه الدار بما أثره •

قلت له : فان كان خروجها بغير شهوة ولا في انتشار من الذكر ولا اضطراب ، الا أنها نطفة بيضاء لا شك فيها أو مصفرة لعل غيرتها ؟

قال : فهذه هي النطفة الميتة على حال ، ولا نعلم أنه يختلف في موتها لمعنى يجيزه فيها لمن رآه رأيا في جدال •

قلت له : فان وجد شهوة الا أنه لم ينزل الماء الدافق في حاله حتى غترت الشهوة ، وزال عن احليله كون اضطرابه ؟

قال : فهذه هي أولى ما بها على قول أن يكون لها حكم الميتة ، لأنها

لم تكن عن شهوة حال نزولها ، وعلى قول آخر : فيجوز لأن تعطى على هذا حكم الحياة ، لما تقدمها من الشهوة الموجبة لانزالها ، ويعجبني في هذا الموضع لمن نزل اليه أن يغتسل للأداء ما عليه من فرض الصلاة في غير دينونة ، ولكن لا يخرج ما به من شبهته الى ما لا قول فيه أثرا على حال .

قلت له : فان كان خروجها من بعد أن انتشر احليله فاضطرب في حاله ، ثم فتر فسكن عن الحركة والاهتزاز لأنه في غير شهوة أبدا ؟

قال : فعسى في هذا أن يكون حكم الميتة بها أولى ، لعدم ما يدل على حياتها ، بل هي شيء وبالمذى في قول من له معرفة بالأمر والنهي .

قلت له : فان كان خروجها في انتشاره حال اضطرابه ، الا أنها في غير شهوة يجدها ؟

قال : فلا أدري لها مخرجا عن أن يكون في حكم الميتة مثل الأولى ، لأنها لم تكن عن شهوة في نزولها أبدا .

قلت له : فان وجد شهوة الا أنه حين أحسها أمسك عن المجرى بنىء ، حتى اذا افترت الشهوة وزال من ذكره اضطرابه أطلقه فخرج منه في الحال ، ما لا شك فيه أنه نطفة عند من عرفها ؟

قال : فاذا احتمل فأمكن من خروج النطفة مع الشهوة أن يكون

قد بلغ المجرى الذى قد أمسك عليه من ذكره فسدده ، وانما منعها أن تخرج في الحال معها ما قد فعله فدفعها واحتمل أن يكون موضع شبهة ، والخروج منها بالغسل أولى ، وفي نظر من له معرفة بالعدل ، لما بها من شهوة تنزل النطفة بمثلها في الغالب على أمرها لولا ما به مانع لها •

قلت له : فان كان قد ربط عليه بئىء ، أو جعل في نقيه ما يردّها ؟

قال : فهذه مثل الأولى التى من قبلها لعدم فرق ما بينهما في هذا المعنى ، الا أن في قول الشيخ أبى سعيد رحمه الله ما يدل على أنها كمثلها •

قلت له : فان كان خروجها من شهوة واضطراب من الذكر بمثل

النطفة ؟

قال : فهذه الحية على حال فلا قول فيها الا لزوم الاغتسال على من قدر عليه ، كيف ما خروجها على هذا في ليلة أو يوم لعلاج أو غيره ، في يقظة أو نوم ، ولا نعلم أنه يجوز أن يختلف في هذا أبدا •

ات له : فالحسل من النطفة الميتة ، هل قيل بوجوبه أم لا ؟

قال : نعم لأنها في رأى من قاله نطفة وماء دافق ، فهي جنابة ولها ما في الحية من لزوم الغسل ، الا أن القول بأنه لا غسل منها أكثر ما فيها من قول أهل العدل •

قلت له : فالغسل من الجنابة على البالغ العاقل من الرجال في الاجماع  
بمخرج النطفة الحية ، أو الجماع لا غير أم لا ؟

قال : نعم الا أن لزومه مع الميتة لا مخرج له من الرأى ، اذ هو  
موضع رأى واختلاف بالرأى ، فالدينونة فيه من الحرام في دين الاسلام ،  
وما أشبه الحية أو الميتة فهو مثلها ، وله مثلها لعل ما فيها ، لأنه واقع  
به اسمها لا محالة عن ذلك .

قلت له : فالبالغ ان جامع امرأة لزمه مع القدرة أن يغتسل وان لم  
ينزل الماء الدافق ، فلا بد له منه لما قد فعله على حال ؟

قال : نعم قد قيل هذا في الغسل ولا نعلم أنه يختلف في لزومه عند  
أهل العدل ، لقوله تعالى : ( أو لامستم النساء ) في اطلاقه ما دل على  
هذا ، لأن الملامسة هي الجماع في قول الفقهاء .

قلت له : وما حد هذا الجماع الموجب في كونه لغرض الغسل  
في الاجماع ؟

قال : غفى قول النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا التقى الختانان  
وجب الغسل ، أنزل الرجل أو لم ينزل » ما دل في اطلاقه على أن حدة  
غيوبة الخشفة في الفرج من الانس والجن ، أو ما يكون له فرج من  
الحيوان على أى وجه ، في العمد أو الخطأ كان ، ولا نعلم أن أحدا



يخالفه في المتعبدین من بلع من النساء أو الرجال ، إلا من لا يجوز أن  
يقيد بقوله من أهل الضلال .

قلت له : فان كان في دبر أو قبل من أنثى أو ذكر ، فالقول فيه مع  
الواطىء في بلوغه واحدا صغيرا الموطأ كان أو كبيرا في وجوبه أم لا ؟

قال : نعم قد قيل هذا لا غيره في الحق لعدم ما يدل على جواز الفرق ،  
لأنه قد وطىء في بلوغه فرجا فلا مخرج له في العدل ، مع غيبوبة الحشفة  
فيه من لزوم الغسل ، أو تظن أن له عنه ملجأ يرجع اليه مع القدرة ، أنزل  
الماء الدافق أو لم ينزله ، صغر الموطىء أو كبر فهو عليه في موضع جوازه  
لحله ، أو المنع لحرامه من اباحة في فعله فهو كذلك ، ولا نعلم أنه يختلف  
في ذلك .

قلت له : فالمنكوح عليه في العدل مع الناكح له من الغسل ، اذا كان  
من المتعبدین في الحال بمثله أم لا ؟

قال : نفى القول من أهل الحق ما يدل على هذا ، وفاقا لا جواز  
معه لما يعانده شقاقا إلا أن يجوز في الحق أن يخالف الى غيره من  
الباطل فراقا ، والا فهو في عدله كذلك بين أهله من غير ما شك فيه ولا قول  
انه عليه .

قلت له : فان' ولج ذكره في فم انسان أو غيره من حيوان أو جعله أذنبه ؟

قال : فهذا ما لا قول فيه الا أنه لا غسل عليه ما لم يخرج منه شيء يوجبه في رأى أو اجماع فاعرفه •

قلت له : فان خرج منه ما دون المتى من مذى أو ودى ماذا عليه ؟

أقال : قد قيل فيهما انه لا يلزمه أن يغتسل من أجلهما ، وانما عليه لصلاته أن يستنجي منهما ، الا أن يكون في لزومه بهما على رأى شاذ ، فان صح والا فالوجه هو الأول في حكمهما •

قلت له : فالذى والودى ما هما ؟ وما الفرق بينهما ؟

قال : فالذى ما يخرج من الذكر حال انتشاره من ماء رقيق أغبر ، وربما يكون بعد انكساره ، والودى ما يخرج منه بعد البول أو قبله من ماء غليظ أبيض مثل النطفة ، غير أنه أرقق قواما منها ، فهذا فرق ما بينهما فاعرفه •

قلت له : فان هو أمثى في غير الفرج من بدن الأنثى ؟

قال : فلا قول في هذا الموضع الا أن الغسل عليه دونها ، ولكن في موضع النجاسة من بدننها لا بد لها فيه من أن تطهره لصلاتها ،

قلت له : فان قذفه على ظاهر فرجها أو على ما دونه ففسال عليه من جسدها ، وهى من الثياب فى حالها ؟

قال : فان صح معها أنه قد ولج فى فرجها جاز فى الغسل ، لأن يختلف فى لزومه عليها لقول من شبهه بالجماع من أهل الفضل ، وفى قول من لا يراه وطئاً فى اسمه ، وليس فى شيء منهما ما يدل على خروجه من العدل ، الا أن فى قول الشيخ أبى سعيد رحمه الله ما يدل على ترجيح الأول واختياره له •

قلت له : فان لم تدر أنه ولج فى فرجها شيء من هذا الماء أولاً ما الذى بهما فى الغسل أولى على قول من يوجب أن لو صح لولوجه معها ؟ قال : قد قيل ان عليها أن تغتسل حتى تعلم أنه لم يلج من هذا الماء شيء من فرجها ، وقيل انه لا يلزمها حتى تعلم أنه قد ولج به يوماً • قلت له : فالقولان الأول والآخر كلاهما يخرجان فى هذا الموضع على وجه الحكم فيه فيتنازعانه رأياً أم لا ؟

قال : فعسى فى الأول منهما أن يكون معنى الاسترابة لاكتشافها ، فالخروج من الريبة الداخلة عليها الى ما لا شبهة فيه أولى ما بها ، وفى الآخر أن يكون هو المقتضى فى هذا المعنى لوجه الحكم ، لأن كون ولوجه بالجزم لا يصح الا عن يقين من العلم ، والا فليس له الا ما فى أصله من عدمه ما لم يصح ، وان احتمل كونه فى الحال فالعكس فى امكانه لا دافع له

على مر زمانه ، حتى يصح معها كون • والوجه في فرجها يقينا ، والا  
فالشك متطرق اليه •

ومجرد الظن غير رافع له جزما ، فكيف يصح أن يقضى به لا على  
واضحة من الأمر يوجبها حكما ، دع ما فوقه من افادة علما ، وفي هذا  
كله ما دل على أنه أولى ما فيه أن يكون الأمر به في هذا الموضع من  
الاحتياط في عدله ، ان صح ما أراه في ذلك •

قلت له : فالبكر في بلوغها ، القول ، على هذا ، فيها من جهة الغسل  
يلزمها أم لا ؟

قال : نفى الأثر أنه لا يلزمها حتى تعلم أنه ولج في فرجها ، والا فلا  
غسل عليها ، لأنها لا تنشف في رأى من قاله ، وان ترجع الى ما في النظر  
جاز ، لأن يلحقها ما في الثيب من قول في رأى ، اذ قد يمكن أن يدخل فيه  
بقدر ما يخرج منه ، فلا يمتنع على حال ، فان صح والا فالأول هو الحكم  
فيه لا غيرها فردها عليه •

قلت له : فالبالغ من رجل أو امرأة هل عليه من وطء الصبي له  
غسل أم لا ؟

قال : نعم في بعض القول ، وقيل : لا غسل عليه ، لأن ذكره واصبعه  
سواء •

قلت له : فان هى على هذا القول خرج منها عند جماعه لها ماء دافق  
عن شهوة تجدها ؟

قال : فهى على ما به من رأى فى الغسل لا مخرج لها منه فى العدل •

قلت له : فان أوطأ البالغ نفسه بهيمة ؟

قال : فعسى أن يكون فى هذا معها كمثل الصبى فى لزوم الغسل لزوال  
التعبد عنهما فى الأصل •

قلت له : فالصبى من ذكر أو أنثى اذا عقل عليه من وطء البالغ له أن  
يغتسل أم لا ؟

قال : نعم على قول من بعد أن يكون فى حد من يؤمر بالصلاة ، وهى  
على من عقل ، فالأمر بها يقتضى ثبوته كون الأمر له به ، لأنها لا تصح  
لصبى ولا بالغ الا بالطهارة مع القدرة عليها ، وقيل لا غسل عليه ، ولعله  
لارتفاع القلم عنه حتى يحتلم •

وفى قول آخر : يؤمر أن يغسل ما دون الرأس فى غير الزام له ،  
وقيل : انه يغسل الفرج وما أصابه من نجاسة فى بدنه فيكفى لما أريد  
به من صلاته ، لأن ما عداه من البدن طاهر فى أصله ، وأنه يؤمر به من  
بلغ تعبدا ، وهذا ما لا شك فيه أنه لا عبادة عليه •

قلت له : فالصبى ان وطئ من هو مثله صبى من ذكر أو أنثى  
ما القول فى غسلها ؟ •

قال : لا أدري ما فيه من قول لغيري في هذا الموضع وحده فأدل عليه ، ولعلني أن أقول بأنه لا يلزمهما ، لأنه لا تعبد عليهما ، وإن اختلف في لزومه لهما مع البالغ ، فعسى في هذا الموضع أن يكون أظهر بعدا من أن يكون لازما على أحد منهما ، إلا أن في شرط البلوغ من أحدهما لوجوبه على من لم يبلغ في رأى من قتاله ، ما يدل أن يلحقه على هذا ، إذ لا معنى له لاشتراطه إلا لزواله عنهما •

فأما طهارة الموضع لصلاتهما مهما كانا في حد من بها يؤمر ، أو من بلغ اليه منهما ، فلا بد منها ، لأن الصلاة مع النجاسة لا تصح لأحد أبدا ، إلا لما به يعذر في حاله ، والا فهي كذلك على طول المدى •

تات له : فإن كان في حاله مراهما ، أيلزمه أم لا ؟ •

قال : ففى الرأى من قتاله من الفقهاء أنه يغتسل إذا صار في حاله يجد من يشتهى وطء النساء ، فأما عليه فعسى أن يجوز ، لأن يختلف فيه ما لم يبلغ الحلم •

قلت له : فالمرأة البالغ هل لها أن تعالج فرجها بأصبع ، أو ما يكون من آلة لما تريده من قضاء شهوتها ، وإن فعلته هي في نفسها ، أو فعله الغيز بها على الكراهية أو الرضا ، حتى نزل الماء الدافق ، أيلزمها أن تغتسل لخروجه منها على هذا أم لا ؟ •

قال : قد قيل بالمنع لها من فعله . أو ترضى من الغير ، لعدم حله ،  
ومختلف في لزوم الغسل به عليها لخروج الماء الدافق منها على هذا  
من فعلها ، أو من فعل الغير بها مع الكراهية أو الرضا ، إلا أن القول  
بلزومه أكثر ما فيه ، إلا أنه من الرأي المرتضى •

قلت له : فإن هي أخذت من زوجها أو من غيره نقطة ، فأدخاها في  
فرجها ، ما القول في الاغتسال أيلزمها على هذا أم لا ؟ •

قال : لا أعرفه لازماً لأنه ليس بجماع ، ولا من دافق مائها فيجوز  
لأن يلحقها ما فيه من رأى في نزاع ، وإن كان لا شك في أنها نجاسة  
أدخلتها بالعمد أو الخطأ على الموضع من بدنها ، فليس عليها لمعنى الصلاة  
أكثر من الاستنجاء إلا على قول من يلزمها أن تغتسل بما يلج فيه من بعد  
صبه عليه ، أو سيلانه إليه ، فعسى ألا يبعد على قوله من أن يلحقها  
معنى ذلك •

قلت له : فإن جامعها البالغ من وراء ثوبها ؟ •

قال : قد قيل فيه أنه بمنزلة ما يكون من تحته ، لا فرق بينهما في  
موضع الاباحة والعكس على من تعمدت منهما ولا في لزوم الغسل  
به عليهما •

قلت له : فإن وطئها على وجه العمد أو الخطأ في دبرها ، فهل من

قول فيه لأحد أنه ليس عليها أن تغتسل ولا عليه ، إلا أن ينزل فيلزمه  
دونها أم لا ؟ •

قال : قد قيل فيه انه من الجماع ، فالغسل به على من فعله لازم  
في الاجماع ، فكيف على هذا يجوز أن يصح في حين ما قد خالفه في  
برأى أو دين ، وان رفع عن بعض من قال فيها انه لا يعلم في هذا الموضع  
غسلا عليها ، لأنه ليس بمحل وطء ولا جنابة فيه ولا ختان ، فالتلقى في  
الفرجين لا يكون به التقاء ختانيين ، فيلزم فرض الغسل بشئ منهما ،  
وان هو الا موضع نجاسة محرمة على من تعمدتها ، على معنى ما عنه في  
هذا يروى من قوله الذي به عن نفسه نفى أن يكون قد ظهر له في الحال  
ما يدل على لزوم الاغتسال فقد ظهر لمن عداه فعله بما لا يجوز أن يختلف  
في ثبوته أبدا من أدلة في الحق على أنه كذلك في حكمه •

وان خفى على من ليس له بصيرة نافذة لركة علمه من غير ما شك فيه  
قترح في اسمه ، فالوطء له لازم له اسم الجماع لا انفكاك له عنه في  
الاجماع وحده ، لحصول ما له من حكم كون دخول الحشفة فيها ومغيبها  
على أى وجه وقع من عمد أو خطأ ، وان كان في نفسه لا ختان له فيلقاه  
بختانه ، فليس المراد من لقائهما لوجوبه على مر زمانه الا كون غموضها  
بالفرج على حال ، وقد حصل في هذا الموضع فلزم كل واحد منهما أن



يغتسل في موضع التعبد به نزل الماء الدافق ، أو امتنع أن ينزل فهو  
كذلك لا غيره من قول يصح فيه ذلك •

قلت له : فان لم تغمض الحشفة كلها في الفرج من قبل أو دبر  
فلا غسل فيه على المرأة ولا عليه ؟ •

قال : نعم قد قيل هذا ولا نعلم أن أحدا يختلف فيه الا أن ينزل  
هو عليه ، أو ينزل هي فيكون على ما به من الرأي في لزومه ، والا فهو  
كذلك •

قلت له : فالغسل من الجنابة لا يلزمه الا بخروجها الماء الدافق  
أو الإجماع نزل معه الماء أم لا ؟ •

قال : نعم هكذا قيل ، لما في الإجماع والسنة والقرآن دليل على  
سقوط هذا البيان ، فهما لوجوبه في الحق وجهان لا ما زاد عليهما ، لعدم  
ما له من برهان يدل عليه فيصح به لمن رآه في زمان ، والله أعلم  
فينظر في ذلك •

### الباب الثالث والثلاثون

فيمن رأى الجماع فخرج منه شيء أم لا

ومن جوابه ، أعنى الشيخ أبا نبهان :

وفيمن خرج منه الماء الدافق عن شهوة من غير جماع في اليقظة أو المنام ، أيلزمه الغسل من الجنابة باجماع ، أو بينهما فرق في دين أو رأى جاز لأن يصح في الواسع أو ما لهما من الأحكام عند أهل الحق  
أم لا ؟ \*

قال : لا أدري في هذا الموضع من الأمرين إلا أنه مع القدرة لازم له في الدين لقوله تعالى : ( وان كنتم جنبا فاطهروا ) فان فيه ما دل بالمعنى على لزومه لكل من وقع عليه اسم جنب في نومه كما في يقظته ، لأنه مطلق في عمومته لمن قد صار في حدوثه لخروج الجنابة منه والا فهي الماء الدافق عن شهوة ، يجدها حال خروجه جنبا في اسمه ، على أى حاله وهيئة يكون فيها حال كون خروجها على هذا فهو له لازم بجميع ما تضمنه لفظا أو معنى في حكمه \*

فلا بد له منه لعدم ما له من مخرج عنه في علمه و لافي جهله على حال جزماً ، وعلى هذا من أمره فكيف يصح لمن رآه في دين علما أو ما دونه من رأى يوجب حكما ، أو تظن أنه يجوز على ما به من اجماع

أن يخالف الى غيره في دينونة أو رأى مطاع ، أو ان يصح في الحق  
كون جواز الفرق ولا موضع لجوازه في كل منهما أبدا ، اذ لا يجوز خبه  
حال قدرته على فعله ، الا أنه عليه من غير ما شك في ذلك •

فلت له : فان رأى في منامه أنه جامع امرأة أو رجلا أو دابة ، وكأنه  
أنزل الماء في شهوة فانتبه في الحال ، ولمس من حينه فلم يجد رطوبة  
ما القول في هذا على أحكامه ؟ •

قال : ففى الأثر أنه لا غسل عليه ، ولا نعلم أن أحدا يقول بعير  
هذا فيه ، ولن يجوز على حال في النظر الا ذلك •

قلت له : فان وجد على هذا من أمره بلة الا، أنها قليلة فلم يدرها  
جنابة أو لا ؟ •

قال : فعسى في الغسل أن يكون به أولى لقول موسى بن علي رحمه  
الله فيه أنه أحب اليه حتى يستيقن على المذى •

قلت له : فهل من قول لغيره من أهل العلم بخلافه أم لا ؟ •

قال : الله أعلم ، وأنا لا أدري في هذا الموضع من قولهم فيه ،  
الا أنه بمعنى ما يشبه الاتفاق في القول عليه ، الا أنه لا يخرج الا على  
ما أريد به من الاحتياط لا على غيره من الحكم ما لم يصح معه كونها أنه  
على ما لا بد أن يوجبها بالجزم تارة في اجماع وأخرى على رأى لمن قاله  
من أهل العلم ، أو يصح معه أنها من النطفة على حال •

قلت له : فان بقى فى نومه قدر جفافه أن لو خرج ولما انتبه .  
فلمس فلم يجد شيئاً ؟ ♦

قال : فهذا موضع اشكال عليه أن يخرج منه بالغسل لما به يؤمر  
على وجه الاحتياط لا الحكم على حال .

قلت له : فان هو انتبه فى الحال ، فلم يلتصقه فى حينه ، وبفى  
مقدار جفافه ، فالقول فى هذه مثل الأولى فى الاغتسال ؟ ♦

قال : نعم قد قيل هذا فيهما لعدم فرق ما بينهما ، الا أنه قد يجوز  
فى الحكم الا أن يكون عليه فى هذه وتلك ما لم يصح كون ما يوجبه فيه  
فاعرفه ♦

قلت له : فان انتبه فوجدتها تخرج عن شهوة منه لاشك فيها ؟ ♦  
قال : فهى من الماء الدافق فى اسمها ، وله عليه من الغسل ما فى  
حكمها من قول يوجبه عليه فى الحكم من غير شك فيه ♦  
قلت له : فان كان خروجها عن شهوة الا أنه لا، عن حركة من ذكره  
ولا اهتزاز من بدنه فهى كذلك ؟ ♦

قال : نعم لأنها حية ، ولا أعلم أنه يختلف فى ذلك ♦  
قلت له : فان رأى الجماع والانزال فى شهوة أو ما يقربها فانتبه

من حينه فلم يجد رطوبة حتى فثرت الشهوة وزال من ذكره كون اضطرابه ،  
نم خرج منه جنابة أو ما أشبهها ؟ •

قال : فهذه هي الجنابة الميتة لما فيها من قول بالغسل على من  
بلى بها ، وقول لا غسل عليه •

قلت له : فان كان ما خرج على هذا بعد سكونه من بلة لا يدري  
ما هي ، أماء دافق أو غيره ؟ •

قال : ففى هذا قد قيل انه لا غسل عليه قولاً واحداً لا غيره فيما  
نعلمه فيه •

قلت له : فان هو أمسك على ذكره ، أو كان المجرى في حاله ما قد  
سده به حتى زالت الشهوة ، ثم خرج منه شيء من الجنابة بعد زواله ؟ •

قال : فهذا موضع في حياة النطفة وموتها ، لاحتمال الأمرين لما لها  
من مانع عن خروجها في الحين فالخروج منها بالغسل أحق ما بها لقربه  
من الأحكام على أى حال يكون من يقظة أو في منام ، فلا فرق في ذلك •

قلت له : فان كان جماعه في رؤيا ، رأى كأنه وجد الشهوة أو لم  
يجدها الا أنه لما انتبه وجد به رطوبة لا يدركها ولا يدرها وديا أو  
نطفة أو مذي ؟ •

قال : قد قيل انه ما لم يصح معه أنها من الماء الدافق لخروجه

حال التسهوه أو ما به يكون في حكم الميتة فتكون على ما بها ، فالأمر له بالغسل لا يخرج الا على معنى الاحتياط ، الا أنه بمعنى ما ينسبه الاتفاق عليه من قول أهل العلم فيه •

قلت له : فان ترك المس في هذا الموضع وما أتسبهه ؟ •

قال : قد قيل ان عليه في الاحتياط أن يغتسل أنه لو مس حين انتبه فوجد بللا دخل عليه ما به من قول في اتفاق أنه عليه ، فأما في الحكم فيجوز ألا يلزمه ما لم يصح معه كون ما يوجبه فيه •

قلت له : فانه لعله رأى الجماع والانزال في غير شهوة ، ولما انتبه وجد هذه البلة فلم يدر ما هي ؟ •

قال : غفى هذا الموضع قد قيل ان عليه أن يغتسل من الجنابة فيه ، الا أنه لا يخرج الا على معنى الاحتياط ، لأنه لا على يقين في هذه البلة أنها جنابة ، فيلزمه في الحكم على حال أو في رأى •

قلت له : فان انتبه على هذا في الحال ، فلم يجد بلة ثم خرج من بعد شيء من الرطوبة ؟ •

قال : فعسى في هذا الموضع ألا يكون عليه فيه غسل ونحو هذا من القول يوجد عن أبي على موسى بن على رحمه الله في رجاء ، وأن يتقرب به فهو عدل ، وفي قول التسيخ أبي سعيد رحمه الله في الأثر أنه لا يلزمه ،

وأنه لا يعلم في ذلك اختلافا ، وليس في النظر إلا ما يؤيده هيدل على أنه كذلك •

قلت له : فان وجد رطوبه خارجة في منامه ولما يكن قد رأى جماعا ولا ما يقربه ، وانما وجدها بعد قيامه ؟ •

قال : فهذا اما قد قيل فيه بالغسل حتى يعلم أنها لا من جنابة ، والا فهو عليه ، وفي قول : انه لا يلزمه الا أن يعلم أنها جنابة ، وقيل يتسمها فان وجد بها رائحة الجنابة لزمه أن يغتسل ، والا فلا غسل عليه حتى يعلم أنها جنابة ، وقيل لا يلزمه بالرائحة اذ قد يكون في الميتة مع ما بها من قول أنه لا يلزمه فيها غسل •

قلت له : فأى شيء يعجبك في هذا الموضع فتختاره له مع الرائحة أن يعمل ؟ •

قال : انى لا أراه موضع اشكال فيعجبني في غير دينونة أن يغتسل خروجا له من شبهة ما به في الجنابة من جواز الاحتمال أن تكون حية كما أمكن ، فجاز لأن يكون ميتة فالخروج من الرية الى ما لا قول فيه الا خروجه على حال أولى ما به ان صح ما أراه ما لم يصح معه كون أحد الأمرين فيكون فيه على ما له أو عليه في الاجماع أو الرأي يعمل به في حينه فاعرفه •

من غير أن أخطيء في دينه من أخذ في موضع الرأي بقول جاز له أن

قلت له : فالرأى فى هذا الموضع كله يخرج فيه على وجه الحكم  
فى رأى من قال بلزومه عليه ؟ •

قال : ففى قول أهل العدل أنه ما لم يصح معه أنها جنابه ، فالأمر  
له بالغسل ، انما يخرج على معنى الاحتياط لا على غيره من الحكم  
فى ذلك •

قلت له : فان وجدها من بعد أن رأى الجماع أو ما يكون من أسبابه  
الداعية ، فالغسل على هذا من أمره ما القول فيه ؟ •

قال : فى هذا الموضع أنه عليه بمعنى الاتفاق من قول أهل العلم .  
الا أن يصح معه أنها لا من المنى ، والا فهو كذلك فى الاحتياط لا فى غيره  
من الحكم ما لم يعلم أنها جنابة بما لاشك فيه •

قلت له : فان كان ما خرج من احليله لا عن شهوة من بعد أن انتبه  
حال انتشاره واضطرابه ؟ •

قال : فان كان نطفة ميتة والا فهو مذى •

قلت له : فان رأى الجماع أو ما أشبهه مما يقرب الى خروج  
الشهوة ولم يدر أنه خرج منه شيء من الماء الدايق أو لم يخرج الا أنه  
وجد فى ثوبه أو فى موضع من بدنه بعد نطفة أيلزمه أن يغتسل أم لا ؟ •



قال : نعم قد قيل في هذا الموضع بوجوبه عليه في الحكم ، ولا نعلم أنه يختلف في قول أهل العلم إلا أن يحتمل أن يكون من غيره لما يقربه ، فيجوز لأن يخرج على معنى الاحتياط والا فهو كذلك •

قلت له : فان لم يحتمل إلا أنها منه إلا أنه لم يصح معه أنها حية أم لا ؟ •

قال : فإذا احتمل أن تكون ميتة جاز لأن يكون من الاحتياط في قول من لا يوجب في الميتة غسلا ، وأما على قول من يوجب فيها فلا بد ، على قياده ، من أن يخرج على وجه الحكم في ثبوته فعلا ، ما لم يصح كون موثها أو حياتها ، جاز لأن يحتمل في كل منها على الانفراد أن يكون عليه في ذاتها لما في الطرد والعكس من عدم وجود اللبس وكونها على سواء ، شيئا إلا لما يقربها من أحدهما زيادة موجبة لمربها والا فهي على ذلك •

قلت له : فان وجدها من غير أن يرى جماعا ولا ما أشبهه من شيء بقربها ؟ •

قال : فان احتمل أن تكون ميتة أو من غيره لزمه في الاحتياط ، والا فهو عليه في الحكم ، إلا أن يحتمل أن تكون ميتة فيجوز أن يختلف في لزومه لما فيه معهما من رأى لأهل العلم •

قلت له : فان لم يصح معه أنها جنابة ، واحتمل أن يكون ما وجدته من المذى أو البول أو الودى أو ما هو من نحو هذا ؟ •

قال : فلا يصح في الغسل بالحزم أن يكون عليه من جهة الحكم ، وانما يجوز أن يلزمه في الاحتياط على قول من رآه •

قلت له : فان وجد بها ريح الجنابة ولم يحتمل معه الا أن يكون منه لعدم ما يقربها من الغير في الحال ؟ •

قال : قد بقى له فيها ما لا بد أن يجوز عليه من جهة الاحتمال أن تكون ميتة ما لم تصح معه أنها حية ، فلزوم الاغتسال لا يكون من طريق الحكم الا على قول من يوجبها بها على حال •

قلت له : غاى القولين أكثر ما فيها ؟ •

قال : قد قيل في رأى من لا يوجب بها أنها الأكثر •

قلت له : فان رأى الجماع أو ما أشبهه فوجد الشهوة أو لم يجدها تم انتبه فلم يدر بها أنه خرج منه شيء من الماء أولا ؟ •

قال : قد قيل فيه انه ان لمس من حينه فلم يجد شيئاً من الرطوبة ، فلا شيء عليه ، وان وجدها فالغسل به أولى ، وان لم يلمس في حال أو بقى في نومه مقدار جفافه في ليله أو في نهار يومه ، لزمه أن يغتسل ، وان لم يجد شيئاً من البلل ، ثم فهو عليه ، الا أنه في قول الشيخ أبى

سعيد رحمه الله مما خرج فيه معنى ما يشبه الاختلاف ، ومع هذا فيعجبه من رأى أهل العدل قول من يأمره على الاحتياط بالغسل ، وقد مضى من القول في ذلك •

قلت له : فلزومه في الأحكام لا يكون في الاجماع الا بخروج المنى الذى هو الماء الدافق الحى في اليقظة أو المنام ، أو ما به يلزمه في الجماع ؟ •

قال : نعم موضع ما لا يجوز أن يختلف في لزومه فيه على من بلى به مع القدرة عليه •

قلت له : فالمرأة ترى في منامها الجماع فينزل منها الماء الدافق في شهوة ، أهى في لزوم الغسل لها لاختلافها وخروج الجنابة منها مثل الرجل في أحكامها أو لا تخبرنى ؟ •

قال : بلى قد قيل هذا في حكمها لأنها على ذلك من أمرها جنب في اسمها ، الا أن في ظاهر قوله تعالى : ( وان كنتم جنبا فاطهروا ) ما يعمها ، فيدل بالمعنى على دخولها في جملة من قد أمره بالطهارة لما لها من جنابة ، وان لم يمسه •

وفي الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه أمرها به ، ولعله في الزام لما دل عليه في رواية أخرى انه كذلك ، وقيل لا غسل عليها ،

لأنه ليس بجنازة الا أن ما قبله أكثر ما فيها وبه يقول أبو معاوية وأبو سعيد رحمهما الله •

قلت له : فان رأته في شهوة الانزال ، فالتمسته من نفسها في الحال ، فلم تجد رطوبة أبدا ؟ •

قال : لا أدري في هذا الموضع الا أنه لا غسل فيه على المرأة لعدم ما يدل عليه ، ولا أعلم أن أحدا يخالف الى غيره في دين و لا رأى •

قلت له : فان لم تلتمسه من وقتها وتركته مقدار ما يمكن فيه جفائه ؟ •

قال : فعسى أن يجوز على قول من يوجبه عليها أن لو صح ممها أنه يخرج فيها على هذا الحال معنى ما قد قيل في الرجال من الأمر لهم بالاعتسال لمعنى ما أريد به من الاحتياط خروجا من الشبهة في هذا الموضع على حال •

قلت له : فان رأته في غير شهوة ولا انزال ، الا أنها بعد انتباهها وجدت في فرجها رطوبة لا تدرى ما هي ؟ •

قال : فعسى أن يكون عليها الغسل في الاحتياط على قول من يوجبه في الحكم أن لو صح خروجها عن شهوة منها ما لم يصح أنها جنازة فيجوز

لأن يختلف في لزومه على قياده حتى يصح أنها حية ان صح ما أراه فيها •

والله أعلم في ذلك كله ثم لا يؤخذ منه الا ما كان حقاً ،  
والسلام على من اتبع الهدى •

## الباب الرابع والثلاثون

### في صفة الغسل من الجنابة

✽ مسألة : ومن جوابه ، أعنى التسيخ أبا نبهان .

وفيمن أراد أن يغتسل من الجنابة بالماء ، كيف الوجه يكون في غسله مهما كان من الاناء ، أو ماذا يصنع فيه لأداء ما عايه ، وما لأهل الحق من فعل أو قول في أمر من بلى به في حال غلزمه أن يؤديه لربه ؟ •

قال : فالذى يؤمر به في قول أهل العدل مع القدرة أن يريق البول خوفاً من أن يتقى في المجرى من احليله شيء من الجنابة فيخرج من بعد الغسل ، فإذا بال وبالغ في الاستبراء حتى انقطع ما به من الرطوبة في الحال أخذ في تأدية ما قد لزمه من الاغتسال •

ومن قولهم أنه يضع الاناء عن يمينه فيذكر الله ، وينوى ما أراد به فيغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلهما فيما فيه من الماء ثم يغسل ما به من الأذى حتى يزيله فيبقى ثم يتوضأ وضوء الصلاة ، ثم يفيض الماء على شق رأسه الأيمن ، وبعد على شق رأسه الأيسر ، ثم على وجهه وعنقه ، فيخلل لحيته ، ولا يدع باطن أذنيه ، ثم على يده اليمنى وما يليها ، ثم على يده اليسرى وما يليها ، ثم على صدره وبطنه وظهره ، ويدخل الاصبع في سرتة ، ثم على رجله اليمنى ، ثم على رجله اليسرى •

وبتعاهد بين احليله فيعرك كل عضو وغيره من بدنه ثلاثا ، مع كل عركه صبة من الماء ، فان كان في موضع قدر آخر برجليه •

وفى قول الشيخ ابن المسيب : أنه يغسل كفيه ، ثم الأذى ، ثم يتمضمض ويستنشق ، ثم يغسل وجهه ثم ذراعيه ، ثم يفيض الماء على بدنه •

قلت له : فان كان من النهر أو ما أشبهه وما زاد عليه مثل البحر ، فالقول فيه كذلك ؟ •

قال : فعسى أن يكون الأمر فيه ان اغتسل في داخله أيسر ، وان قعد على جانبه فجعل يأخذ من مائه غرغا ، فلاشك أنه في معنى ما يكون في الاناء لعدم فرق ما بينهما في ذلك •

قلت له : فالقول في ترتيبه على هذا يكون أم لا ؟ •

قال : نعم الا أنه من آدابه لا من لوازمه ، فان فعله فحسن من أمره ، وان تركه فلا لوم عليه لعدم وزره •

قلت له : ويصح كون الغسل بما دونه فيجزى أم لا في قول أهل العدل ؟ •

قال : هكذا قيل ولا أعلم أنه يختلف في ثبوته بين أهل العدل من ذوى الفضل ، اذ ليس في تركه الا ما يفوته من فضله ، لأنه على حال من نفعه ،

· لا من الفرض في أصله ، الا أنه مع ترك الوضوء فيه لابد أن يلحقه معنى الاختلاف في جواز الصلاة به على رأى من يقول انه يقوم مقامه فيجزي عنه أداء ما له أو عليه ، لأنه قد أخذ بترتيبها ، فجاز لأن يكون على ما به من قول في ذلك •

قلت له : فان وضع الائناء على شماله لمانع له من وضعه عن يمينه في حاله أيؤتمه ما فعله ، ويصح تطهيره له علمه أو جهله ؟ •

قال : نعم يصح له اذا أتى فيه بجميع ما عليه ، لأن هذا على حال من فضائله ، لا من لوازم ما له من أفعال ، وما لم يرد به خلافا لما فيه من سنة ، وإلى ازدراء لما له من فضيلة فلا اثم عليه •

قلت له : فان نسي أن يذكر الله بلسانه أو تركه بالعمد ؟ •

قال : قد قيل فاته ما فيه من فضل ، فأما أن يبلغ به الى فساد عليه فيما يكون له من غسل فلا أعرفه ، يصح لمن رآه بعدل ، وما لم يدعه عنادا لأربابه ، واستخفافا بثوابه ، فلا تنىء عليه •

قلت له : فان ذكر الله في قلبه واراده بغسله جاز لأن يجزيه عن ذكره بلسانه ؟ •

قال : هكذا يخرج في هذا عندي ، فان أظهره قولاً مع القدرة على



اعلانه فهو أفضل ، وثوابه أجزل لما فيه من زيادة على ما في نفسه من ذكر له في حالة موجبة في أعماله لمزيد كماله •

قلت له فالنية من شرطه ، فان وقع على غير نية لم يصح له ؟ •

قال : نعم على قول ، لأنه يوع عبادة فلا يصح الا بقصد وإرادة ، وقيل بجوازه على تجرده منها اذا أتى بصورة الغسل المجزئ له لو كان عن نية قبل كون الفعل ، الا أن ما قبله أكثر ما فيه •

قلت له : وما به يؤمر من غسل يديه قبل أن يدخلهما في الاناء لازم عليه ؟ •

قال : فهو مما به يؤمر مطلقا في بعض القول ، وقيل : لا غسل عليه فيهما الا أن يكون من نوم الليل ، لما في الحديث : « لا يدرى أين باتت يده ؟ » وقيل : لا يلزمه أن يغسلهما الا أن يكون بهما نجاسة ، والا فلهما حكم الطهارة ما لم يصح معه كون زوالها عنهما ، أو عن ما صح عليه منهما ، وعسى في هذا أن يكون هو الحكم فيهما وما قبله لا يخرج الا على معنى الاستحاطة في غسلهما •

قلت له : فأى شيء يعجبك من هذا في موضع الريبة في نجاستهما ؟ •

قال : يعجبني ألا يدخلهما في الاناء الا من بعد أن يغسلهما خروجاً من الشبهة الداخلة عليهما ، فأما أن يجعله لازماً في الحكم فلا ، الا لصحة ( م ٢٠ — الخزائن ج ٣ )

توجيهه بالجزم ، ولن يجوز في وجوبه كذلك الا ألا يصح الا لنجاسة  
في الاجماع ، أو على رأى لاشك معه في كونها ولا في رفع الطهارة بها  
على قياده من حينها •

قلت له : فان صح معه أن بهما نجاسة أو في شيء منهما ، أيؤمر  
أن يبدأ بهما ، وان كان غسله داخل نهر أو ما هو مثله أم لا ؟ •

قال : نعم فان فعله فهو المأمور به في قول من نعلمه ، وان أهمله  
وأنتى في عركه بهما في الماء لما به من نجاسة على ما فيها ، جاز لأن  
يطهر فيجزيه لزوالها منهما •

قلت له : فالوضوء بعد ازالة ما به من الأذى لازم له أم لا ؟ •

قال : قد قيل فيه انه من آدائه لا من لوازمه ، فان فعله لله لا لغيره  
أحرز فضله ، وان تركه من غير منقصة فلا شيء عليه ، لأنه لا من الفرض  
في أصله ، ولكن لمعنى ماأريد به من المبالغة في الطهارة ، وأن يكون في  
غسله لأداء ما عليه من فرضه على وضوء ، وفي هذا ما دل على نفيه  
فاعرفه •

قلت له : فالضمضة والاستنشاق فلا بد منهما مع القدرة عليهما ؟ •

قال : نعم لأنهما من فرائضه فلا يدعهما الا لعذر ، والا فلا يجزبه  
ما دونهما أبدا •

قلت له : ويدخل الاصبع من يديه في فمه أو منخريه فيغسلهما  
أم لا ؟ •

قال : فعسى أن يجوز لأن يخرج في غسلهما معنى ما في الوضوء  
من وجهيهما ، وقد مضى في بابه من قول في ذلك •

قلت له : فالعرك لغير موضع الأذى من بدنه شرط في تمامه لمن تطهر  
من الاناء مع القدرة عليه أم لا ؟ •

قال : نعم على أظهر ما فيه إلا أن يكون لصبه من الوقع مقدار العرك  
والا فلا بد له في كل موضع من بدنه أن يعركه ثلاثا ، وقيل بواحدة ،  
وقيل : ان بلوغ الماء اليه وبله لبشرته مجز فيه لإداء ما عليه •  
قلت له : وما حد هذا العرك وما مقداره ؟ •

قال : لا أدريه مقدارا بحد إلا ما وقع عليه اسمه ، فانه مجز له ،  
وان جف مع ما له من عدة إلا على رأى من يقول ان في بلوغه الى بشرته  
مع ما لها به ما يجزيه عن العرك ، فانه على قياده هو الحد لما فيه من  
كفاية عن العد •

قلت له : فان كان في بحر أو في داخل نهر أو ما أشبههما ، أيجزيه  
لما بقى من بدنه بعد زواله لربه من النجاسة عن العرك ؟ •

قال : نعم اذا كان له من الحركة أو له هو منها مقدار العرك ،  
ولا أعلم أن أحدا يقول بغير هذا أبدا •

قلت له : فان لم يكن لهما حركة ولا له هو غيهما ؟ •

قال : فهو على ما به مع بله بالماء من الاختلاف بالرأى فى جواز الاجتزاء به عند الفقهاء •

قلت له : فان كان لجريهما قوة ، أو لموجهما مقدار ما تزول به النجاسة ، أيجزىه عن عركه فيصح له أم لا ؟ •

قال : نعم اذ ليس المراد بالعرك الا زوالها ، وقد حصل له فلم يجز فيه ، الا أنه يجزئه على حال لأداء ما عليه •

قلت له : ومع زوال عين النجاسة فان هو زج بنفسه فى الماء ، أو أنه غاص فيه فتحرك به مقدار العرك ، أيجزئه لأداء ما عليه من فرض الغسل أم لا ؟ •

قال : قد مضى من القول ما دل فى هذا المعنى على أنه مجز له مع التكرار له ثلاثا من المرات ، وعلى قول آخر : فى مرة واحدة اذا غمه فأتى على جميع بدنه •

قلت له : فان ألقى فى الماء كرها أو عن رأيه فنواه لغسله أيجزئه ؟ •

قال : فهو فى معنى ما لو كان من فعله لا فرق بينهما فى ذلك •

قلت له : فان ضربه المطر فأزال ما به من أذى أو من بعد زواله وعم بدنه قرطبه مقدار ما عليه أن يأتى به فى الاجماع أو على رأى فى الغسل أفدنى ؟ •

قال : فلا بد أن يكون فيه مع النية له ، والقصد اليه على ما به من قول العدل ، لأنه في وقوعه على بدنه بمثابة ما لو كان من الاناء أو غيره في صبه ، فان كان في مقدار العرك أو ما زاد عليه أجزاء على حال ، والا جاز لأن يلحقه معنى الاختلاف في نبوته له لما دونه الا أن يزيده عركا يخرج به الى ما لا قول فيه الا جوازه ، والا فهو كذلك •

قلت له : فان كان ما أراده به أو قصد اليه ؟ •

قال : فهذا موضع ما جاز عليه لأن يكون على ما فيه من قول بأنه يجزئه ، وقول لا يجزئه ، لأن في كونه بغير نية له •

قلت له : وما لم يغسله من جسده بيده أيجزئه عن العرك له صب الماء عليه ، أم يلزمه مع القدرة على الغير أن يؤديه أم لا ؟ •

قال : قد قيل فيه أنه يجزئه ، وليس عليه أن يعركه بيديه ، فضلا أن يلزمه مع القدرة أن يستعين بمن جاز له أن بعينه في الحين ، فان فعله في غير دينونة جاز له ، والا فافاضة الماء على الموضع مجزية ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك •

قلت له : فان لم يقدر على عركه في حال لمانع له من فعله ، أيجزيه لعجزه أن يفيض الماء عليه فيقوم في غسله مقام العرك ، وان لم يكن له حركة في مقداره أم لا ؟ •

قال : نعم قد قيل فيه انه يجزئه لأداء ما عليه ، لأنه موضع عذر ،  
وقيل يجزئه على حال ، وقد مضى ذلك •

قلت له : ومع وجود الحركة المجزئة له عن العرك لا يلزمه أن يعرك  
ما ناله من بدنه في قول من رآه ، وان أمكنه فقدر عليه ؟ •

قال : هكذا قيل ولا نعلم أحدا يقول فيه بغير هذا أبدا ، لأنه في  
مقامه بدل منه مجز له عنه ، فان عركه في غير الزام لنفسه لا يلزمه ،  
ولا تضييع لما هو أولى أن يقوم به في حاله ، بل لمعنى أراداه على ما جاز  
فله أجز ما زاده ، ولا لوم عليه ان تركه ، لأن تلك الحركة مجزية له  
فيه على حال •

قلت له : فان طهره الغير عن أمره في موضع قدرته ، أو عجزه أن  
يصح له جاز لهما أن يمساه أو لم يجز ؟ •

قال : نعم الا أنه في موضع تحريم المس لهما ، وان صح في الغسل  
كونه مجرد نفس الفعل ، اذ لا يبلغ به الى حد الفساد ، فليس له في  
الصلاة أن يجتزىء به عن الوضوء لعدم كون الانقياد بمن لا يجوز له في  
الموضع من بدنه أن يمساه من العباد ، الا أن يكون من بعد أن صح  
له ، فانه لا بد أن يختلف في ثبوته له ونقصه عليه بما يكون من هذا فيه  
عن رضاه •

قلت له : فان مس من عورته ما لا يحل له أن يمساه في الاجماع  
فهو كذلك ؟ •

قال : بلى لأن يكون الغسل واقعا على حال ما له من تحريم المس من دافع ، وأن عليه أن يرجع الى الله بالتوبة من ركوبه ما ليس له ، ثم يتوضأ لصلاته لا غير •

قلت له : فان كان لا يرضاه ولا عن أمره ؟ •

قال : فهذه الا من فعله ، وقد مضى من القول ما دل على ما فيه ان نواه ، فأراد له غسله أو لم ينو في موضع علمه أو جهله ؟ •

قلت له : فالموالة فيه واجبة على من قدرها ، فهي عليه أم لا ؟ •

قال : قد قيل في تفريقه بالاجازة لمن فعله على حال ، وقيل بالمنع من تبوته له الا أن يكون من بعد التطهر لما في يديه من الأذى • وفي قول آخر : تعمد له أن يرجع اليه ، وان نسي فلا إعادة عليه ، وقيل : ان تركه لغيره من الأسباب لزمه أن يعيده ، الا أن جوازه مفرقا هو المرتضى في قول الكومى رحمه الله مطلقا ، بل هو أكثر ما فيه •

قلت له : وما حد هذا التفريق في قول من ألزمه أن يعيده ؟ •

قال : فحدده في السابق من الأعضاء ، أو ما يكون من بدنه أن يجف من الماء ، كما مضى في الوضوء فاعرفه •

قلت له : فالغسل من الجنابة مع القصد اليه يجزيه عن الوضوء فتجوز به الصلاة فيما له أو عليه ؟ •

قال : نعم اذا كان من بعد زوال الأذى ، وطهارته من كل نجاسة في بدنه ، ولم يمس من بعد الغسل لجوارحه من أحد فرجيه • وفي قول آخر : انه لا يجزئه أن يعتقده معه ، ، وقيل : لا يجزئه ان اعتقده ، وعليه بما أراده من الصلاة أن يأتي به على انفراده ، الا أن الشيخ الكدمي رحمه الله يقول في الأول انه أكثر ما فيه واضح •

قلت له : فان مس من عورته ما ينقض عليه من بعد أن غسل شيئاً من جوارح وضوئه ما القول فيه ؟ •

قال : فهو على ما به من فساده ، فان رجع اليه فأعاده من أوله ، والا فلا وضوء له ، وقيل ان أتم ما بقى من جوارحه وبدنه ثم رجع الى ما أفسد من قبله فأعاده ، جاز لأن يصح له ، وفي قول من يجيزه على غير ترتيب ، الا أنه ان نواه عنه ، ولم يرد به الوضوء لصلاة الفريضة صار نفلاً ، وان فرض الغسل من الجنابة قد حصل بالأول •

قلت له : فان نواه في هذا الموضع لشيء من النفل ؟ •

قال : فهو ناقلة ان صح فيه ما أراه ، فخرج في العدل •

قلت له : فان نوى في غسله أن يتطهر من الجنابة ليصلي به نافلة ، أيجوز له على هذا أن يؤدي به الفريضة أم لا ؟ •

قال : نعم قد قيل بجوازه ، لأن قصده الى الغسل واقع على الفرض



له على غيره في العدل ، فالوضوء لازم له يوجد معه في رأى من يقول انه يقوم به على الاطلاق ، أو مع النية له في غسله وان قصد به الوضوء لما أراده به من نافلة حال فعله ، يستحيل محالة به عن أصله ، لأنه في كونه لأداء ما عليه من فرضه ، فهو به قاصد الى الفريضة ، فكيف يقع على ما عداها مع قصده اليه ، واراדתه له بما فيه •

قلت له : فان نوى في غسله من الجنابة أنه نافلة أيصح له مع فعله فيجزئيه عن الفرض في الوضوء على هذا أم لا ؟ •

قال : نعم على قول ، لأنه واقع في كونه موقع الفريضة في الغسل ، وان أحاله بالنية عنها فليس بمستحيل الى غيرها من النفل على هذا الرأى ان صح • وفي قول الشيخ أبى سعيد رحمه اله ما دل على ثبوته في العدل ، بما فيه من قيامه بالفرض من الوضوء في قول من رآه منعقدا معه •

وفي قول آخر : أنه اذا قصد بغسله وضوء النافلة وقع الغسل فرضا والوضوء نفلا ، لأنه قد يقع لغير الفريضة ، فيكون نافلة ، والغسل من الجنابة لا يكون الا فريضة فلا يقع الا عليها •

قلت له : وما وقع من غسله على غير ترتيب في فعله ، أيجزئه عن الوضوء للصلاة في موضع فرضه أو نفله على رأى من يقول فيه انه يقوم به ؟ •

قال : نعم في بعض القول ، وقيل لا يجزئه الا معه ، وقد مضى ذلك •

قلت له : فان توضأ لغسله بعد الزوال من بدنه ما به من النجاسة ثم أفاض الماء على ما بقى من جسده كله ؟ •

قال : قد قيل فيه انه يجزيه لصلاته ، اذا لم يمس في تطهيره أحد فرجيه •

قلت له : فلم جاز أن يقوم فيه بالفريضة ما ليس في نفسه بفرض على قول من يمنع من جوازه في الوضوء ؟ •

قال : فعسى أن يكون من أجل كونه لما أريد به في الفعل لأداء الفرض في الغسل فجاز فيه لأن يكون على هذا مجزيا له فيما له من الصلاة أو عليه •

قلت له : فان توضأ من قبل أن يزيل ما به من الأذى ما القول فيه ؟ •

قال : فهذا ما لاشك في إيقاعه أنه على نجاسته فأني يجوز أن يقع يوما فيصح له وقد مضى في بابه من القول ما يدل على ما فيه وكفى •

قلت له : فان توضأ من بعد الغسل ؟ •

قال : فأولى ما به يكون على هذا من النقل الا ما نواه لفرض الصلاة أو ما يشاء منها ، والا فهو كذلك •

قلت له : فالذى ينبغى فى الوضوء لغسله أن يكون بعد أن يطهر من الأذى وجميع ما به من نجاسة فى بدنه قبل فعله ؟ •

قال : نعم هذا هو المأمور به فيه ، فإن فعله جاز له الاتفاق من قول أهل العلم أن يصلى به ما له أو عليه •

قلت له : فإن اغتسل من الجنابة من قبل أن يرق البول ما القول فيه ؟ •

قال : فإن كان لما به يعذر فى الحال فلا لوم ، والا فقد ترك ما به يؤمر ، لما فيه من القطع للمادة مبالغه فى النظافة ، ولاشئ عليه ، لأنه من نوافل سنن الغسل لا من فرائضه ، وما لم تخرج من بعده نطفة فهو فى العدل من القول على ما به من حكم الطهارة فى الأصل ، حتى يصح معه كون ما يزيلها ، ولا. نعلم أنه يختلف فى ذلك •

قلت له : فهلا قيل فى هذا الموضع أنه لا يجزئه ، وعليه أن يعيده ثانية بعد اراقة البول ؟ •

قال : بلى قد جاء فيه من القول عن محمد بن المسبح ، أنه إذا لم يرق البول لم ينتفع بغسله الا أن يكون على مخافة من أن تفوته الصلاة فإنه يغتسل ويصلى ، ثم إذا وجد بولا أراقه ، فاغتسل لجنابة ثانية ، أخبرنى وضاح بن عقبة أن عبد الله بن محمد أخبره عن سليمان بن عثمان أنه برز عليهم فقال : من غسل ولم يرق البول لم ينفعه غسله ، وعسى

أن يكون المراد به ، اذا خرج منه من بعده شيء من النطفة ، والا فلا أدري ما يدل على عدله ، لأنه لا من الواجب في أصله •

قلت له : فان تركه مع القدرة عليه لا لعذر يكون له في تركه ، ثم خرج قبل البول من والج احليله ، في غير شهوة شيء من المنى ، ما القول على هذا من غسله ، وما الوجه فيه ؟ •

قال : ففى الأثر من قول أهل العلم أن عليه أن يعيده وعسى في النظر ألا يبعد من أن يجوز عليه الرأى في لزومه لجوازه أن يكون من الميت لا من الحي ، الا أن في قول الشيخ أبى سعيد رحمه الله ما دل على هذا في معتبره •

قلت له : فان ترك على هذا لعذر يكون له في حاله ؟ •

قال : فهذا موضع ما فيه يختلف في لزوم اعادته عليه ان خرج منه بعد الغسل شيء من المنى قبل أن يبول لرأى من ألزمه أن يعيده • ورأى من يقول لا اعادة عليه ، لأنه لعذره في تركه غير مفطر فيه •

قلت له : فان كان على هذا من أمره فيه قد صلى فرضه الذى عليه ؟ •

قال : فالاختلاف في اعادة الصلاة على قول من ألزمه فيه مراجعة الغسل لا على قول من لا يوجبه عليه من أهل العدل ، فانه على قياده لا تلزمه فيه اعادة فاعرفه •

قلت له : فان هو لم يقدر عليه لعدم حضوره له في الحال ، أو أنه

لم يمكنه لضيق في وقته عن الوفاء معه قبل غوته بما لا يجزئه ما دونه  
من الاغتسال ؟ ♦

قال : فهذا موضع العذر لمن نزل به يوما ، ولا نعلم أن أحدا يقول  
فيه بما يخالفه من أهل الذكر ♦

قلت له : فان خرج بعد البول على هذا من تقديمه لغسله عليه ،  
ما القول فيه ؟ ♦

قال : فهذا كان لا من سابق ، لأن البول دافع لما تقدمه في المجرى  
من ماء دافق ، وله في حدوثه لا عن شهوة ، وعليه ما في النطفة الميتة من  
قول في ذلك ♦

قلت له : فان خرج مع البول ، أيلزمه أن يعيده أم لا ؟ ♦

قال : نعم في بعض القول ، وقيل : لا إعادة عليه ، لأنه في معنى  
ما لو كان من قبله ، فالقول فيهما واحد لعدم فرق ما بينهما ♦

قلت له : فان بال في الليل فلم يدر خرج منه شيء وأنه لم ينظره ؟ ♦

قال : فهو على يقين من أمره ، أو نظر اليه فلم يجد شيئاً ♦ وقيل  
حتى يعلم أنه خرج من جنابة وهذا أصح ♦

قلت له : فان كان في النهار فنظره فلم ير شيئاً من الجنابة أم لا ؟ ♦

قال : فهو على طهارته حتى يعلم أنه خرج منه مع البول شيء ،

وان لم ينظر رجع الى ما له من حكم أنه لا شيء عليه حتى يعلم أنه حرج منه بما لا شك فيه •

قلت له : فان كان لا يقدر أن يراه لعمى بصره ، أو ما يكون من مانع له في الحال من نظره ؟ •

قال : فهو في معنى ما لو كان في الليل المانع من درك حال خروجه من الاحليل أو بعده ، لا فرق بينهما لعدم ما يدل على الفرق ، وما لم يصح كونه في حال ، فجاوز الحكم لوجوده نوع محال •

قلت له : ومع صحة كون خروجه معه من بعد الغسل لما لاشك ، فلا يجوز في الرأي أن يكون لا اعاده عليه خرج قبل البول أو معه اذا كان لغير شهوة ؟ •

قال : بلى قد يجوز على قول لا يدفع ، اذ ليس في الدين ما يمنع من جوازه ، فيقضى فيه لباطله برده ، كلا ولا في الرأي ما يدل على صحة ما بعده ، لأنه في خروجه لغير شهوة ولا اتصال بها ، ويمكن أن يكون حادثا من النطفة الميتة في اسمها ، ويمكن أن يكون من الأولى فيلحقه لحياته في حكمها •

ويجوز في رأى آخر أن يكون ميتا لانقطاعه عنها فيدخل عليه لموته ما في الميتة من قول في رأى ، الا أن حدوثه في الحكم أولى ما لم يصح فيه أن بقية منها ، لأنه هو الظاهر من أمره لاسيما من بعد الاستبراء .

وان احتمل أن يكون من الوجه الآخر ، فهو من الباطن عن عمله ما لم يظهر له بما لاشك فيه •

لأن بقاء الشيء في المجرى غير لازم لكل ما يخرج عن شهوة من ماء دافق حى ، اذ قد يكون تارة دون أخرى ، والظن به أنه بقيه منه مع تجرده من العلم ، لا يغنى من طراً عليه ، فكيف يجوز في كونه أن يقطع به قبل شهوده الدال على وجوده ، وجواز عدمه من قبله غير محال لما به في الحق من مجال •

لأنه اذا جاز لمن يقول فيه أنه بعض ما قد تقدمه من جنابة حية فهو تبع لها في حكمه فجوازه لمن يقول نطفة حادثة لا عن شهوة فهي ميتة أظهر وما لا حياة له فالقول بأنه لا غسل فيه أكثر •

فان صح هذا ، والا فالذى عليه الاتفاق من أهل العدل القول في هذا الموضع بالغسل ، غير أن الشيخ أبا سعيد رحمه الله أعجبه من غير مخالفة منه لأصحابه ، ما جاء في هذا عن قومه ألا يكون على من يلى به في يومه إعادة في غسله من بعد الاستبراء ، وانتقطاع المادة وان لم يكن أراق البول من قبله •

قلت له : فالودى والنطفة الميتة ، والمذى ، أعليه لما خرج منها فظهر أن يريق البول من قبل أن يتطهر أم لا ؟ •

قال : ففى الأثر أنه ليس عليه إلا أن يكون على قول من يلزمه

الغسل لخروجه عن الفقهاء ، فعسى أن يؤمر به على قوله لمعنى ما يراد به من الاستبراء ، الا أن في قول الكدمى ما دل على ذلك •

قلت له : فان جامع ظلم ينزل نطفة ، أيلزمه أن يريق البول معه فيؤمر به لغسله ؟ •

قال : لا ، لأنه لم يخرج منه شيء من النطفة فكيف يؤمر به لغير شيء يكون له ما في قلبه •

قلت له : فان خرج منه على هذا من تركه بعد الغسل من الجنابة ودى أو مذى ، أيلزمه أن يعيده أم لا ؟ •

قال : ففى أكثر ما قيل انه لا يلزمه بهما ولا بشيء منهما ، وقيل بلزومه معها الا أنه قل من قال فيهما •

قلت له : فهلا يجوز فيصح أن يكون ما يخرج من الجنابة بعد فتور الشهوة وزوالها ميتا من النطفة ؟ •

قال : بلى قد قيل هذا لانقطاعه عنها وعدم اتصاله بها لأنها هى الموجبة لحياته ، فخروجه مع عدمها ، أو من بعد زوالها موجب لموته ، وقد مضى من القول ما دل على هذا وكفى •

قلت له : فالمرأة مثل الرجل تؤمر فى غسلها من الجنابة من قبله أن يريق البول الا لعذر يكون لها ؟ •

قال : لا لفرق ما بينهما فى قول الحق لأن مجرى الجنابة منها والجماع



غير مجرى البول ، فلا تؤمر به لغير فائدة ، الا أن يكون في شاذ من القول •

قلت له : وعليها في موضع لزوم الغسل من الجنابة أن تدخل الاصبع في فرجها أم لا ؟ •

قال : نعم قد قيل انه عليها دون أن تؤذى موضع الولد الا أنه لا في اجماع •

قلت له : فان كان في رأسها شيء من الشعر ، أعليها في الجنابة أن تغسله من أصوله الى أطرافه ولا يجزيها في موضع القدرة ما دونه في غسلها ؟ •

قال : نعم قد قيل هذا لأنه في جسدها من ذاته فهو مثل غيره من بدننها لا فرق بينهما في الغسل ، ولا نعلم أن أحدا يخالفه من ذوى الفضل ، وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تحت كل شعرة جنابة فبلوا الشعر وأنقوا البشرة » •

قلت له : أليس ما عدا موضع النجاسة ، وما أصابته النجاسة من البدن طاهر في الاجماع فلا جواز فيه لغير طهارته على حال ، وفي ظاهر معنى الرواية ما يدل على نجاسته فما وجه الجمع بينهما أخبرنى أفادك الله ؟ •

قال : بلى ان هذا فى السنة وذاك فى الاجماع وعسى ألا يكون المراد بما أول الخبر الا وجه المبالغة فى الحث على ما بعده مزيل الشعر وانقضاء البشرة فى الغسل ، لأن استيفائهما من الفرض لا من النقل فالجزء من البدن غير مجز عن الكل الا لشيء يوجبه أو يخبره فى الاجماع أو رأى فلا بد لمن بلى به لقدرته عليه من الوفاء فيه بجميع ما ألزمه فيه •

فان تعمد ترك شيء منه الا لعذر يكون له ، فلا براءة منه اذ قد تعبد من غسل البدن كله ، وان كان ما خرج عن موضع الأذى ، وما أصابته النجاسة ظاهر فلا مخرج له من غسله لأداء ما عليه ، لا لأنه نجس فى أصله ، ولا أنه جنابة قائمة من بحقه موجبة لنقله أعماله من حكم الطهارة فى عدله ، ولكن لوجوبه •

فلا اجتهاد فى فعله حال لزومه لبراءة الذمة لازم ، وحنه عليه بمثله خوفا من التهاون فيه بما قل أو كثر من أبلغ ما أمر به ، لأن يكون اسم الجنب واقع به على جميعه ما له من دافع عن شيء منه بالجزم فاعرفه بما فيه من بلاغة فى المقال مع ما دل عليه من لازم فى الأعمال •

هذا ما حضرنى من القول فى ذلك ، فان صح فخذ به ، والا فدعه الى ما اتضح عدله من تأويله ، فان غير العدل لا يجوز على حال •

قلت له : وما يلزمها أن تنقض الصفات من شعرها وان كان به رباط ، أعليها أن تحله أم لا ؟ •

قال : قد قيل في هذا انه لا يلزمها اذا كان الماء من الدلك له يبلغ الى أصوله ، ويأتى على داخله في حركة فيعمه كله •

وفي قول آخر : الا أن تكون عاقدة عليه بخيط فتحله ليبلغ الماء اليه فيصله ، وقيل : ان عليها لأن تفكهما ، وعسى في هذا والذي من قبله على ما به في الرباط من الأمر لها بحله أن يكونا مع الترك لدلكه الذي به يبلغ الماء الى داخله ، فينتهي الى أصوله أو الامتناع من دخوله في الوجه لما به من مانع في كونه من وصوله ، والا فبلوغه اليه مع الحركة الموجبة لمعنى العرك مجزأ لهما ، وما دونه من بلة بغير ما يقوم من الحركة مقام عركه ، والا فلا بد أن يلحقه معنى الاختلاف في أنه يجزىء أولا ، وعند المكنة فالأحوط أولى •

قلت له : فان كان بها خاتم في أصبعها ، أو دملج أو سوار في يدها ؟ •  
قال : فيعجبني لها أن تحركه حال غسلها للموضع بالماء ، الا أن يبلغ اليه في حركة يجزيها فيه عن العرك ، والا فما دونه من بلة في غير عرك ولا ما يقوم مقامه في كثرة أو قلة ، فالرأى لازم له بما فيه من قول في ذلك •

قلت له : فان لم تحركه ناسية أو متعمدة ، ولم تدر أنه بلغ الماء الى الموضع أم لا ؟ •

قال : فان كان في اعتبارها أنه لا يبلغ اليه الا أن تحركه يعجبني لها  
أن تعيده ، وان كان لابد أن تبلغه في حركة فلا إعادة فيه ، والا فلا اختلاف  
في ثبوته مع عدم الحركة بما دونه مزيل البشرية ، وربما وقع الاشكال  
لعدم ما يدل في الحكم أو الاطمئنانة ، أو على حد الأمرين في الحال  
فلزمها أن ترجع الى ما به تخرج من فرض الاغتسال •

قلت له : فهل في هذا من قول لا غيره أم لا ؟ •

قال : نعم قد قيل مجملا أنه ما اغتسل أحد ولا توضأ ، وعليه خاتم  
الا ابتل ما تحته ، فاعرفه وتبين ما أوردته من قولي في هذا مفصلا ،  
فانتبه الأهدى منهما •

قلت له : فان صح معها أنه لم يبلغ اليه الماء ؟ •

قال : فلا أقول فيه الا أن عليها أن ترجع اليه مع القدرة فتغتسل وحده  
الا أن يكون من بعد جفافه فيجوز لأن يختلف في لزوم اعادته كله ، وقد  
مضى من القول ما دل مثله •

قلت له فان لم يصح أنه بلغ اليه الماء أو لا واحتمل فيه هذا وذا  
ما الذي بها في هذا الموضع أولى ؟ •

قال : ففي الحكم انه لم يبلغ حتى يصح بلوغه في الاطمئنانة الى  
ما لا يغلب على ظنها فيزول به الريب من قبلها وتبلغ من أجله صدرها ،

فتسكن معه نفسها ، والرجل كذلك ، وعلى هذا أكثر ما يعتمد فى الغسل اذ لا يقدر على اليقين فى كل موضع من البدن أنه قد بلغ اليه قطعاً ، ولا فى كل زمن لعدم ما يؤديه كذلك الى العقل من طريق المس أو النظر ، أو لما منع له فى وقته ، ولا على الحكم بدا من طريق الغير فى موضع العجز أن تقوم به الحجة من سماع الخبر •

الا أن هذا على حال مما عليه ، فلا يلزمه فيه الا رجوعه فى تأديته الى ما يطمئن قلبه مجزية على حال ، ولا نعلم أنه يختلف فى ذلك •

قلت له : فان لم يطمئن فى قلبها لوسوسة تعرض له فى حالها من الاطمئنانة فى اغتسالها ؟ •

قال : لا عبرة بالوسواس فيما يدعو اليه من هذا ونحوه فى صدور الجنة والناس ، ولكن بالذى يجزى من الماء فى مقداره لا ما زاد عليه لوسوسة ، فلتدع عن نفسها ما يكون من دواعيه مكرها بها ، اذ ليس له مراد الا أن يصرفها عن طاعة ربها أو يعجز فيزيد لجسده أن يشغلها لغير فائدة عما هو أيقع لها •

قلت له : فان أتاها المبيض من قبل أن تغتسل من الجنابة ؟ •

قال : ففى بعض القول تؤمر أن تغتسل لجنابتها ، وقيل ان لها أن تؤخره الى أن تطهر من حيضتها فتغتسل لهما •

قلت له : فان هي أخرته الى أن ارتفع عنها ما نزل من الحيض .  
أيجزيها غسل واحد للأميرين ؟ ♦

قال : نعم في بعض القول ، وقيل : ان عليها غلسين ♦

قلت له : فالقول في الغسل من الجنابة والحيض والنفاس ، سواء  
عند أهل العدل ؟ ♦

قال : هكذا في الاتفاق من قولهم لعدم ما يدل على الافتراق فيما  
بين ذلك ♦

قلت له : ويجوز للرجل وامرأته في الجنابة به أن يغتسل من اناء  
واحد أم لا ؟ ♦

قال : نعم قد قيل هذا ، و لا نعلم أن أحدا يمنع من جوازه منه  
أبدا ، لما روى في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة كانا  
في الجنابة يغتسلان من اناء واحد يتنازعان الماء ، كل واحد منهما يقول  
لصاحبه : أبق لي ، وفي هذا من فعلهما ما دل على جوازه لغيرهما ، وليس  
في العقل ما يدل الا على ما ورد فيه النقل ♦

قلت له : فان بدا هو أو هي أكله سواء أم لا ؟ ♦

قال : نعم قد قيل هذا ، وانه من العدم ما يدل على صحة الفرق ،  
وفي قول آخر : انه يبدأ الرجل أولا ، ولا أدري من قاله ولعله أن يكون من

استحبابه ، لا ما زاد عليه من دعوى ايجابه ، لظهور بعده عن أن يكون في نفسه من أنواع جنسه ، فأنتى يجوز أن يصح لمن ادعاه لا لبرهان يدل فيه على صحة دعواه ، انى لأراه •

قلت له : فان اغتسلا من هذا الاناء لا على وجه التنازع منهما لما فيه من الماء ؟ •

قال : فلا أجد ما يمنع من جوازه في تنازعهما لما به من الماء ، ولا في تعاقبهما تقدم هو حتى تم غسله أو هى ، فالقول فيهما واحد ، ولا فرق بينهما لجوازه لهما ، الا أنه قد كره بعض للرجل أن يغتسل بفضل المرأة ، ولا أدرى لأى شىء كرهه •

وفى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه اغتسل من فضلة في جفنة أبقتها ميمونة ، بعد أن أخبرته أنها بقية من غسلها ، فقال : « ان الماء لا جنابة عليه » وفى هذا ما يدل على أنه لا بأس بفضلها •

قلت له : فالمرأة لا قول فيها الا أن تغتسل من الجنابة بفضل الرجل ، ولا كراهية عليها ؟ •

قال : خفى الأثر ما دل على جوازه ، ولا نعلم أن أحدا قال بالمنع من جوازه لهما ، ولا كرهه أبدا ، ولن يصح في النظر الا ذلك •

قلت له : فالرجل والمرأة لهما أن يغتسلا من فضل الرجل ؟ •

قال : هكذا معنى في هذا لا غيره لعدم ما يدل على المنع من جوازه •

قلت له : فالمرأة ألها أن تغتسل من الجنابة بفضل المرأة ؟ •

قال : نعم اذ ليس في الأصول ولا في الرأي ما يدل على المنع كلا ،  
ولا ينسأغ في العقول الا جوازه لأنه هو الوجه فيه لا غيره في العمل ولا  
في القول ، فدع بما ليس به شيء على حال •

قلت له : فالرجل والمرأة اذا أحدثا في غسلهما قبل تمامه حدثا من  
النجاسة مثل بول أو غائط أو قيء أو دم ، أيلزمهما أن يعيداه من أوله  
أم لا ؟ •

قال : نفى أكثر القول لا إعادة عليهما لأن كون مثل هذا من الأحداث  
فيه لا يبلغ به الى فساد في غسلهما ، وعلى قول آخر : فيجوز أن يلزمهما  
إعادة لحدثهما من قبل أن يتم غسلهما •

قلت له : فان لم يعلم بجنابته أو علمها فنسى أن يذكرها حتى اغتسل  
لغيرها مما ليس عليه ، أيجزيه عنها مع زوال عين النجاسة من بدنه ،  
أم عليه أن يغتسل من الجنابة من بعد أن يعلم أو يذكر أم لا ؟ •

قال : فهذا موضع ما لا بد فيه من أن يختلف في ثبوته له ، وجوازه  
لإدعاء ما عليه لقول من يقول انه يجزى على هذا من أمره ، وقول من ألزمه  
أن يعيده لعلمه أو ذكره ، وقول من يقول انه يجزىء من علمها فنسى أن



يذكرها دون من لم يعلم بها ، وعلى العكس من هذا في قول رابع لما فيه أنه يجزى من لم يعلمها دون من أن ينساها بعد أن علم بها •

قلت له : فان اغتسل ليوم جمعة أو لصلاة أو لما أراه من إزالة غبار أو دفع حر ، أو ما يكون من نحو هذا ، فالقول فيه كذلك ؟ •

قال : هكذا قيل لعدم فرق ما بين ذلك •

قلت له : فان كان قد صلى على هذا أو أكثر ، أيلزمه في فرضه بدل ما صلاه ، وما حال ثيابه ؟

قال : فعسى في كل رأى من هذه الآراء أن يقتضى في صلاته ما فيه فيلزمه أن يعيدها على قول من لا يراه مجزيا له ، وعلى قول من أنه يجزيه فلا يخرج على قياده ، إلا أنه لا إعادة عليه فيها ، وأما ثيابه مع زوال ما به من النجاسة فهي على حالها من الطهارة ، وإن لبسها قبل جفافه لأن كون زوالها من الموضع بالماء موجب لطهارته ، وإن لم يكن عن نية في أكثر قول الفقهاء •

قلت له : فأى قول في الغسل من الجنابة مهما وقع على غير نية من فاعله في موضع لزومه أصح إذا كان في مقدار ما يجزيه أو نواه ؟

قال : فعسى أن يكون رأى من يقول أنه يجزيه لإداء ما عليه أكثر ما فيه ، وفي قول الشيخ أبي سعيد رحمه الله ما يؤيده ، فيدل على

ترجيحه ، وعلى العكس من هذا قول أبى محمد ، لأنه أبى من أن يصح  
بغير نية •

قلت له : فان ترك الى التيمم لجوازه ، أيجزيه في هذا الموضع  
تيممه للصلاة عن الجنابة لعذر في جهله لما نزل به أو عدم ؟

قال : قد قيل انه يجزبه على الجهل والنسيان ، وقيل يجزيه على  
النسيان دون الجهل ، وقيل لا يجزيه على حال ما لم يعتقده للجنابة •  
قلت له : فالمرأة تغتسل من الجنابة أو الحيض ناسية لأحدهما ،  
أيجزيه لهما في موضع لزومهما أم لا ؟

قال : فعلى قول من يقول في الأمرين أن لهما في رأيه غلسين لكل  
واحد منهما غسلا على انفراده ، فلا يجزيها بعد العلم أو الذكر غير  
الوفاء بهما ، وعلى قول من يقول ان لهما غسلا واحدا لاتفاق حكمهما ،  
فيجوز لأن يختلف في ثبوته ما لم ينوه منهما لقول من أجاز له غير نية •  
وقول من لم يجزه الا معهما ، لأنه عبادة فلا يؤدي الا بقصد واردة •  
قلت له : وعلى قول من أجاز له لهما يقوم لهما بفرض الوضوء فتجوز  
به الصلاة أم لا ؟

قال : قد مضى من القول ما دل على أن فيه اختلافا ، وكفى عن  
اعادته في هذا الموضع مرة أخرى •

قلت له : ومع التكرار في الجماع يكون الغسل فيه على عدد المرات ،  
ومثله جميع ما به امني في اليقظة أم المنام مرة بعد أخرى •

قال : قد قيل في هذا الموضع من تكراره أن الغسل الواحد مجز  
لمن رآه من أى وجه كان من هذين على الانفراد أو على الاشتراك في  
الأمريين ، ولا نعلم أنه يختلف في ثبوته بين أهل العلم ، ولا صحة الاجتزاء  
به على حال ، لما في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه طاف  
على نسائه في غسل واحد ، والله أعلم فينظر في ذلك •

✽ مسألة : قال بتسير عن أبيه أن من غسل من الجنابة أن عليه  
أن يتوضأ •

قال غيره : وأحسبه الشيخ أبا نيهان : اذا غسل من الجنابة فلا وضوء  
عليه للصلاة ، ويجزى الغسل بغير وضوء ، وقيل اذا غسل الفرجين  
وموضع الأذى ، ثم غسل من الجنابة أجزاء ذلك الوضوء للصلاة وقيل  
ذلك الوضوء الأكبر •

✽ مسألة : عن الشيخ صالح بن محمد بن صالح بن عبد السلام :  
فاذا أتى الماء للغسل ؟

قال : أغتسل من الجنابة الفريضة ، ومن كل نجاسة أداء لما على  
من فريضة غلسها طاعة لله ولرسوله محمد صلى الله عليه وسلم •

وعن الشيخ محمد بن عبد الله بن مدام : فأما غسل الجنابة فهو أن  
يقول أغتسل من الجنابة الفريضة ومن كل نجاسة طاعة لله ولرسوله صلى  
الله عليه وسلم •

وعن الشيخ صالح بن وضاح : وأما نية الجنابة عند الغسل يقول :  
أغتسل من الجنابة الفريضة طاعة لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم •

قال : غيره : وأحسبه الشيخ أبا نبهان : نعم قد قيل هذا في غير  
موضع ، والذي عندى في الجنابة أنها لا من الفرائض في نفسها فتلزم  
على أحد من النساء أو الرجال ، وإنما الغسل منها مع القدرة عليه شريطة  
لا هي على حال ، والله أعلم فيبظر في ذلك •

وقال في موضع آخر : بعد كلام له أن يأخذ في الاغتسال ، فيذكر الله  
وينوي في نفسه ما أرادته الأداة ما عليه من شكره ، وإن هو أظهر ما نواه ،  
فقال : باسمك اللهم انى أغتسل من الجنابة ومن كل نجاسة طاعة لله  
ولرسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، أو ما يكون من هذا فحسن من  
أمره ، والا فالنية بقلبه مجزية لمعنى ما أرادته به من أدائه لربه ، تركت  
بقية الكلام •

## الفهرس

الصفحة

### الباب الخامس والعشرون :

في طهارة الأنواع الحيوانية وما تولد منها \* \* \* \* ٥

### الباب السادس والعشرون :

في طهارة ما تنجس من الأواني وحكم ما فيها \* \* \* ١١١

### الباب السابع والعشرون :

في طهارة الماء ونجاسته \* \* \* \* \* ١٢٧

### الباب الثامن والعشرون :

في طهارة البئر والدلو والرشا ونجاستها \* \* \* \* ١٥٥

### الباب التاسع والعشرون :

في بول الصبيان وبول الأنعام وغيرها وفي المنى \* \* \* ١٧٤

### الباب الثلاثون :

في طهارة النوع الإنساني ونجاسته \* \* \* \* ١٧٨

الصفحة

### الباب الحادى والثلاثون :

فى دخول الخلاء لقضاء الحاجة من بول أو غائط — وفى

الاستجمار والاستنجاء \* \* \* \* \* ٢٣٠

### الباب الثانى والثلاثون :

فى الجشأ وما جاء من الجوف الى الحلق وفيمن يحس

بخروج شئ من إحليله وفى الوسواس وفى رمى القملة

وحكمها وفى الذباب \* \* \* \* \* ٢٦٢

### الباب الثالث والثلاثون :

فيمن رأى الجماع فخرج منه شئ أم لا \* \* \* \* \* ٢٩٠

### الباب الرابع والثلاثون :

فى صفة الغسل من الجنابة \* \* \* \* \* ٣٠٢

تم بحمد الله وفضله الجزء الثالث

ويليه إن شاء الله الجزء الرابع وأوله :

« الباب الخامس والثلاثون »

فيمن ترك الغسل من الجنابة

وشك فيه وأشبهه ذلك

رقم الايداع ١٥٣١ لسنة ١٩٨٣

مطابع سجل العرب